

القسم الثاني

من ٥١ : ١٠٠

تأليف

محمد عمرو عبد اللطيف

الناشر

مكتبة التوعية الإسلامية
لإحياء التراث الإسلامي

ت : ٨٦٨٦٠٥

الطبعة الأولى للكتاب

١٤١٠ هـ

الناشر

مكتبة التوعية الإسلامية

ناصية شارع محمد عبد الهادى

الجوهرة الطالبية – جيزة

ت : ٨٦٨٦٠٥

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾ .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً . واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام . إن الله كان عليكم رقيبا ﴾ .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم . ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ﴾ .

أما بعد ، فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وأحسن الهدى هدى محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار .

فإنه مما يسرنى ويسعدنى أن أتقدم إلى إخوانى الكرام من محبى هذا العلم الشريف ؛ بالقسم الثانى من « تبيض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة » هذه السلسلة التى أرجو الله عز وجل أن يجعلها مباركة لى وللإخوان والأحبة ، ولكل من له شغف برجال الحديث وما قيل فى كلٍ منهم من مدح أو قدح ، وبتتبع الطرق المتعددة للحديث أو الأثر الواحد ، ومعرفة مرتبة كلٍ من الصحة أو الضعف ، واختلافات الرواة بالزيادة والنقص ، والرفع والوقف ، والوصل والإرسال مع حرصى على اتباع ما هدانى الله عز وجل إليه من قواعد وأصول هذا العلم الشريف الذى نال اهتماما من العلماء لا يعرف لغيره من العلوم الشرعية

وغيرها ، فما تركوا فناً من فنونه إلا وخرجوا على المسلمين بتصنيف فيه ، شكراً لنعمة الله تعالى عليهم ، وأداءً لما أوجبه الله عز وجل عليهم من أمانة التبيين ، وما حذرهم وأغلظ عليهم من عاقبة الكتمان للعلم ، ومنعه مستحقيه وأهله .
وإني - إن شاء الله - لحريص على إيراد ما يمكنني من فوائد وتعليقات وتنبيهات على ما أتناوله من أحاديث ، وما أحكيه عن أهل العلم بشأنها ، لا أخشى ملامة ولا آبه بنقد إلا ما استند إلى أساس علمي سليم . وجزاهم الله عنا وعن سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشريعته خير الجزاء ، وثقَّل بها موازينهم ، وبيَّض بها وجوههم ﴿ **يوم تبيض وجوه وتسود وجوه**﴾ - كيف لا ، و « **هم القوم لا يشقى جليسهم** » ، وهم الرجال ، وسائر من أتى بعدهم عليهم عيال ! وإنما نحن متشبهون ، ومحبون ، ومؤتسون .

وتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم
إن التشبه بالرجال فلاح

أما إدراك شأوهم ، وبلوغ فضلهم ، ونيل منازلهم فهيهات هيهات . فالمغرور من ظن أنه صار - بين عشية وضحاها - كأحدهم ، فقال : « هم رجال ونحن رجال » ! ، فضلاً عن أن يظن أنه خير من أدناهم ! وما أوتى هذا إلا من ترك التأدب بآداب المتعلمين ، وغفل عن أن : « التخلية قبل التحلية » كما يقول أهل الزهد والتصوف ، وهذه كلمة حق ، فإن التخلى عن الرذائل والآفات الظاهرة والباطنة واجب شرعى لابد أن يسبق تحلية الظواهر ، والاهتمام بالصور .

ولابد لمن بَغَى الخلاص والسلامة أن يبدأ بنفسه فيزكيها ويطهرها من الأدناس ﴿ **قد أفلح من زكاها . وقد خاب من دساها** ﴾ ، ويحرص على الإزراء عليها وتكميل نقصها ومعالجة نقائصها ، لا يني فى ذلك طرفة عين .

فمن لم يبدأ بنفسه فيحملها على التواضع وخفض الجناح ، وينظر إليها بعين

النقص والاتهام بالتقصير ولا يعطيها ما تشتهيه من حب الثناء والعلو والفساد فى الأرض ، فبالله لا يتعَنَّ . وللسلف فى إزرائهم على أنفسهم عبارات كثيرة أوردت جملة صالحة منها فى كتابى « إيقاف الأبرار على ضعيف وواهى الآثار » ، يَسَّر الله خروجه ، عند الأثر الأول منه . هذا ، وقد شرعت فى هذا القسم فى شهر رمضان المبارك اقتداء بما صنعتُ فى العام الماضى ، لكن يشاء العليم الحكيم تعالى أن يتأخر هذا الأمر على مدى أشهر ، فـ : « قدَّر الله وما شاء فعل » .

على أننى أرجو أن أكون قد وُفِّقتُ – فى هذا القسم – فى اختيار الخمسين حديثا التى تخُصُّه ، وأن ينفع الله عز وجل بها إخواناً وأخواتٍ من المسلمين المؤمنين الصادقين .

وأخواتى ، فلم أَنْسَهُنَّ ، و لم أهدر اهتماماتهن ، بدليل الحديث الثالث والثمانين « **ليس على المرأة إحرام إلا فى وجهها** » – وهذا يتشدق به الغافلون أحيانـاً إنكاراً لستر الوجه – ، والحديث الخامس والتسعين فى بيان أصناف النساء ، وتفصيل الفاروق رضى الله عنه فيها وفى الرجال أيضا . وطمعت أن أَورد حديث : « **ليس على النساء أذان ولا إقامة** » ، ولكن لم يختره الله لى الآن ﴿ **فنظرة إلى ميسرة** ﴾ وفى النهاية أعتذر إلى قراء هذه المقدمة إن أَلْفَوها غير متناسقة ، فإن المشاغل كثيرة ، والحرص على دفع الكتاب للطبع شديد ، وفى التمكن من صدوره فى معرض الكتاب خير كثير إن شاء الله رب العالمين . وجزى الله أخى الناشر خيراً ، إذ أقبل عَلَيَّ وقد أعرض عنى الناس ، وتبنَّى كتاباتى – متوكـلا على الله – وقد خشـى عدم رواجهـا الناس ، ويأبى الله عز وجل إلا أن يقيض لها محبين ، ومنها مستفيدين . ﴿ **ربنا اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب** ﴾ .

وكتبه : **أبو عبد الرحمن محمد عمرو بن عبد اللطيف**

تم الفراغ من هذه المقدمة بالقاهرة ليلة الأربعاء الموافق السادس عشر من ربيع الثانى ١٤١٠ هـ . والخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٩ م .

الحديث الحادى والخمسون :

« أتدرى لم مشيت بك هذه المشية ؟ قلت (القائل زيد بن ثابت) : الله ورسوله أعلم . قال : ليكثر عدد خطاك فى طلب الصلاة » .

منكر . رُوِى من حديث أنس عن زيد بن ثابت – رضى الله عنهما – من وجهين :

الأول : من رواية ثابت البنانى عن أنس به ، وله طريقان عنه :

١ – فرواه ابن أبى شيبة فى « مسنده » وعنه أبو يعلى – كما فى « المطالب العالية » (١٣٢/١) وعنه ابن عدى فى « الكامل » (١٤١٦/٤) ، والطبرانى (١١٧/٥–١١٨) – عن ابن أبى شيبة وأخيه عثمان – وابن شاهين فى « الترغيب فى فضائل الأعمال » (٥٢) من طريق محمد بن إسحاق الصاغانى ، ثلاثتهم عن عبيد الله بن موسى ، ورواه العقيلى (٢١٩/٢) – واللفظ له – والطبرانى (١١٧/٥) من طريق مسلم بن إبراهيم ،ورواه الطبرانى (١١٨/٥) من طريق حرمى بن عمارة ثلاثتهم عن الضحاك بن نبراس ، قال : حدثنا ثابت البنانى قال : كنت مع أنس بن مالك فى غرفته بالزاوية إذ سمع الأذان فنزل ، فنزلت معه ، فلما استوى على الأرض مشى ، ثم قارب فى خطوه ، حتى دخلت معه المسجد ، فقال لى : أتدرى لم مشيت بك هذه المشية ؟ قلت : لا أدرى ، قال : إن زيد بن ثابت مشى بى هذه المشية حتى دخلنا المسجد ، وقال : إن النبى صلى الله عليه وآله وسلم مشى بى هذه المشية ، ثم قال لى ، فذكره .

وفى رواية حرمى بن عمارة : « فقلت : الله ورسوله أعلم . فقال : لا يزال العبد فى صلاة ما دام فى طلب الصلاة » . وفى رواية مسلم عند الطبرانى أن القصة كانت بين ثابت وأنس – حَسْبُ – وأسقطت ذكر زيد بن ثابت رضى الله عنه . وجميع الرواة عن الضحاك بن نبراس المذكور ثقات من رجال الصحيح ، فكأن هذا الاختلاف والتخبط من جهته ، فإنه متروك الحديث كما

قال النسائى . وأورده الدارقطنى فى « الضعفاء » (٣٠٠) ساكتاً عنه ، فهو متروك عنده وكذا عند البرقانى وابن حمكان كما هو منصوص عليه قبل أول الكتاب (ص٩٥) ووهاه أيضا ابن معين فقال : ليس بشيء.وتكلم فيه آخرون . وقال بعضهم – كأنه لم يخبره – : ليس به بأس .

وهذا الحديث معدود فى مناكيره حيث أورده له العقيلى وابن عدى – كما تقدم – وكذا الذهبى فى « الميزان » (٣٢٦/٢) . وقال الحافظ ابن حجر فى « المطالب » : « قلت : الضحاك ضعيف الحفظ ، والمحفوظ فى هذا موقوف على زيد بن ثابت » . وقال الهيثمى فى « المجمع » (٣٢/٢) – بعد عزوه للطبرانى وحده – : « وفيه الضحاك بن نبراس وهو ضعيف ، ورواه موقوفا على زيد ابن ثابت ، ورجاله رجال الصحيح » . كذا قال ، وسيأتى ما فى هذا الإطلاق من النظر . ثم أورده – بلفظ رواية مسلم بن إبراهيم – ، وقال : « رواه الطبرانى فى « الكبير » وأسقط زيد بن ثابت ، وقد رواه أنس عن زيد بن ثابت – والله أعلم – ، وفيه الضحاك بن نبراس وهو ضعيف » اهـ .

٢ – ورواه الطبرانى من طريق أبى داود الطيالسى عن محمد بن ثابت البنانى عن أبيه عن أنس به نحوه . وإسناده ضعيف أيضا، فيه محمد بن ثابت البنانى ، لينه أبو زرعة والفسوى ، وضعَّفه أبو داود والنسائى والدارقطنى ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به ، منكر الحديث ووهاه ابن معين . وقال البخارى : فيه نظر . وفى الطريق إليه : محمد بن صالح بن الوليد النرسى – شيخ الطبرانى – ، ولم أقف له على ترجمة ، فأخشى أن يكون الخلل فى روايته بهذا الإسناد من جهته ، فإن الحديث معروف – مرفوعاً – بالضحاك بن نبراس كما رأيتَ.

(وقد) رأيتُ البارحة عجباً ! وهو قول محقق « فضائل الأعمال » – للحافظ ابن شاهين رحمه الله – فى تحقيقه الذى نال به شهادة العالمية – بعد إيراد طرقه المرفوعة عن ابن نبراس عند الطبرانى ، وطريقه الموقوفة عنده : « والطريق الخامسة مرفوعة وفيها محمد بن ثابت البنانى وهو ضعيف ولكنها

متابعة جيدة يرتقى بها الحديث مع الطريق الموقوفة إلى درجة الحسن . والله أعلم » حتى قال : « وأورده المنذرى فى « الترغيب » (٢٠٩/١) ، وقال : « رواه الطبرانى فى « الكبير » مرفوعا وموقوفا على زيد ، وهو الصحيح » . وأقول : زيادة الثقة مقبولة . وهذا الموقوف له حكم الرفع لأنه مما لا يقال بالرأى ، فهو من أخبار الغيب . والله أعلم » . كذا قال – عفا الله عنا وعنه – بنحو لم أر له فيه سلفاً فى تقوية هذا الحديث ، ويؤخذ على كلامه أمور نوجزها باختصار :

الأول : أنه لم يحقق حال الضحاك بن نبراس ، فاكتفى بقول الحافظ رحمه الله فى « التقريب » (٢٩٨٠) : « لين الحديث » .

الثانى : أنه قوى الطريقين الواهية والضعيفة – الواهية على رأى – ، بالطريق الموقوفة بحيث يصير الحديث حسناً . وهذا من أعجب التصرفات ، فإن راوى الموقوف لو كان ثقة لأعلت روايته الطريقين المرفوعتين . ولو كان واهياً – كما سنرى – لما صلح للاعتبار أصلاً . والظاهر أنه لم ينظر فى إسناد الرواية الموقوفة اكتفاءً بكلام الهيثمى رحمه الله .

الثالث : قوله : « وزيادة الثقة مقبولة » ، والحديث لم يرفعه ثقة أصلا كما ترى ! .

الرابع : أنه اكتفى بعزو الحديث – مرفوعا وموقوفا – إلى الطبرانى وحده ، فأتى بهذه النتيجة غير المرضية ، وفاتته ثلاث روايات صحيحة موقوفة عن ثابت ، ورابعة عن غيره . وسنبين كل ذلك فى محله إن شاء الله[1]

---

(١) وأقر بأن هذا الحديث قد أتعبنى جداً وعلمنى الكثير ، فبعد أن كنت عزوته للطبرانى وابن عدى ، تبين لى أنه فى « مسند ابن أبى شيبة » ورواه عنه أبو يعلى – شيخ ابن عدى فيه – ثم تبين لى أنه فى « ضعفاء العقيلى » – مرفوعا وموقوفا – ، فى كل ذلك أضرب على ما كتبت أو أقطع ورقة حتى أعدت تبييضه فى كشكول آخر . ثم وجدته فى =

الخامس : قوله : « وهذا الموقوف له حكم الرفع ... » يرد عليه احتمال أن يكون زيد رضى الله عنه قد فهمه من عموم أحاديث أخرى ، ولو قال : له شواهد مرفوعة ، لكان أوجه .

الثانى : من رواية أبان بن أبى عياش عن أنس كما رواه الحارث بن أبى أسامة فى « مسنده » (بغية الباحث : ١٢٤) عن داود بن المحبر ثنا محمد بن سعيد عنه به ، ولفظه : « خرجت وأنا أريد المسجد ، فإذا أنا بزيد بن ثابت ، فوضع يده على منكبى يتوكأ عَلَىَّ . قال : فذهبت أخطو خطو الشباب ، فقال لى زيد – يعنى ابن ثابت – : قارب بين خطوك ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « **من مشى إلى المسجد ، كان له بكل خطوة عشر حسنات** » وفى إسناده – بهذا اللفظ – داود بن المحبر ، وهو كذاب متهم بالوضع وسرقة الحديث . وشيخه محمد بن سعيد لم أدرِ من يكون ، ولا ذكره الحافظ المزى ضمن شيوخه أو الرواة عن أبان ، فالظاهر أنه من شيوخه المجاهيل لقول الإمام ابن حبان رحمه الله فى « المجروحين » (٢٩١/١) : « وكان يضع الحديث على الثقات ، ويروى عن المجاهيل المقلوبات ، كان أحمد بن حنبل رحمه الله يقول : هو كذاب » . وأبان متروك الحديث ، ورماه شعبة بالكذب . ومع ذلك اقتصر الحافظ رحمه الله فى « المطالب » – عقب عزوه للحارث – على قوله : « فيه ضعيف » . وكذلك قال البوصيرى : « فيه داود بن المحبر ، وهو ضعيف » كما فى حاشية « المطالب » (١٣٣/١) .

(وبعد) فالمحفوظ وقف الحديث على زيد بن ثابت رضى الله عنه كما تقدم عن الحافظ ، فقد صح عن ثابت وحميد الطويل عن أنس عنه ، وله عن ثابت طرق :

= « فضائل ابن شاهين » ؛ فزدته فى العزو واضطررت إلى حكاية كلام محققه للرد على كلامه ومحاولته تقوية الحديث بما لم يسبق إليه فيما أعلم .

١ – فرواه العقيلى من طريق حماد بن سلمة عنه قال : « مشيت مع أنس ابن مالك إلى الصلاة وقد أقيمت الصلاة وكان يقارب بين الخطا ، فقال لى : أتدرى لِمَ أفعل هذا ؟ فقلت : لم تفعله ؟ قال : كذا فعل بى زيد بن ثابت ، ليكون أكثر لخطونا » . وقال : « حديث حماد أولى » . قلت : وهو صحيح على شرط مسلم . سوى علي بن عبد العزيز – وهو البغوى شيخ العقيلى – ، وهو ثقة حافظ .

٢ – ورواه عبد الرزاق (٥١٧/١) عن جعفر بن سليمان الضُبَعى عنه عن أنس قال : « وضع زيد بن ثابت يده عَلَيَّ وهو يريد الصلاة ، فجعل يقارب خطوه » . وإسناده جيد . وهو على شرط مسلم أيضا .

٣ – ورواه ابن أبى شيبة (٣٥٩/٢) من طريق جعفر بن حيان أبى الأشهب عنه عن أنس قال : « خرجت مع زيد بن ثابت إلى المسجد ، فأسرعت المشى ، فحبسنى » . وإسناده صحيح .

٤ – ورواه الطبرانى من طريق السرى بن يحيى عنه عن أنس قال : « كنت أمشى مع زيد بن ثابت ، فقارب فى الخطى ، فقال : أتدرى لم مشيت بك هذه المشية ؟ فقلت : لا . فقال : لتكثر خطانا فى المشى إلى الصلاة » . قال الطبرانى : « ولم يرفعه السرى بن يحيى » . قلت : وهو ثبت لكن شيخ الطبرانى – عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبى مريم وهَّاه ابن عدى ، فقال (١٥٦٨/٤) : « مصرى يحدث عن الفريابى وغيره بالبواطيل » . وأورد له أحاديث استنكرها عليه ، ثم ختم الترجمة بقوله : « وعبد الله بن محمد بن سعيد ابن أبى مريم هذا إما أن يكون مغفلاً لا يدرى ما يخرج من رأسه ، أو متعمداً ، فإنى رأيت له غير حديث مما لم أذكره أيضا هاهنا غير محفوظ » .

٥ – وأما رواية حميد ، فعند ابن أبى شيبة عن يزيد بن هارون عنه قال : « أخذ بيدى أنس ، فجعل يمشى رويداً إلى الصلاة ، ثم التفت إلَيَّ فقال : هكذا

كان يصنع زيد بن ثابت ليكثر خطاه » . وإسناده صحيح غاية ، وهو على شرطهما .

(ومن الآثار) أيضا :

١ - مارواه ابن أبى شيبة من طريق أبى الأحوص قال : قال عبد الله : « لقد رأيتنا ، وإنا لنقارب بين الخطا إلى الصلاة » . وإسناده صحيح . وهو قطعة من حديث طويل مشهور لابن مسعود فى فضل الجماعة وأصله عند مسلم وأبى داود بدونها وحكمه الرفع ، لوصفه رضى الله عنه ما كان عليه الصحابة على عهد النبوة .

٢ - وروى من طريق أبى سنان عن محمد بن زيد بن خليدة اليشكرى قال : « كنت أمشى مع ابن عمر إلى الصلاة ، فلو مشت معه نملة ، لرأيت أن لا يسبقها » . وإسناده حسن . ورواه ابن سعد (١١٣/١/٤) من طريق مندل عن أبى سنان حدثنى زيد بن عبد الله الشيبانى قال : رأيت ابن عمر ، فذكره بنحوه . ومندل ضعيف ، فلا اعتداد بتفرده فضلاً عن مخالفته .

(أما) أحاديث فضل إتيان المساجد وإتيانها بالسكينة ، وفضل كثرة الخطا إليها ، فهى أكثر من أن يسعها هذا المقام ، وقد ذكرت بعضاً من ذلك فى « البدائل » (٤) . أما هٰهنا فإنما أردت أن أدندن حول هذا اللفظ بخصوصه ، فالله المستعان . ثم وجدت ابن أبى حاتم يقول فى « العلل » (١٩١/١) : « سألت أبى عن حديث رواه أبو داود الطيالسى عن محمد بن ثابت عن أبيه عن أنس عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقارب بين الخطا إلى المسجد ، وقال : إنما فعلته لتكثير خطاى إلى المسجد . فسمعت أبى يقول : روى هذا الحديث جماعة عن ثابت البنانى فلم يوصله أحد إلا الضحاك ابن نبراس ، والضحاك لين الحديث ، وهو ذا يتابعه محمد بن ثابت ، ومحمد أيضا ليس بقوى . والصحيح موقوف » اهـ . قلت : فثبتت هذه المتابعة للضحاك بن نبراس لكن لم يزل رفع الحديث منكراً . والله أعلم .

الحديث الثانى والخمسون :

« احترسوا من الناس بسوء الظن » .

منكر . رُوِى أيضا عن حديث أنس من وجهين عنه :

الأول : من رواية بقية بن الوليد عن معاوية بن يحيى عن سليمان بن سليم عنه به . رواه البخارى فى « الضعفاء » – كما فى « الميزان » (١٣٩/٤) و « التهذيب » (٢٢٠/١٠) – والعسكرى فى « الأمثال » – كما فى « المقاصد » (٣٢) ، والطبرانى فى « الأوسط » كما فيه وكذا « الفتح » (٥٤٧/١٠) و « الضعيفة » (١٥٦) ، وابن عدى (٣٩٨/٦) . وهذا إسناد ضعيف له علتان :

الأولى : عنعنة بقية بن الوليد ، فإنه صدوق حافظ ، لكنه كثير التدليس إسناداً وشيوخاً وتسوية ، وقد عنعنه .

الثانية : الانقطاع بين سليمان بن سليم – وهو أبو سلمة الكنانى الحمصى أحد الثقات – ، وبين أنس . فقد جاء فى ترجمته أنه يرسل عن زيد بن أسلم وسلمة بن نفيل السكونى – وهما تابعيان للأول منهما رواية عن أنس ، ويروى عن آخرين منهم الزهرى وعبد الرحمن بن جبير بن نفير ، وهما من أصحاب أنس أيضا . وهو من الطبقة السابعة كما فى « التقريب » (٢٥٦٦) وهى طبقة كبار أتباع التابعين ، أما التى قبلها فهى طبقة من عاصروا الخامسة (طبقة صغار التابعين) لكن لم يثبت لأهلها لقاء أحد من الصحابة . انظر « التقريب » (ص ٤٢ بتحقيق محمد عوامة) .

والحديث – من هذه الطريق – قال الهيثمى رحمه الله (٨٩/٨) – فأحسن صُنعاً – : « وفيه بقية بن الوليد وهو مدلس ، وبقية رجاله ثقات » .

وقال الحافظ رحمه الله فى « الفتح » : « وهو من رواية بقية بالعنعنة عن

معاوية بن يحيى ، وهو ضعيف » .

وقال الشيخ الألبانى عفا الله عنه – متعقبا الهيثمى –: « كذا قال ، ومعاوية ابن يحيى ضعيف جداً ولم يوثقه أحد ، وقد ساق له الذهبى أحاديث مما أنكر عليه هذا أحدها » .

قلت : قد تنبه الحافظ الهيثمى رحمه الله لما لم يتنبه إليه غيره كالإمام البخارى والحافظين الذهبى وابن حجر والشيخ الألبانى . فإن ابن عدى رحمه الله إنما أورد الحديث فى ترجمة معاوية بن يحيى الأطرابلسى أبى مطيع – الذى قواه الجمهور – ، وتعقبه الذهبى فى حديثين ليس هذا أحدهما ، لكنه أورده فى ترجمة الصدفى من « الميزان » – تبعا للإمام البخارى رحمه الله . وكذا أشار الحافظ إلى ذلك فى « التهذيب » . وصنيع ابن عدى – وإن كان إعلاله بعنعنة بقية أولى – هوالصواب .

* فقد قال الحافظ المزى رحمه الله فى « تهذيب الكمال » (ق ٥٣٩) – فى ترجمة سليمان بن سليم الكنانى – : « روى عنه إسماعيل بن عياش و ... و ... وأبو مطيع معاوية بن يحيى » . ولم يذكر الصدفى .

* وقال فى ترجمة أبى مطيع (ق ١٣٤٨) : « روى عن إبراهيم بن عبد الحميد ابن ذى حماية و ... و ... وسليمان بن سليم » .

* ولم يذكر للصدفى سوى خمسة شيوخ – على سبيل الحصر – ، ليس سليمان هذا أحدهم . أما العلة التى أغفلوها جميعاً ، فهى الانقطاع بين سليمان وأنس كما تقدم .

الثانى : من رواية إبراهيم بن طهمان عن أبان بن أبى عياش عنه ، رواه تمام فى « فوائده » كما فى « المقاصد» . وأبان متروك ، فإسناده ضعيف جداً .

(والصحيح) وقفه على مطرف بن عبد الله بن الشخير التابعى الجليل ، رحمه الله ورضى عن أبيه ، كما رواه الإمام أحمد فى « الزهد » (ص ٢٤٢) وأبو نعيم (٢١٠/٢) والبيهقى فى « سننه » (١٢٩/١٠) وعنه ابن عساكر (٥٨١/١٦) من طريق مهدى بن ميمون ثنا غيلان بن جرير قال مطرف بن عبد الله ، فذكره . وقال الحافظ فى « الفتح » : « وصح من قول مطرف التابعى ، أخرجه مسدد » .

(ورُوِى) أيضا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، والحسن البصرى رحمه الله . أما عن عمر ، فرواه الخطابى فى « العزلة » (ص ١٦٨) من طريق الضحاك بن يسار النكرى عن أبى عثمان النهدى به . وإسناده ضعيف لضعف الضحاك هذا – على الراجح – ، فقد قال أبو حاتم : لا بأس به . وذكره ابن حبان فى « الثقات » . وقال ابن معين : يضعفه البصريون . وضعَّفه أبو داود وابن الجارود والساجى والعقيلى وابن عدى . وله طريق أخرى – بلفظ مطول – عند أبى عمرو الدانى فى « السنن الواردة فى الفتن » (١/١٢–٢) من طريق عيسى بن إبراهيم عن الضحاك هذا به . وعيسى ابن إبراهيم – وهو الهاشمى – ضعيف جداً ، كما فى « الضعيفة » وروى عمر ابن شبة فى « أخبار المدينة » (٨٠١/٣) وأبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (٢٠٢/٢) من طريق فرج بن فضالة الحمصى حدثنا عمر بن شراحيل قال : قال عمر رضى الله عنه : « إن الحزم أن تسىء الظن بالناس » . وإسناده ضعيف له ثلاث علل :

الأولى : ضعف فرج بن فضالة فى غير الشاميين ، لاسيما فى حديثه عن يحيى بن سعيد الأنصارى ؛ إلا أن يكون شيخه شاميا ، ولا أراه إلا كذلك .

الثانية والثالثة : جهالة عمر بن شراحيل – وهو المعافرى – ، والانقطاع بينه وبين عمر . قال ابن أبى حاتم رحمهما الله فى « الجرح » (١١٦/٦) :

« روى عنه الفرج بن فضالة . وروى هو عن عمر رضى الله عنه فى تجويز طلاق المكره ، مرسلاً » اهـ . و لم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا . والأثر المشار إليه رواه سعيد بن منصور (١١٢٩) عن فرج به . وذكره ابن حزم فى « المحلى » (٢٠٣/١٠) عن سعيد به ، فقال : « عمرو بن شراحيل » .

ملحوظة : وحديث : « **الحزم سوء الظن** » يروى مرفوعا وموقوفا على على ، وكلاهما ضعيف جدًا كما تراه فى « السلسلة الضعيفة » (١١٥١) . وأورد الشيخ ما يدل على أنه من كلام العرب ، فقال : « ورواه الحربى فى « الغريب » (٢١٢/٥/١) عن جرير عن الحكم بن عبد الله : كانت العرب تقول : « العقل تجارب ، والحزم سوء الظن » . قلت : وكذا رواه ابن أبى الدنيا فى « العقل وفضله » (٤٠) وابن حبان فى « الروضة » (ص ٢٢) والبيهقى فى « الشعب » (٥٤٣/٨) من طريق جرير به ، وزاد ابن أبى الدنيا : « فقال الأعمش : ألا ترى أن الرجل إذا ساء ظنه بالشىء حذره » . وإسناده إلى الحكم هذا – وهو الأزرق كما فى رواية – ، صحيح ، لكن لم أهتد إلى ترجمته[٢] .

(وأما) عن الحسن البصرى ، فرواه ابن سعد (١٢٨/١/٧–١٢٩) عن حجاج قال : حدثنا عمارة عنه به . وإسناده واه ، حجاج هو ابن نصير الفساطيطى وهو ضعيف واهٍ يقبل التلقين . أما عمارة فهو ابن مهران المعولى أبو سعيد البصرى ، ثقة عابد . و لم يتفطن العلامة الألبانى حفظه الله إلى علته ، فقال : « وسنده صحيح » . وقد ساق ابن سعد بهذا الإسناد خمسة آثار ، قال فى أولها : « أخبرنا حجاج بن نُصَيْر » فالكمال لله تعالى وحده .

(هذا) وأثر مطرف ، قد ذكره البيهقى فى كتاب « آداب القاضى » من « سننه » وبوَّب عليه : « باب الاحتياط فى قراءة الكتاب والإشهاد عليه وختمه

---

(٢) نعم ، هناك « الحكم بن الأزرق » ذكر ابن حبان فى « الثقات » (١٤٥/٤) أنه يروى عن ابن عمرو ، ويروى عنه عكرمة بن خالد ، فليس هو قطعاً .

لئلا يزور عليه » قال : « وقد قال مطرف بن عبد الله ... » فذكره ثم أتبعه بإسناده إليه ، ثم قال – مشيراً إلى حديث أنس – : « ورُوِى ذلك عن أنس بن مالك مرفوعا ، والحذر من أمثاله سنة متبعة . ثم ذكر حديثا في « سنن أبي داود » فيه ضعف ، ثم روى حديث أبي هريرة : « **لا يلدغ مؤمن من جُحر مرتين** » وقال : « رواه البخارى ومسلم فى « الصحيح » عن قتيبة بن سعيد » .

تنبيه : وحديث أنس – بظاهره – استنكره الشيخ الألبانى حفظه الله ، فقال فى « الضعيفة » : « ثم إن الحديث منكر عندى لمخالفته للأحاديث الكثيرة التى يأمر النبى صلى الله عليه وآله وسلم فيها المسلمين بأن لا يسيئوا الظن بإخوانهم ، منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « **إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث** ... » رواه البخارى (١٠/٣٩٥-٣٩٨) وغيره . ثم إنه لايمكن التعامل مع الناس على أساس سوء الظن بهم ، فكيف يعقل أن يأمر صلى الله عليه وآله وسلم أمته أن يتعاملوا على هذا الأساس الباطل ؟!» اهـ. قلت : هذا الاستشكال قديم ، والحديث منكر لتفرد الضعفاء برفعه ، لكن لم أر أحداً من العلماء أنكر معنى هذا الكلام ، بل هم ما بين مستشهد به ، أو دافع لإشكاله ، أو حامل له على محمل سائغ ، وكيف يظن بشيخى الإسلام ، وإمامى عصرهما – مطرف والحسن – إذ صحح الشيخ نسبته إليه – أن يأمرا بسوء الظن بالمعنى المتبادر منه ، وهو أمر معلوم حرمته لدى عوام المسلمين ؟ وسوف أسوق – بحول الله وقوته – نبذاً من كلام العلماء حول هذا المتن ، ثم أعقب تعقيباً قصيراً تأييداً لما ذهبوا إليه وفهموه .

١ – قال الإمام ابن حبان رحمه الله فى « روضة العقلاء » (ص ١٢٧) :

« سوء الظن على ضربين :

أحدهما : منهى عنه بحكم النبى صلى الله عليه وآله وسلم .

والضرب الآخر : مستحب .

وأما الذى نهى عنه فهو استعمال سوء الظن بالمسلمين كافة على ما تقدم ذكرنا له . وأما الذى يستحب من سوء الظن فهو كمن بينه وبينه عداوة أو شحناء فى دين أو دنيا ، يخاف على نفسه مكره ، فحينئذ يلزمه سوء الظن بمكائده ومكره لئلا يصادفه على غرة بمكره فيهلكه . وفى ذلك أنشدنى الأبرش :

وحسن الظن يحسن فى أمور ... ويمكن فى عواقبه ندامة
وسوء الظن يسمج فى وجوه ... وفيه من سماجته حزامة

وأنشدنى محمد بن إسحاق الواسطى :

ما ينبغى لأخى ود وتجربة أن ... يترك الدهر سوء الظن بالناس
حتى يكون قريباً فى تباعده ... عنا ويدفع ضُرَّ الحرص باليأس

٢ - وبوَّب الإمام الخطابى رحمه الله فى « العزلة » (ص ١٦٨) :

« باب : فى التحذير من عوام الناس والتحرز منهم بسوء الظن فيهم ، وقلة الثقة بهم ، وترك الاستنامة إليها » وختم الكلام فى ذلك فى (ص ١٨٠) فطالعه فإنه نفيس .

وما أحسن ما حكاه - أثناء : « باب : فى فساد الزمان وأهله » - (ص ١٨٨ : ١٩٠) إذ قال : « قرأت لمنصور بن عمار فى « صفة الزمان » : تغير الزمان حتى كل عن وصفه اللسان ، فأمسى خرفا بعد حداثته ، شرساً بعد لينه ، يابس الضرع بعد غزارته ، ذابل الفرع بعد نضارته ، قاحل العود بعد رطوبته ، بشع المذاق بعد عذوبته ؛ فلا تكاد ترى لبيباً إلا ذا كمد ، ولا ظريفاً واثقاً بأحد ، وما أصبح له حليفاً إلا جاهل ، ولا أمسى به قرير العين إلا غافل؛ فما بقى من الخير إلا الاسم، ولا من الدين إلا الرسم، ولا من التواضع

إلا المخادعة ، ولا من الزهادة إلا الانتحال ، ولا من المروءة إلا غرور اللسان ... » إلخ .

٣ – وقال الحافظ رحمه الله فى « الفتح » (١٠/٥٤٦–٥٤٧) – أثناء شرح حديث : « **لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين** » – : « ... قال الخطابى : هذا لفظ خبر ومعناه أمر ، أى ليكن المؤمن حازماً حذراً لا يؤتى من ناحية الغفلة فيخدع مرة بعد أخرى ، وقد يكون ذلك فى أمر الدين كما يكون فى أمر الدنيا وهو أولاهما بالحذر ، وقد روى بكسر الغين فى الوصل (يعنى : لا يلدغُ) فيتحقق معنى النهى عنه ، قال ابن التين : وكذلك قرأناه ، قيل : معنى لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين أن من أذنب ذنباً فعوقب به فى الدنيا لا يعاقب به فى الآخرة . قلت : إن أراد قائل هذا أن عموم الخبر يتناول هذا فيمكن ، وإلا فسبب الحديث يأبى ذلك ، ويؤيده قول من قال : فيه تحذير من التغفيل ، وإشارة إلى استعمال الفطنة . وقال أبو عبيد : معناه : ولا ينبغى للمؤمن إذا نكب من وجهٍ أن يعود إليه . قلت : وهذا الذى فهم الأكثر ومنهم الزهرى راوى الخبر ... » حتى قال : « قيل : المراد بالمؤمن فى هذا الحديث : الكامل الذى قد أوقفته معرفته على غوامض الأمور حتى صار يحذر مما سيقع . وأما المؤمن المغفل فقد يلدغ مراراً » . إلى أن قال : « قال (يعنى التوربشتى) : وعلى الوجه الأول – وهو الرواية بالرفع – فيكون إخباراً محضاً لا يفهم هذا الغرض المستفاد من هذه الرواية ، فتكون الرواية بصيغة النهى أرجح ، والله أعلم . قلت : ويؤيده حديث : « **احترسوا من الناس بسوء الظن** » . أخرجه الطبرانى فى « الأوسط » من طريق أنس ، وهو من رواية بقية ... » إلخ . قلت : فها هو الحافظ رحمه الله يؤيد به أحد الوجهين فى ضبط حديث : « **لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين** » وأنه بكسر الغين على معنى النهى . وقد ضعَّف إسناده – كما تقدم عنه – دون استنكار لمتنه . وصححه عن مطرف كما تقدم أيضاً .

٤ – وقال الحافظ المناوى رحمه الله فى « الفيض » (١/١٨١) – عند حديث « **احترسوا من الناس** » قال : أى من شرارهم « **بسوء الظن** » قال : أى تحفظوا منهم تحفظ من أساء الظن بهم . كذا قاله مطرف التابعى الكبير . وقيل : أراد : لا تثقوا بكل أحد ، فإنه أسلم لكم ... » حتى قال : « ولا يعارض هذا خبر : إياكم وسوء الظن ، لأنه فيمن تحقق حسن سريرته وأمانته ، والأول : فيمن ظهر منه الخداع والمكر وخلف الوعد والخيانة . والقرينة تغلب أحد الطرفين ، فمن ظهرت عليه قرينة سوء يستعمل معه سوء الظن وخلافه خلافه ، وفى إشعاره تحذير من التغفل وإشارة إلى استعمال الفطنة (يلاحظ أنه عين ما قيل فى حديث البخارى) ، فإن كل إنسان لابد له من عدو ، بل أعداء يأخذ حذره منهم ؛ قال بعض العارفين : هذه حالة كل موجود ، لابد له من عدو وصديق ، بل هذه حالة سارية فى الحق والخلق . قال الله تعالى : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء** ﴾ فهم عبيده ، وهم أعداؤه ، فكيف حال العبيد بعضهم مع بعض بما فيهم من التنافس والتباغض والتحاسد والتحاقد ؟.. » إلخ ، حتى شرع فى الكلام على إسناده .

أقول : وما نقلته عن هؤلاء الأئمة الكبار قد تواطأ حول معانٍ متقاربة لا تكلف فيها – إن شاء الله – ولا تعسف . وأشير – مع قصر الباع وقلة العلم – إلى أنه من المعلوم أن لفظة العموم قد تطلق ، ويراد بها الخصوص ، كلفظة : « الناس » حيث قال تعالى : ﴿ **الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم** ﴾ فهى – فى المرتين – يراد بها بعضهم . وكذلك قول النبى صلى الله عليه وآله وسلم – كما فى « الصحيحين » – : « **الناس كإبل مائة ، لاتجد فيها راحلة** » ، فهذا محمول على الأغلب والأعم . وقول السيدة عائشة رضى الله عنها : « رحم الله لبيداً حيث يقول :

ذهب الذين يعاش فى أكنافهم   وبقيت فى خلف كجلد الأجرب

قالت عائشة : فكيف لو أدرك زماننا هذا . قال عروة : رحم الله عائشة ،

كيف لو أدركت زماننا هذا ... وهكذا تسلسل الأثر . ولا شك أن لبيداً وعائشة وعروة ، فمن بعدهم لا يعنون جميع الناس الذين كانوا بين ظهرانيهم ، بل يعنون الكثير منهم ، والغالب على أحوالهم ، وقد كانت عائشة وسط صحابة أجلاء مشهود لهم بالجنة متنزهين عن السوء والشبهات . فما قال أحد أنها تطعن في سائر الناس ، وترميهم جميعا بسوء العشرة . هذا ، والله تبارك وتعالى أعلم ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

الحديث الثالث والخمسون :

« **إذا تخوف أحدكم السلطان فليقل : اللهم ربَّ** السموات **السبع وربَّ العرش العظيم ، كن لى جاراً من شر فلان** – **تسمى** الذى **تريد** – ، **وشر الجن والإنس وأتباعهم أن يفرطَ عَلَيَّ أحد منهم ، عز** جارك ، **وجل ثناؤك ، ولا إله غيرك** » .

ضعيف . رُوِى من حديث ابن مسعود – من وجهين عنه – كلاهما ضعيف .

الوجه الأول : رواه الطبراني في « الكبير » (١٠٨/١٠) و« الدعاء » (١٠٥٦) من طريق جنادة بن سلم ، عن عبيد الله بن عمر ، عن عتبة بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه عن جده عنه به .

وإسناده ضعيف ، جنادة بن سلم هو ابن خالد بن جابر بن سمرة العامرى السوائى أبو الحكم الكوفى . وثقه ابن حبان وابن خزيمة ، وضعفه أبو زرعة . وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، ما أقربه من أن يترك حديثه ، عمد إلى أحاديث موسى بن عقبة فحدَّث بها عن عبيد الله بن عمر . وقال الساجى ، حدَّث عن هشام بن عروة حديثاً منكراً . وقال الأزدى : منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر ، أخاف أن لا يكون ضعيفا (كذا فى « التهذيب » (١٣٦/٥)، ولعل الصواب بدون : لا) وعنده عجائب . وقال الأستاذ بشار عواد فى حاشية

« تهذيب الكمال » (١٣٦/٥) : « هو ضعيف كما قال الحافظان أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان ، وهما أعلم به ، وضعفه الذهبى ، ولا أدرى كيف قال الحافظ ابن حجر : « صدوق له أغلاط » ... » .

قلت : والرجل فى عبيد الله العمرى - خاصة - صاحب مناكير ، وهذا من روايته عنه . والحديث من هذا الوجه ، قال الهيثمى (١٣٧/١٠) : « وفيه جنادة بن سلم وثقه ابن حبان وضعّفه غيره ، وبقية رجاله رجال الصحيح » . ونحوه فى (١٨٧/١٠) .

الوجه الثانى : رواه الطبرانى فى « الدعاء » (١٠٥٧) من طريق عبد الله بن صالح عن الليث عن عبد ربه بن سعيد وابن أبى فروة عن يونس بن عبد الله عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنه مرفوعا به ، ولفظه : « **إذا تخوفت من أحد شيئاً فقل : اللهم رب السموات السبع ومن فيهن ورب العرش العظيم ، ورب جبريل وميكائيل وإسرافيل ، كن لى جاراً من فلان وأشياعه وأتباعه أن يفرطوا عَلَىَّ أو أن يطغوَا عَلَىَّ أبداً ، عز جارك ، وجل ثناؤك ، ولا إله إلا أنت ، ولا حول ولا قوة إلا بك** » . وهذا أيضا إسناد ضعيف ، عبد الله ابن صالح - هو الجهنى المصرى أبو صالح كاتب الليث ، صدوق كثير الغلط ثبت فى كتابه وكانت فيه غفلة كما فى « التقريب » (٣٣٨٨) ، وصحح الحافظ فى « هدى السارى » (ص ٤٣٤) رواية أهل الحذق عنه ، كابن معين والبخارى وأبى زرعة وأبى حاتم . وليس هذا منها . وله علة أخرى ، وهى الانقطاع . قال الحافظ المزى فى ترجمة عبيد الله بن عبد الله بن عتبة من « تهذيب الكمال » (ق ٨٨٠) : « روى عن .... وعم أبيه عبد الله بن مسعود ، مرسل » .

(والصحيح) عن ابن مسعود رضى الله عنه ، الوقف ، وصح نحوه عن ابن عباس رضى الله عنهما .

١ - أما عن ابن مسعود ، فرواه ابن أبى شيبة (٢٠٢/١٠-٢٠٣) -

واللفظ له - والبخارى فى « الأدب » (٧٠٧) من طرق عن الأعمش عن ثمامة ابن عقبة المحلمى عن الحارث بن سويد قال : قال عبد الله : « **إذا كان على أحدكم إمام يخاف تغطرسه وظلمه فليقل : اللهم ربَّ السموات وربَّ العرش العظيم ، كن لى جاراً من فلان وأحزابه وأشياعه ، أن يفرطوا عَلَىَّ وأن يطغوا ، عز جارك ، وجل ثناؤك ، ولا إله غيرك** » . قال ابن أبى شيبة : « إلا أن أبا معاوية زاد فيه : قال الأعمش : فذكرته لإبراهيم فحدَّث عن عبد الله بمثله ، وزاد فيه : **من شر الجن والإنس** » . وإسناداه صحيحان ، وإرسال إبراهيم عن ابن مسعود صححه بعض الأئمة ، لثبوت أنه كان لا يرسل عنه إلا ما سمعه من غير واحد من أصحابه .

تنبيه : وذكر الشيخ الجيلانى رحمه الله فى « فضل الله الصمد » (٢/١٧١-١٧٢) أحاديث كثيرة بألفاظ غير هذا - فى دعاء خوف السلطان - ما بين ضعيف واه ، أو مقطوع ، فلاحاجة إليها ، وحسبنا ثبوته عن صحابيين جليلين كما قدمنا . وقد قال : « وإن كانت طرقها ضعيفة فهى أحسن من التى لا أصل لها من السنة وآثار الصحابة والتابعين » اهـ . قلت : وأحسن من كل ذلك تتبع الثابت عن أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم تحرياً لصحة الإسناد واتصاله ، إلا أن لا نجد إلا المقاطيع كما فعل الإمام الطبرانى رحمه الله فى (باب : كيف التهنئة بالمولود) من كتابه « الدعاء » (ص ١٢٤٣-١٢٤٤) إذ أورد أثرين عن كلٍ من الحسن البصرى وأيوب السختيانى رحمهما الله لفظهما : « **جعله الله مباركاً عليك وعلى أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم** » ، وسأخرجهما فى محلهما المناسب إن شاء الله تعالى . ونظائر ذلك كثيرة فى صنيع الأئمة رحمهم الله . وإنما ذكرت هذا المثال لعموم الحاجة إليه مع اشتهار سواه عن الحسن رحمه الله مما لم يثبت عنه .

٢ - وأما عن ابن عباس رضى الله عنهما ، فقد روى البخارى أيضا (٧٠٨) وابن أبى شيبة (١٠/٢٠٣) عن أبى نعيم الملائى ، وكذا الطبرانى فى « الكبير »

(٣١٤/١٠) و « الدعاء » (١٠٦٠) وأبو نعيم (٣٢٢/١) من طريقه ، والخرائطى فى « مكارم الأخلاق » كما فى « المنتقى منه » للحافظ السلفى (٥٨٣) من طريق شبابة بن سوار ، قالا : حدثنا يونس بن أبى إسحاق عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « إذا أتيت سلطانا مهيباً تخاف أن يسطو عليك فقل : الله أكبر ، الله أعز من خلقه جميعا ، الله أعز مما أخاف وأحذر ، أعوذ بالله الذى لا إله إلا هو ، الممسك السموات السبع أن يقعن على الأرض إلا بإذنه ، من شر عبدك فلان وجنوده وأتباعه وأشياعه من الجن والإنس ، اللهم كن لى جاراً من شرهم ، جلَّ ثناؤك ، وعز جارك ، وتبارك اسمك ، ولا إله غيرك » . وإسناده حسن رجاله ثقات رجال الصحيح سوى يونس ، وهو مختلف فيه . قال الذهبى فى « السير » (٢٧/٧) : « ابناه أتقن منه » وهو حسن الحديث » . وحسَّن حديثه أيضا بإيراده فى « أسماء من تكلم فيه وهو موثق » (٣٨٩) . ونحوه قوله فى « الميزان » (٤٨٣/٤) : « قال ابن حزم فى « المحلى » : ضعَّفه يحيى القطان وأحمد بن حنبل جداً . قلت : بل هو صدوق ، ما به بأس ، ما هو فى قوة مسعر ولا شعبة ،... » . وقوله فى « المغنى » (٧٦٦/٢) و « الكاشف » (٣٠٣/٣) : « صدوق ... » . ونحوه قول الحافظ فى « التقريب » (٧٨٩٩) : « صدوق يهم قليلاً » .

(فهذان) الأثران تحفتان تكتبان بماء الذهب ، أهديهما إلى إخوانى وأحبابى وجميع المسلمين الصابرين المحتسبين ، ومعذرة إن كنت قد أخطأت – فى فترة سابقة – فى لفظ أثر ابن عباس ، فهكذا كان عالقاً بذهنى ﴿ **وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم** ﴾ صدق الرحمن الرحيم ، وبلغ رسوله الرؤوف الرحيم صلى الله عليه وآله وسلم ، ونحن على ذلك من الشاهدين .

تنبيه : (أما) ما رواه ابن السنى (٣٤٧) من طريق محمد بن الحارث – وهو الحارثى البصرى – حدثنا محمد بن عبد الرحمن البيلمانى عن أبيه عن

ابن عمر مرفوعا : « **إذا خفت سلطانا أو غيره ، فقل : لا إله إلا الله الحليم الكريم ، سبحان الله رب السموات السبع ورب العرش العظيم ، لا إله إلا أنت ، عز جارك ، وجل ثناؤك ، ولا إله غيرك** » . فإسناده واه جداً . الحارث مختلف فيه وقد وهاه غير واحد ، وابن البيلمانى ضعيف جداً . وهاه ابن معين ، وقال البخارى والنسائى وأبو حاتم والساجى : منكر الحديث . وقال ابن حبان حدَّث عن أبيه بنسخة شبيها بمائتى حديث كلها موضوعة ، لا يجوز الاحتجاج به ، ولا ذكره فى الكتب إلا على جهة التعجب . وقال ابن عدى : وكل ما رُوى عن ابن البيلمانى ، فالبلاء فيه من ابن البيلمانى ، وإذا روى عن ابن البيلمانى محمد بن الحارث هذا ، فجميعاً ضعيفان ، محمد بن الحارث وابن البيلمانى ، والضعف على حديثهما بين .

وأبوه ، قال ابن حبان فى « الثقات » : لا يجب أن يعتبر بشيء من حديثه إذا كان من رواية ابنه ، لأن ابنه محمد بن عبد الرحمن يضع على أبيه العجائب وقال الدارقطنى : ضعيف ، لا تقوم به حجة . وقال الأزدى : منكر الحديث ، يروى عن ابن عمر بواطيل . وقال صالح جزرة : حديثه منكر ، ولا يُعرف أنه سمع من أحد من الصحابة إلا سُرَّق . قال الحافظ فى « التهذيب » (١٥٠/٦) : « قلت : فعلى مطلق هذا يكون حديثه عن الصحابة المسمين أولاً مرسلا عند صالح » اهـ قلت : ومنهم ابن عمر ، وعليه ، فهى علة رابعة . والله أعلم .

الحديث الرابع والخمسون :

« **إذا سألتم الله فسلوه الفردوس ، فإنه سِرُّ الجنة ، يقول الرجل منكم لراعيه : عليك بسر الوادى ، فإنه أمرعه وأعشبه** » .

ضعيف أو واهٍ . رُوِى من حديث العرباض بن سارية ، وأبى أمامة ببعضه .

أولاً : حديث العرباض : رواه البخارى فى « التاريخ الكبير » (١٤٦/٢/٢)

والبزار (٣٥١٢) – كلاهما مختصراً – والطبرانى (١٨/٢٥٤) والبيهقى فى « البعث » (٢٢٨) من طرق عن إسحاق بن إبراهيم بن زبريق ثنا عمرو بن الحارث عن عبد الله بن سالم عن الزبيدى عن عبد الرحمن بن أبى عوف عن سويد بن جبلة عنه به .

وهذا إسناد ضعيف جداً،وفيه الآتى :

١ – إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الحمصى – وهو ابن زبريق – ، مختلف فيه اختلافاً كثيراً . قال أبو حاتم : شيخ . وقال ابن معين : الفتى لا بأس به ، ولكنهم يحسدونه . وقال النسائى : ليس بثقة عن عمرو بن الحارث ، كما فى « تاريخ دمشق » (٢/٧١٠) وأطلق المزى فى « تهذيبه » (٢/٣٧٠) والذهبى فى « الميزان » (١/١٨١) أن النسائى قال : « ليس بثقة » ، فنبه عليه ، وعلى تداخل آخر فى كلام أبى حاتم وابن معين ، الدكتور بشار عواد جزاه الله خيراً فى حاشية « التهذيب » . وذكره ابن حبان فى « الثقات » . وقال أبو داود : ليس هو بشىء قال أبو داود : وقال لى ابن عوف (هو محمد الطائى الحمصى الحافظ) : ما أشك أن إسحاق بن إبراهيم ابن زبريق يكذب . وقال الذهبى – فى ترجمة شيخه فى « الميزان » (٣/٢٥١) : « وابن زبريق ضعيف » . وقال الحافظ فى « التقريب » (٣٣٠) : صدوق يهم كثيراً ، وأطلق محمد بن عوف أنه يكذب » .

٢ – شيخه عمرو بن الحارث ، وهو الزبيدى الحمصى . قال ابن حبان فى « الثقات » : « روى عنه إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن زبريق وأهل بلده . مستقيم الحديث » ، كذا قال . وقال الذهبى فى « الميزان » : « عن عبد الله ابن سالم فقط . وله عنه نسخة . تفرد بالرواية عنه إسحاق بن إبراهيم بن زبريق ، ومولاة له اسمها علوة ؛ فهو غير معروف العدالة ، وابن زبريق ضعيف » وقال فى « الكاشف » (٢/٢٨١) : « وثق » . وقال الحافظ فى « التقريب » (٥٠٠١) : « مقبول » يعنى لين الحديث حيث لم يتابع .

والحديث ، قال الهيثمى رحمه الله (١٠/١٧١) : « رواه الطبرانى ، ورجاله وثقوا » . وأورده فى (١٠/٣٩٨) – برواية البزار : « **إن سألتم الله فسلوه الفردوس** » ، وقال : « ورجاله ثقات » . وقال المناوى (١/٣٦٩) : « وبه – يعنى قولة الهيثمى : ورجاله وثقوا – يعلم أن رمز المؤلف لحسنة تقصير ، وحق الرمز لصحته ... » ثم تعقب على السيوطى عدم إيراده لفظ الطبرانى بتمامه . وذكر رواية البخارى : « **إذا سألتم الله فاسألوه الفردوس ، فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة وفوقه عرش الرحمن** » قلت : نعم ، هذا هو الصحيح بدون زيادة « **فإنه سر الجنة ، يقول الرجل منكم لراعيه** ... » إلخ .

وخالف الشيخ الألبانى – عفا الله عنه – منهجه الدقيق الذى عوَّدناه ، فقال فى « صحيح الجامع » (١/١٦٣) : « صحيح » وأحال على « مجمع الزوائد » – فى الموضعين – و « فيض القدير » .

ثانيـاً : حديث أبى أمامة :

رواه الطبرانى (٨/٢٩٤) وعنه – وعن غيره – أبو نعيم فى « صفة الجنة » (٤٣٨) والحاكم – مقتصراً على أوله – (٢/٣٧١) من طريق جعفر بن الزبير عن القاسم عنه مرفوعا ، ولفظه : « **سلوا الله الفردوس فإنها سُرَّة الجنة ، وإن أهل الفردوس ليسمعون أطيط العرش** » . وإسناده ضعيف جداً . قال الحاكم : « هذا حديث لم نكتبه إلا من هذا الإسناد ، و لم نجد بُداً من إخراجه » فتعقبه الذهبى بقوله فى « تلخيص المستدرك » : « قلت : جعفر هالك » والحديث عزاه الحافظ السيوطى فى « الدر » (٤/٢٥٤) إلى عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبى حاتم وابن مردويه . وقال الهيثمى فى « المجمع » (١٠/٣٩٨) : « رواه الطبرانى فى « الكبير » ، وفيه جعفر بن الزبير ، وهو متروك » .

(وصوابه) الوقف على أبى أمامة – بدون الزيادة المنكرة الأخيرة – وعلى الحارث الغامدى –رضى الله عنهما – بنحو من حديث العرباض .

١ - فقد روى هناد (٤٩) وابن أبى شيبة (١٣/١٤٨) عن وكيع ، والطبرى (١٦/٢٩) عن الهيثم أبى بشر ، وعبد الملك بن حبيب الأندلسى فى « وصف الفردوس » (٥٦) عن أسد بن موسى ، ثلاثتهم عن الفرج بن فضالة عن لقمان ابن عامر عن أبى أمامة - فى قوله تعالى : ﴿ **جنات الفردوس نزلا** ﴾ - ، قال : « الفردوس سرة الجنة » زاد ابن أبى شيبة : « وسط الجنة » .

وإسناده حسن رجاله كلهم موثقون ، وفرج بن فضالة - وهو الحمصى - فى أمره تفصيل يشبه ما فى : « إسماعيل بن عياش الحمصى » . وخلاصته أنه صدوق مستقيم الحديث فى أهل بلده ، له مناكير وبلايا عن غيرهم لاسيما يحيى ابن سعيد الأنصارى .

وقد أعل محققا « زهد هناد » و « صفة الجنة » أثر أبى أمامة ، بضعف الفرج هذا مطلقاً ، ولهما سلف فى ذلك عن بعض الأئمة ، لكن الأوجه التفصيل الذى ذهب إليه غير واحد من الأئمة :

١ - فقال الإمام أحمد فى رواية : ثقة . وفى أخرى : إذا حدَّث عن الشاميين فليس به بأس ، ولكنه حدَّث عن يحيى بن سعيد مناكير .

٢ - وقال أبو حاتم الرازى : صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به ، حديثه عن يحيى بن سعيد فيه إنكار ، وهو فى غيره أحسن حالاً » .

٣ - وقال البخارى : فرج بن فضالة أبو فضالة الشامى ، عن يحيى بن سعيد منكر الحديث . وقال فى ترجمة شيخه عبد الخبير بن قيس بن ثابت - وليس شاميا - : روى عنه فرج بن فضالة ، حديثه ليس بالقائم ، فرج عنده مناكير عن يحيى بن سعيد الأنصارى .

٤ - وقال مسلم فى الكنى : أبو فضالة فرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد ، منكر الحديث .

٥ – وقال ابن مهدى : حدث عن يحيى بن سعيد أحاديث مقلوبة منكرة . وفى رواية قال : ... عن أهل الحجاز .

٦ – وقال أبو زرعة الرازى فى « أسامى الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين » (٢٧١) : « فرج بن فضالة ، عن يحيى بن سعيد العطار » (كذا فيه ، والصواب : عن يحيى بن سعيد الأنصارى ، والعطار لا مدخل له ههنا) .

٧ – وقال الساجى : الفرج بن فضالة الحمصى أبو فضالة ، منكر الحديث ، روى عن يحيى بن سعيد أحاديث مناكير .

٨ – وقال البرقانى : سألت الدارقطنى عن الفرج بن فضالة . قال : ضعيف . قلت : فحديثه عن يحيى بن سعيد الأنصارى قال محمد بن على عن على عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم : « **إذا عملت أمتى خمس عشرة خصلة ...** » قال : هذا باطل . قلت : من جهة الفرج ؟ قال : نعم ، قلت : يخرج هذا الحديث ؟ قال : لا . قلت : فحديثه عن لقمان بن عامر عن أبى أمامة ؟ فقال : هذا كأنه قريب ، يُخَرَّج .

قلت : فصنيع الأئمة المذكورين يدل على استنكارهم لحديثه عن يحيى بن سعيد خاصة – أو أهل الحجاز على قول ابن مهدى ، أو غير الشاميين على قول الإمام أحمد ، وليس بإطلاق . وكلام الإمام الدارقطنى رحمه الله نص فى حالتنا هذه ، لأنه مشى روايته عن لقمان عن أبى أمامة . وقد التقطت هذه الأقوال من بحث قام به أحد الإخوة الأفاضل ، بالقدر الذى يناسب هذا المقام ، ولم أزد عليه سوى قول أبى زرعة رحمه الله . وبالله التوفيق ، وهو أعلى وأعلم .

٢ – وروى القاضى عبد الجبار الخولانى فى « تاريخ داريا » (ص ٨٤) من طريق سليم بن عامر الكلاعى عن الحارث الغامدى (وقد أدرك الحارث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فقال سليم : سمعت الحارث يقول : « الفردوس سرة الجنة ، كقولك : عليك ببطن الوادى ، فإنه أسر ما هنالك

وأحسنه » وإسناده صالح . والله أعلم .

الحديث الخامس والخمسون :

« أعز أمر الله يُعِزَّك الله » .

موضوع . رواه الديلمى من حديث أبى أمامة . وحكم الشيخ الألبانى حفظه الله بوضعه استناداً إلى « فيض القدير » (١/٥٦٠) ، وفيه يقول الحافظ المناوى رحمه الله : « وفيه محمد بن الحسين السلمى الصوفى ، سبق عن الخطيب أنه وضاع ، والمأمون بن أحمد ، قال الذهبى : كذاب » .

قلت : الذى سبق فى « الفيض » (١/٤٩٤) ، قوله : « قال الذهبى عن الخطيب عن القطان : يضع الحديث » . فهذا من نقل الخطيب عن القطان — واسمه : محمد بن يوسف النيسابورى — ، وكلامه بتمامه — كما فى ترجمة السلمى من « تاريخ بغداد » (٢/٢٤٨) : « كان أبو عبد الرحمن السلمى غير ثقة ، ولم يكن سمع من الأصم إلا شيئاً يسيرا ، فلما مات الحاكم أبو عبد الله بن البيع ، حدث عن الأصم بتاريخ ابن معين وبأشياء كثيرة سواه ، قال : وكان يضع للصوفية الأحاديث » . قلت : ولم يوافقه الخطيب على هذه الاتهامات ، فقال عقب ذلك : « قدر أبى عبد الرحمن عند أهل بلده جليل ، ومحله فى طائفته كبير ، وقد كان مع ذلك صاحب حديث مجوداً ، جمع شيوخاً وتراجم وأبوابا ... » إلخ . بل أفرط الحافظ الخليلى رحمه الله ، فقال فى « الإرشاد » (٧٧٢) : « ثقة ، متفق عليه ، له معرفة بدقائق علوم الصوفية ، وله تصانيف فى ذلك لم يسبق إليها . سمع محمد بن يعقوب الأصم ، و ... ، و ... ، و ... وأقرانهم بنيسابور . وله معرفة بالحديث . جمع الأبواب ، والمقلين وغير ذلك . كثير السماع ... » . قلت : ولعل حكايته الاتفاق على توثيق السلمى من الأوهام التى أشار إليها الحافظ الذهبى رحمه الله بقوله فى « السير »

(٣٧٧/١٣) : « وللخليلي أوهام كثيرة فى كتابه ، كأنه أملاه من حفظه » .

أما الحافظ الذهبى رحمه الله ، فوصف السلمى فى « السير » (٢٤٧/١٧) بـ : « الإمام الحافظ المحدث » . وفى « التذكرة » (١٠٤٦/٣) بـ : « الحافظ العالم الزاهد شيخ المشايخ ... » حتى قال : « إلا أنه ضعيف » وحكى كلام الخطيب وقال – عقبه – : « قلت : ألف حقائق التفسير ، فأتى فيه بمصائب وتأويلات الباطنية ، نسأل الله العافية » حتى قال : « قد سأل أبا الحسن الدارقطنى عن خلق من الرجال سؤال عارف بهذا الشأن » . وقال فى « المغنى » (٥٧١/٢) : « تكلم فيه ، وما هو بالحجة » . ومما زاده الحافظ فى « اللسان » (١٤٠/٥–١٤١) ، قول الحاكم : « كان كثير السماع والحديث متقنا فيه ، من بيت الحديث والزهد والتصوف » . وقول السراج : « مثله إن شاء الله لا يتعمد الكذب » ... قال : « ونسبه إلى الوهم » .

قلت : فالرجل ضعيف لا يحتج بما يتفرد به ، وفى تصانيفه بلايا الذنب فيها لغيره ، كشيخه ابن شاذان فإنه متهم . أما المأمون بن أحمد – وهو الهروى – فهو الوضاع بحق . انظر « اللسان » (٥/٧–٨) .

(والصحيح) فى هذا الحديث ، وقفه على الحسن البصرى رحمه الله ، فقد وقفت له على ثلاث طرق عنه :

١ – فرواه ابن المبارك (٧٨) عن سفيان قال : قال رجل للحسن : أوصنى ، قال : أعز أمر الله يعزك الله . وإسناده منقطع .

٢ – ورواه عبد الله بن أحمد فى « زوائد زهد أبيه » (ص ٢٦٣) من طريق أبى كعب الأزدى قال : قال رجل للحسن رحمه الله : إنى أريد سفراً فزودنى . قال : « ابن أخى، أعِزَّ أمر الله حيث ماكنت يعزك الله عز وجل ». وإسناده حسن .

٣ – ورواه أبو نعيم (١٥٢/٢) من طريق ابن عيينة قال : ثنا أبو موسى

قال : سمعت الحسن يقول — وأتاه رجل ، فقال : إنى أريد السِنْد فأوصنى — قال : « حيث ما كنت فأعز الله يُعِزَّك » . قال : فحفظتُ وصيته ، فما كان بها أحدٌ أعزُّ منى حتى رجعت . وإسناده صحيح ، رجاله — فوق شيخ أبى نعيم وشيخه — على شرط البخارى . وأبو موسى اسمه إسرائيل بن موسى ، من ثقات أصحاب الحسن . قال البخارى وغيره : وكان نزل الهند . وقال الذهبى فى « الميزان » (١/٢٠٨) : نزيل السند . فظنى أنه يعنى نفسه بقوله : « سمعت الحسن يقول — وأتاه رجل ، فقال ... » إلخ ، ولهذا نظائر كثيرة فى الأحاديث ذكرت بعضها فى « تكميل النفع » (٢١) . فالقوم حرصوا على الموت ، فوهبت لهم الحياة . وحرصوا على إخفاء الأعمال وبغض الظهور ، فخلَّد ذكراهم التاريخ فى صحاف من نور ! وهذه أصح طرق أثر الحسن هذا ، وأشبعها لفظاً . فالحمد لله رب العالمين .

الحديث السادس والخمسون :

« اعمل لوجه واحد ، يكفك الوجوه كلها » .

ضعيف جداً . رُوِى من حديث أنس ، فرواه ابن عدى (٢٥١٣/٧) والسهمى فى « تاريخ جرجان » (ص ٣٩٢) — معلقاً — من وجهين عن نافع أبى هرمز عنه به .

قال فى « الضعيفة » (٨٢٣) — بعد عزوه للسهمى وحده — : « قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، أبو هرمز هذا اسمه نافع بن هرمز . قال أبو حاتم : « متروك ، ذاهب الحديث » . وقال النسائى : « ليس بثقة » . واختلف فيه قول ابن معين ، فكذبه مرة ، وقال مرة : لا يكتب حديثه . وقال مرة : لا أعرفه . وقال مرة : ليس بشىء . والحديث أورده السيوطى فى « الجامع الصغير » من رواية ابن عدى والديلمى عن أنس . وتعقبه المناوى بقوله : « وفيه

أبو عبد الرحمن السلمى سبق أنه وضَّاع للصوفية ، ومحمد بن أحمد بن هارون قال الذهبى فى « الضعفاء » : متهم بالوضع . ونافع بن هرمز أبو هرمز ، قال فى « الميزان » : كذبه ابن معين . وتركه أبو حاتم وضعَّفه أحمد . انتهى . وبه يعرف أن سنده مهلهل بالمرة فكان ينبغى للمصنف حذفه » .

قلت : السلمى وابن هارون ليسا فى سند السهمى ، وكذا ابن عدى ، فإن الجرجانى رواه عنه فى أحد الموضعين المشار إليهما ، فآفة الحديث أبو هرمز هذا فقط ، وحينئذ فلا يصل الأمر إلى الحكم على الحديث بالوضع . والله أعلم » اهـ .

قلت : السلمى تقدم الكلام عنه فى الحديث قبل هذا ، وأنه لا يبلغ أمره أن يحكم على حديثه بالوضع . والحديث أورده أيضا الذهبى فى « الميزان » (٢٤٣/٤) فى جملة ما استنكر على نافع أبى هرمز – تبعا لابن عدى رحمه الله . (وقد صح) معناه عن أبى حازم سلمة بن دينار التابعى الجليل الزاهد رحمه الله ، فيما رواه أبو نعيم (٢٣٩/٣) من طريق الإمام أحمد رحمه الله : ثنا على بن عياش ثنا محمد بن مطرف ثنا أبو حازم قال : « لا يحسن عبد فيما بينه وبين الله تعالى إلا أحسن الله فيما بينه وبين العباد ، ولا يعور فيما بينه وبين الله تعالى إلا عور الله فيما بينه وبين العباد ، ولمصانعة وجه واحد أيسر من مصانعة الوجوه كلها ، إنك إن صانعت الله مالت الوجوه كلها إليك ، وإذا أفسدت ما بينك وبينه شنئتك الوجوه كلها » . وإسناده صحيح ، رجاله – فوق الإمام أحمد – على شرط البخارى رحمه الله .

(وروى) الشجرى فى « أماليه » (٢٢٢/٢) من طريق السلمى قال : سمعت محمد بن عبد الله الرازى يقول : سمعت أبا عثمان سعيد بن إسماعيل يقول : أيها المتصنع إلى الناس فـ هـ لا و فو ـلا (كذا ، و لم أعرف صحتها) ، صانع وجهاً واحداً يقبل عليك بالوجوه كلها » . وهذا إسناد واه . شيخ السلمى هو

محمد بن عبد الله بن عبد العزيز بن شاذان أبو بكر ، وهو متهم كما قال الذهبى . وله ذكر فى آخر الحديث الخامس والأربعين من « التبييض » . وقد اضطررت إلى تقليب كتاب « طبقات الصوفية » للسلمى من أوله إلى آخره – بعد إذ لم أجد الأثر فى ترجمة أبى عثمان هذا منه ، ولا فى مواضع ذكر ذلك الرازى – ، بغرض عزوه إلى أصله وتصحيح اللفظة المتحرفة عند الشجرى فلم أجده فيه ، فلعله فى كتاب آخر للسلمى ، والله أعلم . والشغف بهذا العلم قد يحمل صاحبه على تكلف ما لا طائل وراءه أحيانا . وحسبُنا الوقوف على أصل صحيح للحديث عن ذاك التابعى الزاهد السُنِّى العالم بحق .

الحديث السابع والخمسون :

« الذين لا تزال ألسنتهم رطبة من ذكر الله يدخل أحدهم الجنة وهو يضحك » .

ضعيف . رُوِى من حديث أبى الدرداء وأبى ذر .

أولاً : حديث أبى الدرداء :

رواه أبو الشيخ فى « الثواب » عنه .

ثانياً : حديث أبى ذر :

رواه ابن شاهين فى « الترغيب فى الذكر » عنه ، كما فى « كنز العمال » (٤٢٧/١، ٤٤٠) ، ولم أطلع على إسناديهما ، ولكن جزم العلامة الألبانى حفظه الله بضعف المتن فى « ضعيف الجامع » (٧٤/٥) . والظاهر أن رفعه وهم من قبل بعض الرواة ، والخلط بين أبى الدرداء وأبى ذر أيضا وهم آخر وقفت له على عدة نظائر فى الأحاديث، فانظر – على سبيل المثال – الحديث الآتى برقم (٧١).

(وإنما) صح هذا عن أبى الدرداء – موقوفا عليه – كما رواه ابن أبى شيبة (٣٠٣/١٠، ٣٠٧/١٣) عن زيد بن الحباب ، والإمام أحمد فى « الزهد » (ص ١٣٦) وأبو نعيم (٢١٩/١، ١٣٣/٥) عن عبد الرحمن بن مهدى كلاهما

عن معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عنه به ، ولفظه : « **إن الذين لا تزال ألسنتهم رطبة بذكر الله ، يدخل أحدهم الجنة وهو يضحك** » . وهذا إسناد صحيح متصل على شرط مسلم ، والله أعلم .

الحديث الثامن والخمسون :

« **إن الله لا يهتك سِتر عبد فيه مثقال ذرة من خير** » .

ضعيف جداً . رواه ابن عدى (٩٩٠/٣) من طريق الربيع بن بدر ، ثنا أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أنس مرفوعا به ، وقال : « وهذا لم أره عن أيوب إلا من رواية الربيع عنه بهذا الإسناد عنه » . قلت : والربيع متروك كما فى « التقريب » (١٨٨٣) وتعقب المناوى فى « الفيض » (٢٧٩/٢) السيوطى — رحمهما الله — إذ أورد الحديث فى « جامعه » (١٨٣٦) من رواية ابن عدى ، بقوله — فى الربيع هذا — : « وقال ابن عدى : عامة ما يرويه لا يتابع عليه ، ثم ساق له هذا الخبر ، فما أوهمه صنيع المصنف من أن مخرجه رواه وأقره غير صواب » اهـ .

قلت : وأراه تعقبا ليس بالجيد ، فإن السيوطى عفا الله عنه يجتزىء بعزو الحديث إلى جماعة منهم ابن عدى فى « الكامل » — عن بيان ضعفه . نعم ، لو قال ابن عدى فى هذا الحديث بخصوصه : « هذا الحديث باطل » أو « منكر جداً » أو « أنكر ما رواه فلان » ونحو هذه الصيغ ، لكان هذا التعقب فى محله . وابن عدى لم يقل إلا ما قدمتُ عنه . ثم إنه لم يقل ما حكاه المناوى عنه إلا فى آخر ترجمة الربيع ، وبعد أن أورد له أحاديث هذا أحدها . ولفظه (٩٩٢/٣) : « وللربيع بن بدر غير ما ذكرت من الحديث ، وعامة حديثه ورواياته عمن يروى عنهم مما لا يتابعه أحد عليه » . وأورد السخاوى رحمه الله فى

« المقاصد » (٢٣٧) حديث : « **إن الله لا يهتك عبده أول مرة** » – وسقط ما قاله عنه كأنه لم يقف عليه والله أعلم – ، وقال : بل عند الديلمى فى « الفردوس » مما لم يسنده ولده عن أنس مرفوعا ... » فذكر هذا ، وفاته أنه مسند عند ابن عدى .

(والثابت) عن أيوب ، ما رواه ابن أبى شيبة (١٣/٥٤٧) عن عبد الوهاب الثقفى عنه عن كاتب أبى قلابة (كذا ، ولعل الصواب إن شاء الله : عن كتاب أبى قلابة) عن أبى إدريس قال : « لا يهتك الله ستر عبد فى قلبه مثقال ذرة من خير » ورواه عنه أبو نعيم (٥/١٢٤) ، فقال : « عن أبى قلابة » – حسبُ – ، وإسناده صحيح .

وأبو إدريس هو الخولانى ، واسمه عائذ الله بن عبد الله تابعى شامى ثقة مخضرم . ولد فى حياة النبى صلى الله عليه وآله وسلم – يوم حنين – ، وكان عالم الشام بعد أبى الدرداء . ثم وجدت الشيخ الألبانى يقول فى « الضعيفة » (٣/٦٣١) ومن أحاديث هذا الهالك – يعنى الربيع بن بدر – فذكره مرفوعا (١٤٣٩) .

الحديث التاسع والخمسون :

« إن الله عز وجل يقول : أنا الله لا إله إلا أنا ، ملك الملوك ، ومالك الملك ، قلوب الملوك بيدى ، وإن العباد أطاعونى حولت قلوب ملوكهم عليهم بالرأفة والرحمة ، وإن العباد عصونى حولت قلوب ملوكهم بالسخط والنقمة فساموهم سوء العذاب ، فلا تشغلوا أنفسكم بالدعاء على الملوك ، ولكن اشغلوا أنفسكم بالذكر والتضرع أكفكم ملوككم » .

ضعيف جداً . رواه الطبرانى فى « الأوسط » – كما فى « المجمع » – ، وعنه أبو نعيم (٢/٣٨٩) وكذا تمام فى « فوائده » (٦/١٧٧/١ من مجموع الظاهرية

رقم ٩٥) كما فى « الضعيفة » (٦٠٢) عن أبى عمرو المقدام بن داود قال : ثنا على بن معبد قال : ثنا وهب بن راشد عن مالك بن دينار عن خلاس بن عمرو عن أبى الدرداء مرفوعا . قال الشيخ الألبانى : « قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، المقدام بن داود ، قال النسائى : « ليس بثقة » . ووهب بن راشد هو الرقى . قال ابن عدى : « ليس حديثه بالمستقيم ، أحاديثه كلها فيها نظر » . وقال الدارقطنى : « متروك » . وقال ابن حبان : « لا يحل الاحتجاج به بحال » . وقال الهيثمى (٥/٢٤٩) : « رواه الطبرانى فى « الأوسط » وفيه وهب (الأصل : إبراهيم وهو تحريف) ابن راشد وهو متروك » . قلت : وتعصيب الجناية به وحده ليس بجيد ، لما علمت أن فى الطريق إليه المقدام (فى الأصل – خطأ – المقداد) بن داود ، وهو مثله فى الضعف » اهـ . قلت : وله علة ثالثة – يسيرة – وهى الانقطاع بين خلاس بن عمرو وأبى الدرداء . فإنى لم أرَ أحداً نص على رواية خلاس عنه ، وقد قال الإمام أحمد : « خلاس لم يسمع من حذيفة » ، وحذيفة توفى (٣٦) بعد أبى الدرداء بقليل ، وكذلك نفى الدارقطنى روايته عن عثمان وعلى ، ووفاة أبى الدرداء كانت آخر خلافة عثمان ، فالله أعلى وأعلم . وفى الجملة ، فخلاس ثقة ، وكان يرسل كما قال الحافظ رحمه الله فى التقريب » (١٧٧٠) .

(وإنما) صح هذا عن مالك بن دينار – وغيره – حكاية عن الإسرائيليات لا مسنداً عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم .

١ – ففى « الحلية » (٢/٣٧٨) من طريق موسى بن خلف ، وفيها (٦/١٧٢) من طريق صالح المرى كلاهما عنه قال : « قرأت فى بعض الحكمة : إنى أنا الله مالك الملوك ، قلوب العباد بيدى ، فمن أطاعنى جعلتهم عليه رحمة ، ومن عصانى جعلتهم عليه نقمة ، لا تشاغلوا بسب الملوك ، ولكن توبوا إلَىَّ أعطفهم عليكم » . وإسناده – من الوجه الأول – حسن ، وفى الثانى صالح المرى ، وهو متروك الحديث لكنه متابع كما ترى . ومالك بن دينار تابعى زاهد

ثقة ، معروف بالنظر فى صحف أهل الكتاب والرواية منها .

٢ - وروى ابن أبى شيبة (١٣/١٨٧،٢٠٣) عن ابن نمير عن مالك بن مغول قال : « كان فى زبور داود : إنى أنا الله لا إله إلا أنا ، ملك الملوك ، قلوب الملوك بيدى ، فأيُّما قوم كانوا على طاعة ، جعلت الملوك عليهم رحمة ، وأيما قوم كانوا على معصية جعلت الملوك عليهم نقمة ، لا تشغلوا أنفسكم بسب[٣] الملوك ، ولا تتوبوا إليهم ، توبوا إلَىَّ أعطف قلوب الملوك عليكم » . وإسناده صحيح إلى مالك بن مغول ، وهو من أتباع التابعين ، كوفى ثقة ثبت .

الحديث الستون :

« إن من معادن التقوى تعلمك إلى ما قد علمت علم ما لم تعلم ، والنقص فيما قد علمت قلة الزيادة فيه ، وإنما يزهد الرجل فى علم ما لم يعلم ؛ قلة الانتفاع بما قد علم » .

ضعيف جداً . رواه ابن جميع فى « معجم شيوخه » (ص ٣٤٠) والخطيب (٤١٤/١) وعنه ابن الجوزى فى « العلل المتناهية » (١١٠) من طريق أبى مسلم الكجى قال : نبأنا مسور بن عيسى قال : نا القاسم بن يحيى قال : نا ياسين الزيات عن أبى الزبير عن جابر مرفوعا به . وقال ابن الجوزى : « هذا حديث لا يصح ، والمتهم به ياسين . قال يحيى : ليس حديثه بشىء . وقال النسائى : متروك الحديث » .

قلت : ورواه أيضا الطبرانى فى « الأوسط » بنحوه ، قال الهيثمى (١٣٦/١) : « وفيه ياسين الزيات ، وهو منكر الحديث » . وهو فى المطبوع (٢٤٠/٣) عن أبى مسلم الكجى به .

---

(٣) فى الموضع الأول من « المصنف » : « تسبب » وفى الثانى : « بسبب » ، ولعل الصواب ما أثبته ، فإنه موافق للفظ المتقدم ، ولمعنى الحديث المرفوع . فالله أعلم .

وقال الشيخ الألباني في « ضعيف الجامع » (٢/١٩٨-١٩٩) : « ضعيف جداً » . وأحال على « الضعيفة » (٣٢٠٥) . وله – سوى ياسين الزيات – علتان أخريان :

الأولى : أبو سعيد المسور بن عيسى المصرى ، ذكره المزى فى « تهذيب الكمال » (ق ١١١٨) ضمن الرواة عن القاسم بن يحيى ، وجهدت أن أقف له على ترجمة مستقلة ، فلم أستطع .

الثانية : عنعنة أبى الزبير – محمد بن مسلم بن تدرس المكى – عن جابر ، فإنه مدلس من المرتبة الثالثة عند الحافظ رحمه الله فى « طبقات المدلسين » (١٠١) .

تنبيه هام : قال ابن حبان رحمه الله فى ترجمة : « ياسين بن معاذ الزيات » من « المجروحين » (٣/١٤٢) : « ... وكان ممن يروى الموضوعات عن الثقات ، ويتفرد بالمعضلات عن الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به بحال ، وكل ما وقع فى نسخة ابن جريج عن أبى الزبير من المناكير كان ذلك مما سمعه ابن جريج عن ياسين الزيات عن أبى الزبير ، فدلس عنه » اهـ . وفى معناه ما رواه ابن عدى (٧/٢٦٤٢) عن عبد الرزاق رحمه الله قال : « أهل مكة يقولون : إن ابن جريج لم يسمع من أبى الزبير ، إنما سمع من ياسين » . قلت : وهذا من قبيح تدليس ابن جريج عفا الله عنه – كما وصفه الإمام الدارقطنى رحمه الله وعليه ، فلا تصلح عنعنة ابن جريج عن أبى الزبير فى الشواهد والمتابعات لا سيما ما كان فى متنه ما ينكر ، لجواز أن يكون مما دلسه عن هذا الهالك ، أما ما حكاه عبد الرزاق عن أهل مكة فليس على إطلاقه فقد ثبتت جملة من الأحاديث صرح فيها ابن جريج بالسماع من أبى الزبير . والله أعلى وأعلم .

(والحديث) الذى نحن بصدد الكلام عنه ظاهر النكارة ، بل لا يقع على القلب صدوره من مشكاة النبوة أصلاً ، وإنما هو من كلام عون بن عبد الله

ابن عتبة بن مسعود التابعي الجليل رحمه الله تعالى ، كما رواه ابن أبي شيبة (٤٢٨/١٣) - واللفظ له - وأبو نعيم (٢٤٦/٤) من طريقين عن ابن عجلان عنه ، وأبو نعيم من طريق محمد بن قدامة سمعت سفيان الثوري يقول : قال عون : « إن من كمال التقوى أن تبتغي إلى ما قد علمت منها علم ما لم تعلم ، واعلم أن فيما علمت ترك ابتغاء الزيادة فيه ،وإنما يحمل الرجل على ترك ابتغاء الزيادة فيما قد علم ، قلة الانتفاع بما قد علم » . وإسناده - من الوجه الأول - صحيح ، وفي الثاني : محمد بن قدامة الجوهري البغدادي - من شيوخ أبي يعلى الموصلي - واه ، وهاه ابن معين وأبو داود ، ولم أجد له رواية عن الثوري ، بل هو متأخر عن إدراكه أصلاً ، فلعل روايته للأثر عن الثوري - سماعاً - من تخليطه إن لم نقل سوى ذلك ! يؤيد ذلك أنني لم أجد للثوري رواية عن عون مع إدراكه لبعض أقرانه . فالله أعلم .

وهذا الكلام يحتمل صدوره عن التابعين فمن بعدهم ، فإنه بكلامهم أشبه . وهو أمر لا يدرك بالتمني ولا بالتحلي ، وإنما بالجد والممارسة ، وفوق كل هذا وذاك ، ﴿ **قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا** ﴾ .

الحديث الحادي والستون :

« **إياكم وهاتين الكعبتين الموسومتين اللتين تزجران زجراً ، فإنهما من الميسر** » .

ضعيف . رُوِي من حديث ابن مسعود وأبي موسى وسمرة بن جندب وابن عباس ، ومن مرسل قتادة مختصراً بلاغا .

أولاً : حديث ابن مسعود :

رواه الإمام أحمد (٤٤٦/١) عن علي بن عاصم ، وابن أبي الدنيا في « ذم الملاهي » وعنه البيهقي (٢١٥/١٠) من طريق زياد بن عبد الله البكائي ، وابن عدي (٢٦١/١) من طريق سويد بن سعيد عن أبي معاوية ثلاثتهم عن إبراهيم

الهجرى عن أبى الأحوص به مرفوعا . وإسناده ضعيف ، إبراهيم الهجرى هو ابن مسلم أبو إسحاق الكوفى . قال الحافظ (٢٥٢) : « لين الحديث ، رفع موقوفات » . على أن الصحيح الثابت عنه وقفه أيضا . قال الإمام الدارقطنى رحمه الله فى كتابه الجليل « العلل » (س ٩٠٦) – حين سئل عن هذا الحديث – : « يرويه إبراهيم الهجرى وعبد الملك بن عمير عن أبى الأحوص ، فرفعه على بن عاصم عن إبراهيم . ورُوِى عن شعبة عن إبراهيم الهجرى مرفوعا . والصحيح موقوف . وكذلك رواه أصحاب الهجرى عن أبى الأحوص . وكذلك رواه عبد الملك بن عمير عن أبى الأحوص موقوفا » وكذلك قال الإمام البيهقى رحمه الله عقب الحديث : « رفعه البكائى عن إبراهيم ، وسويد عن أبى معاوية عن إبراهيم ، والمحفوظ موقوف » .ثم رواه من طريق جعفر بن عون – أحد الثقات الحفاظ – عنه به موقوفا ، وقال : « وكذلك رواه عبد الملك بن عمير وغيره (فى الأصل : وغيرهم) عن أبى الأحوص عن ابن مسعود موقوفا ».

« ثم وجدت فى « تلخيص المتشابه » (ص ٢٩٨) للخطيب من طريق ابن عقدة نا محمد بن عمرو بن مجزأة الجعفى ، نا أبى ، نا عبد الله بن جناب الجهنى ، قال : حدثنى مسعر ، عن عبد الملك بن عمير ، عن أبى الأحوص عن عبد الله ، قال : وحدثنى سفيان عن إبراهيم الهجرى ، عن أبى الأحوص ، عن عبد الله – رفعه أحدهما –: فذكره . وهذا لا يثبت عن مسعر وسفيان ، فإن ابن عقدة حافظ لكنه رافضى لا يوثق به ، وشيخه وأبوه لم أجد لهما ترجمة ، وليسا فى « جامع الرواة » للأردبيلى ، المختص برواة الشيعة . وابن جناب لم يذكر له الخطيب ولا ابن ماكولا (١٣٥/٢)راويا سوى عمرو بن مجزأة ، ولم أقف عليه فى كتب المتقدمين . وهذا غلط عليهما إن لم يكن متعمداً ، فقد صح عن سفيان عن عبد الملك عن أبى الأحوص به موقوفا . وصح عن مسعر عن عبد الملك عن أبى الأحوص مقطوعاً عليه ، وكلاهما سيأتى .

ثانياً : حديث أبي موسى : رواه الآجرى فى « تحريم النرد والشطرنج والملاهى » (١٣) وابن أبى حاتم فى « تفسيره » كما فى « ابن كثير »[٤] (٩١/٢ ط . التراث الإسلامى – حلب) من طريق هشام بن عمار عن صدقة ابن خالد عن عثمان بن أبى العاتكة عن على بن يزيد عن القاسم عن أبى أمامة عنه ، بلفظ : « **اجتنبوا هذه الكعاب الموسومة التى تزجر زجراً ، فإنها من الميسر** » .وإسناده ضعيف جداً . على بن يزيد متروك ، وهشام وعثمان فيهما مقال .
وقال ابن أبى حاتم أيضا فى « العلل » (٢٩٧/٢–٢٩٨) : « سألت أبى عن حديث رواه هشام بن عمار ... » الخ قال أبى : هذا حديث باطل ، وهو من على بن يزيد ، وعثمان لا بأس به » .

ثالثاً : حديث سمرة : رواه الآجرى (١٦) من طريق عمران بن موسى ابن عبد الملك بن عمير عن عبد الملك عن حصين بن أبى الحر عنه به ، ولفظه : « **إياكم وهذه الكعاب الموسومة التى تزجر زجراً ، فإنهن من الميسر** » . وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات سوى عمران بن موسى هذا ، لم أقف له على ترجمة ، فهو علته . وقد رواه جمع من الثقات الأثبات وغيرهم عن عبد الملك موقوفا بإسناد سوى هذا . وقال الدارقطنى – عقب ما تقدم عنه – : « ورواه عمران ابن موسى بن عبد الملك بن عمير عن عبد الملك عن حصين بن أبى الحر عن سمرة رفعه ، قال ذلك عثمان بن أبى شيبة ، وهو وهم ، والمحفوظ حديث أبى الأحوص عن عبد الله » .

رابعاً : حديث ابن عباس : رواه الآجرى (١٧) والبيهقى من طريق نهشل ابن سعيد عن الضحاك عنه به . وإسناده ضعيف جداً ، نهشل هالك ، والضحاك روايته عن الصحابة منقطعة .

خامساً : مرسل قتادة : رواه ابن أبى شيبة (٥٤٧/٨) من طريق سعيد بن أبى عروبة عن قتادة قال : « بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن اللعب بالكعبين ، فقال : **إنها ميسر الأعاجم** ، قال : وكان قتادة يكره اللعب

---

(٤) لأن الجزء الثانى من الطبعة المصرية فقد منى ، ووجدت هذا بدلاً منه !

بكل شيء حتى يكره اللعب بالحصى » . قلت : وهذا - مع أنه شاهد قاصر - ضعيف مرسل أو معضل . وهو من شر المراسيل عندهم ، وكذا مراسيل الزهرى والحسن وعطاء وغيرهم ، فمنهم من كان يثق بكل أحد ويحمل عن كل ضرب ، ومنهم من كان لا يرسل إلا ما أخذه عن مجروح مرغوب عنه .

قال ابن أبى حاتم فى « مقدمة الجرح » (ص ٢٤٦) : « نا أحمد بن سنان الواسطى قال : كان يحيى بن سعيد القطان لا يرى إرسال الزهرى وقتادة شيئاً ، ويقول : هو بمنزلة الريح ، ويقول : هؤلاء قوم حفاظ كانوا إذا سمعوا الشىء عقلوه » . وقد شبه الذهبى رحمه الله فى ترجمة الزهرى من « السير » (٥/٣٣٨ - ٣٣٩) مرسل قتادة بمرسل الزهرى ، فحكى قول القطان : « مرسل الزهرى شر من مرسل غيره ، لأنه حافظ ، وكل ما قدر أن يسمى سمى وإنما يترك من لا يحب أن يسميه » ، فقال : « قلت : مراسيل الزهرى كالمعضل ، لأنه يكون قد سقط منه اثنان ، ولا يسوغ أن نظن به أنه أسقط الصحابى فقط ، ولو كان عنده عن صحابى لأوضحه ولما عجز عن وصله ، ولو أنه يقول : عن بعض أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، ومن عد مرسل الزهرى كمرسل سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير ونحوهما ، فإنه لم يدرِ ما يقول ، نعم مرسله كمرسل قتادة ونحوه » اهـ فتأمل .

(ثم) وقفت عليه بعد ذلك موصولاً مختصراً عند الخرائطى فى « مساوىء الأخلاق » (٧٤٨) من طريق معمر عن قتادة عن أنس قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الكعبين » . فهذا - على اختصاره -
معمر فى روايته عن قتادة مقال لابن معين ، فلا تقبل مخالفته لسعيد بن أبى عروبة أثبت الناس - هو وهشام الدستوائى - فى قتادة ، على أن فى الطريق إليه : سليمان بن عبيد الله أبا أيوب الرقى ، قال الحافظ (٢٥٩١) : « صدوق ليس بالقوى » ، فلعل الخطأ منه .

(فالصحيح) – كما تقدم عن الدارقطني والبيهقى – وقف حديث الترجمة[٥] على ابن مسعود رضى الله عنه حَسْبُ ، وهنا نذكر وصل ما علقاه عن عبد الملك بن عمير عن أبى الأحوص عنه إن شاء الله ، فقد رواه عنه :

١ – سفيان الثورى عند الطبرى (٢٠٨/٢) والآجرى (١٩) وكذا ابن أبى شيبة (٥٤٩/٨) لكنه قرنه بمسعر الذى قَصَّر به ، فأوقفه على أبى الأحوص .

٢ – شعبة عند الطبرى .

٣ – هشيم عنده أيضا ، وصرح بالتحديث .

٤ – معتمر بن سليمان عند البخارى فى « الأدب » (١٢٧٠) والآجرى (١٨) . وهؤلاء جميعاً ثقات حفاظ ، والثلاثة الأول منهم بلغوا الغاية فى الإتقان .

٥ – يزيد بن أبى زياد الهاشمى الكوفى – وهو ضعيف حاشا ما رواه المتقدمون عنه – عند عبد الرزاق (٤٦٧/١٠) عن معمر فى « جامعه » ، والخرائطى فى « المساوىء » (٧٤٩) عن ابن فضيل عنه ، نحوه . ولفظ معمر : « **إياكم وزجراً بالكعبين ، فإنهما من الميسر** » . وجاء فى النسخة (ص) : « ورحوا » – بالراء – ، فأشكلت على الشيخ الأعظمى عفا الله عنه ، فقال فى حاشية « المصنف » : « كذا فى « ص » ولعله « دحوا » اهـ . قلت : وهذا منه عجيب ، فإنه عزاه للبيهقى موقوفا من طر إبراهيم الهجرى به ، بلفظ : « **اتقوا هاتين الكعبتين الموسومتين اللتين تزجران زجراً** ... » فلا أدرى ما الذى منعه من أن يجعلها : « زجراً » ؟! مع أن ذلك فى غاية الوضوح . ولو رجع إلى لفظ الطبرى لوجده :« **إياكم وهذه الكعاب التى تزجرون زجراً** » . وبعد ذلك فوجئت بالعلامة الألبانى حفظه الله يقول فى « حجاب المرأة المسلمة » (ص ١٠١) – بعد عزوه مرفوعا لأحمد والبيهقى عن ابن مسعود – :

---

(٥) ثم وجدت ابن عبد البر ذكره فى « التمهيد » (١٣/١٧٦–١٧٧) عن ابن وهب قال : وحدثنا جرير بن حازم ، عن الحسن بن عمارة (تصحفت إلى : الحسين) ، عن على ابن الأقمر ، عن مسروق بن الأجدع قال : قال ابن مسعود : فذكره بنحوه . وإسناده ضعيف جداً ، الحسن بن عمارة متروك كما فى « التقريب » (١٢٦٤) .

« ... والهجرى هذا ضعيف وقد ورد عنه موقوفا على ابن مسعود وأخرجه البيهقى أيضا وقال : « إنه المحفوظ » . قلت : لكن الظاهر أنه ورد من غير طريق الهجرى ، فقد أورده الهيثمى فى « المجمع » (١١٣/٨) باللفظ المذكور أعلاه وقال : « رواه أحمد والطبرانى ، ورجال الطبرانى رجال الصحيح » . والهجرى ليس من رجال الصحيح ، فدل على أن الطبرانى رواه من طريق غيره ، فتقوى الحديث به لا سيما وأن له شاهداً ، فقد جاء الحديث فى الكشاف وقال مخرجه الحافظ العسقلانى (١٨/٤ رقم ١٤٥) : « رواه ابن مردويه من حديث سمرة بن جندب ، ومن حديث أبى موسى الأشعرى نحوه ، ورواه أحمد والبخارى فى « الأدب المفرد » من وجهين عن أبى الأحوص عن عبد الله بن مسعود . قلت : هو عند البخارى (ص ١٨٤) من طريق عبد الملك عن أبى الأحوص موقوفا ، وهو عند أحمد من طريق الهجرى مرفوعا كما تقدم ، وصنيع الحافظ يوهم أنهما أخرجاه كلاهما موقوفا أو مرفوعا وليس كذلك . وبالجملة فالحديث حسن أو صحيح . والله أعلم » اهـ .

أقول : قلبت « مسند ابن مسعود » من « المعجم الكبير » من أوله إلى آخره ، فلم أجد فيه الحديث ، ولا أورده محققه حفظه الله فى مظانه من الفهرس : « إياكم ، اتقوا ، اجتنبوا » . ولم يعزه السيوطى فى « الدر » (٣١٩/٢) إلى الطبرانى فى أيٍ من « معاجمه » مرفوعا ، وإنما عزاه إليه فى « تفسيره » موقوفا . أما حديث ابن مردويه عن سمرة ، فقد رواه أيضا البيهقى فى « الشعب » كما فى « الدر » فلعل مخطوطته لم تكن فى متناول الشيخ وقتئذ . وقد علمت أنه لا يصلح شاهداً بحال ، فإنه — على ما فى إسناده من الجهالة — معلول بالمخالفة مع الوقف . وأما حديث أبى موسى ، فإسناده متيسر النظر فيه فى « ابن كثير » و « العلل » كما تقدم . وهو واه ، حكم أبو حاتم ببطلانه والمقصود أن الشيخ عفا الله عنه قد خالف — فى هذا الموضع — منهجه الدقيق الذى تعلمناه منه — جزاه الله عنا وعن سنة النبى صلى الله عليه وآله وسلم خيراً — ، فاعتمد على عزوٍ وإطلاقات ووسائط مما لا يحسن من مثله . وكان

فى إمكانه ومن اليسير عليه – إن شاء الله – أن يتحقق من أكثر هذه الطرق بنفسه ، ليجدها جميعاً ما بين ضعيف معلول ، أو واهٍ لا يعتبر به .

هذا ، وقد ثبت لَدَىَّ أن بعض الناقمين على الشيخ – متعنا الله بعمره وعلمه – قد فرح وشمت به لما وجد بعض تلاميذه (يقصدنى وأخى أبا إسحاق الحوينى حفظه الله) يخالفونه فى بعض الأشياء ، وذلك لما اطلع – فيما اطلع – على القسم الأول من هذا الكتاب – ولا سيما حديث تحريك الإصبع فى الصلاة خاصة – ، فأقول له : كلا وألف كلا ، إياك أن تخلط بين الأمور ، ولا يتداخلن عليك الفارق بين الحب والإعظام ، وبين الرغبة فى تحرى الحق والصواب . وإن للشيخ – عافاه الله – فى قلوبنا لمنزلةً يكل اللسان عن وصفها ، ونرجو أن نزداد كل يوم حباً له وإجلالاً لعظيم ما أجراه الله عز وجل على يديه من نعمة العلم والفهم والتدقيق . وحسبك أيضا أيها الشامت أن تعلم أنه لولا أن الله عز وجل سخر لنا هذا الرجل وكتاباته ، لظللنا حتى الساعة نعتمد على مثل رموز السيوطى – التى غشاها ما يغشى – وتصحيحات الحاكم وإطلاقات المنذرى والهيثمى بنحو : « رجاله ثقات » و « رجاله رجال الصحيح » ، والعراقى بتضعيف الواهى والموضوع ، ولظللنا نضفى على ما فى « تقريب الحافظ » رحمه الله قدسية لا يغتفر المساس بها . أقول هذا مع استبشاع ما رمى به بعض مخالفى الشيخ حفظه الله الحافظ ابن حجر روَّح الله روحه بأنه مجرد ناقل فقط لأقوال الأئمة ! وليس من حقه الترجيح !! بل هو إمام كبير أحاط بالسُّنَّةِ كما وصفه شيخنا المطيعى رحمه الله غير مرة ، ولكن العصبية تفعل بأهلها الأفاعيل . فمن الحافظ وأمثاله من منصفى الأئمة نتعلم الإنصاف ونبذ العصبية لمذهب أو رأىٍ تلوى من أجله أعناق النصوص ، وُيغمض عما يدين رأى المخالف ، على مذهب ﴿ **ولا تقربوا الصلاة** ﴾ أو : ﴿ **فويل للمصلين** ﴾ دون إتمام الآية . نعوذ بوجه ربنا الكريم من الخذلان وترك الإنصاف والانتصاف عند اشتداد الحاجة إليهما .

الحديث الثانى والستون :

« **أيمن امرىءٍ وأشأمه بين لحييه** » يعنى لسانه .

ضعيف مُعَلٌّ بالوقف . رواه ابن حبان (٥٦٨٧) والطبرانى (٨٥/١٧) وابن عدى (٢٥٣١/٧) من طرق عن محمد بن المثنى حدثنا وهب بن جرير بن حازم قال : حدثنى أبى عن الأعمش عن خيثمة عن عدى بن حاتم رضى الله عنه مرفوعا به . وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح ، وفى وهب ابن جرير مقال يسير لا يضر لكن اختلف عليه فى هذا الحديث رفعاً ووقفاً. وخالفه ثقتان حافظان كل منهما أرجح منه على انفراده .

(أما) الاختلاف عليه ، فرواه ابن أبى الدنيا فى « الصمت » (٦٣) قال : حدثنا أبو بكر بن أبى النضر حدثنا وهب بن جرير به موقوفا . وأبو بكر هذا ثقة ، وثقه ابن حبان وابن مردويه وغيرهما ، لكن مخالفه — محمد بن المثنى أحفظ منه . وابن المثنى أطرى النقاد حفظه وإتقانه جداً ، و لم أرَ مغمزاً فيه سوى قول النسائى : « لا بأس به ، كان يغير فى كتابه » كذا فى « التهذيب » (٤٢٦/٩) ، وكذلك « تهذيب الكمال » (ق ١٢٦٥) . فلا أدرى أهو صواب ، أم الصواب : « لا يغير » ؟ والحديث قد عده ابن عدى فى جملة ما استنكر لوهب ابن جرير ، فلعله لم يطلع على الرواية الموقوفة عنه . فاحتمال أنه كان يرفعه تارة ويوقفه أخرى قائم وممكن ، واحتمال أنه غلط عليه — على بُعده — غير مستبدع .

(وأما) المخالفة ، فقد رواه ابن المبارك (٣٧٣) وابن أبى شيبة (٥٥٩/١٣) عن أبى أسامة حماد بن أسامة كلاهما عن جرير به موقوفا . وابن المبارك وأبو أسامة إمامان غاية فى الحفظ والإتقان ، فالأصح عن جرير بن حازم الوقف . والله أعلى وأعلم .

ملحوظة : قال محقق « الصمت » — الأخ نجم بن خلف العراقى حفظه الله — (ص ٢٢٧) : « وقد أخذ عدى بن حاتم — رضى الله عنه — هذا المعنى من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « **من يتوكل لى ما بين لحييه ورجليه ، أتوكل له الجنة** » ... » . قلت : وما يدريه أن عدياً رضى الله عنه أخذ هذا

المعنى من هذا الحديث بخصوصه ، وكيف يجزم بذلك – عفا الله عنه – بغير قرينة أو دليل ، مع أنه لعله لم يبلغ عدياً الحديثُ أصلاً ، وقد خفيت جملة من الأحاديث على الشيخين أبي بكر وعمر رضى الله عنهما كما هو معلوم ؟ مع العلم بأن عدياً لم يذكروه ضمن رواة هذا المتن عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فيما أَحْسَب . وكان من الأولى له أن يقول : « لعله » أو : « كأنه » أو : « يحتمل » ونحوها من الصيغ غير الجازمة .

فإن كان – ولابد – تجشم رد قوله إلى أصله من السنة ، فالأحرى – عندى – أن يكون رضى الله عنه قد فهمه من حديثه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم – فيما رواه الشيخان والترمذى – : « **ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه عز وجل ليس بينه وبينه ترجمان ، فينظر أيمن منه ، فلا يرى إلا ما قدم ، وينظر أشأم منه ، فلا يرى إلا ما قدم ، وينظر بين يديه ، فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه ، فاتقوا النار ولو بشق تمرة ، فمن لم يجد ، فبكلمة طيبة** » فالله المستعان ، وهو – سبحانه – أعلى وأعلم .

الحديث الثالث والستون :

« **تم نورك فهديت فلك الحمد ، عظم حلمك فعفوت فلك الحمد ، فبسطت يدك فأعطيت فلك الحمد . ربنا وجهك أكرم الوجوه وجاهك أعظم الجاه وعطيتك أفضل العطية وأهنأها . تطاع ربنا فتشكر وتُعصى ربنا فتغفر ، وتجيب المضطر ، وتكشف الضر ، وتشفى السقم ، وتغفر الذنب ، وتقبل التوبة ، ولا يجزىء بآلائك أحد ، ولا يبلغ مدحتك قول قائل** » .

ضعيف جداً . رواه أبو يعلى (١/٣٤٤–٣٤٥) من طريق بشر بن منصور السليمى عن الخليل بن مرة عن الفرات بن سلمان قال : قال علي : « ألا يقوم أحدكم فيصلى أربع ركعات ، ويقول فيهن ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ؟ » . فذكره . والحديث ، قال الهيثمى (١٠/١٥٨) : « رواه أبو يعلى ، والفرات لم يدرك علياً . والخليل بن مرة وثقه أبو زرعة وضعفه

الجمهور ، وبقية رجاله ثقات » اهـ .

قلت : الخليل واه ، قال البخارى : منكر الحديث . وقال أيضا : فيه نظر . وقال ابن حبان منكر الحديث وضعَّفه جماعة . وقال أبو حاتم : ليس بقوى فى الحديث ، هو شيخ صالح ، بابة بكر بن خنيس ، وإسماعيل بن رافع . وقال أبو الحسن الكوفى : ضعيف الحديث ، متروك . وقال أبو داود : قال أبو الوليد الطيالسى : خليل بن مرة ضالٌّ مضل . ووثقه ابن شاهين – تبعا لأحمد بن صالح المصرى – فلم يصيبا . أما أبو زرعة رحمه الله ، فلم يوثقه ، بل قال : شيخ صالح » ، فأثنى عليه فى دينه وعدالته ، ولم يتعرض لضبطه . أما أبو حاتم فقال مثل ذلك ، لكن صرح بضعفه فى الرواية . أما رواية الفرات ابن سلمان عن على ، فمعضلة ، فإنه يروى عن القاسم بن محمد وميمون بن مهران ، وهما لم يدركا علياً . وكانت وفاته سنة خمسين ومائة . قاله هلال ابن العلاء الرقى كما فى « اللسان » (٤/٤٣١) . وفرات ثقة ، وثقه الإمام أحمد وابن حبان ، وذكره ابن عدى فى « الكامل » (٦/٢٠٥١) ، وقال : « ولم أر المتقدمين صرحوا بضعفه ، وأرجو أنه لا بأس به لأنى لم أر فى روايتة حديثا منكراً » . وقال أبو حاتم : « لا بأس به محله الصدق صالح الحديث » . فاعجب معى لقول محقق « مسند أبى يعلى » : « إسناده ضعيف لانقطاعه أولاً ، ولضعف الخليل بن مرة . والفرات بن سلمان لم أقع له على ترجمة » ! .

وبعد ، (فالثابت) إيقاف هذا الدعاء على علىٍّ رضى الله عنه – دبر الصلاة لا أثناءها – ، فقد روى ابن أبى شيبة (١٠/٢٢٩–٢٣٠) من طريق الثورى – واللفظ له – والطبرانى فى « الدعاء » (٧٣٤) من طريق إسرائيل وزهير وشعبة ، أربعتهم عن أبى إسحاق عن عاصم بن ضمرة عنه أنه كان يقول : « تم نورك فهديت فلك الحمد ، وعظم حلمك فعفوت فلك الحمد ، وبسطت يدك فأعطيت فلك الحمد ، ربنا وجهك أكرم الوجوه ، وجاهك خير الجاه ، وعطيتك أفضل العطية وأهنأها ، تطاع ربنا فتشكر ، وتعصى ربنا فتغفر ، تجيب المضطر ، وتكشف الضر ، وتشفى السقيم ، وتنجى من الكرب ، وتقبل

التوبة ، وتغفر الذنب لمن شئت ، لا يجزىء آلاءك أحد ، ولا يحصى نعماءك قول قائل – يعنى : يقول بعد الصلاة » . وإسناده حسن رجاله ثقات رجال الصحيح سوى عاصم بن ضمرة – وهو السلولى الكوفى صاحب على – فيه مقال لا يضر ، وهو صدوق كما قال الحافظ رحمه الله فى « التقريب » (٣٠٦٣) . وأبو إسحاق – عمرو بن عبد الله السبيعى – كان قد اختلط لكن سماع المذكورين عنه – سوى زهير بن معاوية كان قبل اختلاطه . واحتمال تدليسه أيضا مأمون برواية شعبة عنه ، فإنه كان يوقف شيوخه المدلسين على السماع ، وهو القائل لأهل الكوفة : « كفيتكم تدليس رجلين : الأعمش وأبى إسحاق » .

والأثر ، أورده المتقى الهندى فى « كنز العمال » (٦٤٠/٢) ، بزيادة : « اللهم » فى أوله ، وسائره بنحوه ، وعزاه إلى جعفر (يعنى الفريابى) فى « الذكر » وأبى القاسم إسماعيل بن محمد بن فضل فى « أماليه » فضم محقق « المصنف » زيادة : « اللهم » – من « الكنز » – إلى رواية ابن أبى شيبة ، فلم يُحسن . فائدة : وعبارة : « تطاع فتشكر ، وتعصى فتغفر » وردت أيضا فى حديث آخر لم يصح إسناده . وهو ما رواه الطبرانى فى « الكبير » (٣١٦/٨–٣١٧) من طريق فضال بن جبير عن أبى أمامة الباهلى قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أصبح وإذا أمسى دعا بهذه الدعوات : **اللهم أنت أحق من ذكر ، وأحق من عبد ، وأنصر من ابتغى ، وأرأف** (فى الأصل : وأروف) **من ملك ، وأجود من سئل** (فى الأصل : **سأل**) **وأوسع من أعطى ، أنت الملك لا شريك لك ، والفرد لا ند لك** (فى الأصل : **لا تهلك** ، والتصويب من « المجمع ») ، **كل شىء هالك إلا وجهك ، لن تطاع إلا بإذنك ، ولم تعص إلا بعلمك ، تطاع فتشكر ، وتعصى فتغفر ، أقرب شهيد وأدنى حفيظ** ... » الحديث . قال الهيثمى (١١٧/١٠) : « وفيه فضال بن جبير ، وهو ضعيف مجمع على ضعفه » . وفضال هذا ، قال الهيثمى

فى موضع آخر (٥٦/١) : « لايحل الاحتجاج به » ، وفى ثالث (١٦٨/٢) : « وهو ضعيف جداً » . وضعَّفه فى مواضع أخرى . وقد قال ابن عدى فى « الكامل » (٢٤٠٧/٦) : « ولفضال بن جبير عن أبى أمامة قدر عشرة أحاديث ، كلها غير محفوظة » . قلت : أخرجها كلها الطبرانى وزاد عليها واحداً ، وزاد الذهبى فى « الميزان » (٣٤٧/٣) آخر منكر جداً فى فضل على ، بإسناده إلى الطبرانى لكن قال فيه : « حُدِّثت » ، فالله أعلم .

الحديث الرابع والستون :

« **ثمن الجنة : لا إله إلا الله** » .

ضعيف . رُوِى من حديث أنس ، وعلى ، ومن مرسل الحسن .

أولاً : حديث أنس :

رواه ابن عدى (٢٣٤٧/٦) من طريق موسى بن إبراهيم – وهو المروزى – عن حماد بن زيد وعلى بن عاصم عن حميد عنه مرفوعا به . وموسى هذا هالك . وقال ابن عدى : « ولموسى بن إبراهيم هذا أحاديث غير ما ذكرت عن ثقات الناس ، وهو بَيِّن الضعف على رواياته وأحاديثه » . ورواه أيضا ابن مردويه كما فى « الجامع » (٣٥٦٠) . وفى « فردوس الأخبار » (٢٣٧٠) عن أنس أيضا : « **ثمن الجنة لا إله إلا الله ، وثمن النعمة الحمد لله** » وحكى محققاه (١٦٤/٢) أن الحافظ رحمه الله قال فى « تسديد القوس » : « أسنده عن أنس ، وهو عند ابن عدى » . وفيه أيضا (٢٢٣٣) عن أنس : « **التوحيد ثمن الجنة ، والحمد ثمن كل نعمة ، ويتقاسمون الجنة بأعمالهم** » . وحكى محققاه (١١٧/٢) عن الحافظ قوله : « أسنده عن أنس بن مالك » .

ثانياً : حديث على : رواه الشجرى (٤١/١–٤٢) مسلسلاً بآل البيت عنه مرفوعا : « **التوحيد ثمن الجنة ، والحمد لله وفاء شكر كل نعمة ، وخشية الله**

مفتاح كل حكمة ، والإخلاص ملاك كل طاعة » . وفيه أبو المفضل الشيبانى ، وهو رافضى متهم بسرقة الحديث والوضع للرافضة .

ثالثاً : مرسل الحسن : رواه عبد بن حميد فى « تفسيره » كما فى « الجامع » ، وضعفه الشيخ الألبانى فى « ضعيف الجامع » (٤٧/٣) وأحال على « الضعيفة » (٣٤٥٧) ، فلا أدرى أقتصر على قوله : « ضعيف » من أجل هذه الرواية المرسلة – لمجرد الإرسال – أم وقف عليه مرسلاً عند غير عبد بن حميد ، فإن « تفسيره » – حَسْبَ مبلغ علمى – مفقود . ولا آمن أن يكون فى إسناده علة أخرى سوى الإرسال ، وعلى كلٍ ، فرفعه خطأ .

(والصحيح) أنه من قول الحسن البصرى نفسه – رحمه الله – كما رواه الخطيب (٢٧٠/١، ٨٦/٧–٨٧) من طريق بشر بن موسى حدثنا رَوْح بن عبادة حدثنا حبيب – يعنى ابن الشهيد – عنه به . وقال الخطيب : « لم يروِ بشر ابن موسى عن روح بن عبادة غير هذا الحديث » . وقال فى الموضع الآخر : « سمع من روح بن عبادة حديثاً واحداً » . وكذلك قال ابن أبى حاتم فى ترجمة بشر من « الجرح » (٣٦٧/٢) : « روى عن روح بن عبادة حديثاً واحداً » ، فالظاهر أنه يعنى هذا الأثر أيضا .

ورواه ابن أبى شيبة (٥٢٩/١٣) عن ابن علية وابن أبى عدى عن حبيب به ، بلفظ : « **لا إله إلا الله ثمن الجنة** » . وإسناده صحيح غاية ، وليس على شرطهما لنكتة ، فإن البخارى رحمه الله – وحده – روى لحبيب عن الحسن ، ومسلم رحمه الله – وحده – روى لابن علية عن حبيب كما فى « تهذيب الكمال » (٣٧٩/٥) . أما ابن أبى عدى ، فروى له النسائى فى « اليوم والليلة » عنه ، وروى الترمذى لروح بن عبادة عنه كما فى « التهذيب » أيضا . والله أعلى وأعلم . ولا يفوتنا أن نؤكد ما قررناه عند الحديث الحادى والخمسين أن المراد تضعيف لفظ بخصوصه ، وإلا فأحاديث دخول الجنة لمن قال : « لا إله إلا الله »

يعرفها العامة قبل الخاصة . وبالله التوفيق .

الحديث الخامس والستون :

« **جنتان من ذهب للمقربين** ، – أو قال : **للسابقين** – ، **وجنتان من وَرِقٍ لأصحاب اليمين** » .

ضعيف . رواه الطبرى فى « تفسيره » (٨٥/٢٧) عن على بن سهل ، والبيهقى فى « البعث » (٢٢٠) من طريق محمد بن أبى بكر كلاهما عن مؤمل ابن إسماعيل قال : ثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أبى بكر بن أبى موسى عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم . وعند الطبرى : « قال حماد : لا أعلمه إلا رفعه فى قوله : ﴿ **ولمن خاف مقام ربه جنتان** ﴾ قال : فذكره . وفى رواية البيهقى . « للسابقين » بغير تردد . ورفع هذا الحديث وهم من أوهام مؤمل التى يطول ذكرها – كما قال الإمام زكريا الساجى رحمه الله – ، فقد خالفه ثقتان حافظان عن حماد فأوقفاه . فقد روى الحاكم (٨٤/١) والبيهقى (٢١٩) من طريق آدم بن أبى إياس ، ثنا حماد بن سلمة عن ثابت البنانى وأبى عمران الجونى ، عن أبى بكر بن أبى موسى الأشعرى عن أبى موسى – فى قوله عز وجل : ﴿ **ولمن خاف مقام ربه جنتان** ﴾ ، قال : « جنتان من ذهب للسابقين ، وجنتان من فضة للتابعين » . وهذا لفظ البيهقى ، وقال عقبة : « وكذلك رواه عبد الصمد بن عبد الوارث ، عن حماد بن سلمة موقوفا ، ورواه مؤمل ... » إلخ . ثم رواه من طريق مرفوعا . وقال الحاكم : « هذا إسناد صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه هكذا ، إنما خرجا من حديث الحارث ابن عبيد وعبد العزيز بن عبد الصمد عن أبى عمران الجونى عن أبى بكر بن أبى موسى عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم : « **جنتان من فضة** ... » الحديث ، وليس فيه ذكر : « السابقين والتابعين » . وقال الذهبى : « على شرط م » .

ورواية عبد الصمد بن عبد الوارث – التى أشار إليها البيهقى – وصلها ابن أبى شيبة (١٣/٣٨٣) عنه عن حماد عن أبى عمران عن ابن أبى موسى عن أبيه : ﴿ **ولمن خاف مقام ربه جنتان** ﴾ ، قال : « جنتان من ذهب للسابقين ، وجنتان من فضة للتابعين » . ورواه موقوفا أيضا : عبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه كما فى « الدر المنثور » (٦/١٤٦) . وحكمه الرفع إذ لا مجال فيه للرأى . أما المرفوع ، فرواه أيضا ابن أبى حاتم وابن مردويه . والله أعلى وأعلم .

الحديث السادس والستون :

« **حببوا الله إلى عباده يُحِبَّكُم الله** » .

ضعيف . رواه الطبرانى (٨/١٠٧) من طرق عن بقية عن صفوان بن عمرو عن (وفى رواية : حدثنى) عبد الله بن بسر عن أبى أمامة مرفوعا به . وكذا الضياء المقدسى فى « المختارة » كما فى « الجامع » (٣٦٧٠) . وإسناده ضعيف ليست له علة سوى عنعنة بقية . وعبد الله بن بسر هو اليحصبى – لا غيره – ، ذكره الفسوى فى « الطبقة العليا من تابعى أهل الشام » فى « المعرفة » (٢/٣٣٥) وقال ابن أبى حاتم فى « الجرح » (٥/١٣) – باسم (عبد الله بن بشر) – : « روى عنه حريز بن عثمان » . قلت : وقد قال الإمام أبو داود : « جميع شيوخ حريز ثقات » . والله أعلم .

وقال الحافظ المناوى رحمه الله فى « الفيض » (٣/٣٧٢) : « وفيه عبد الوهاب بن الضحاك الحمصى فى الأصل : الحميصى) قال فى « الميزان » : « كذبه أبو حاتم ، وقال النسائى وغيره : متروك ، والدارقطنى : منكر الحديث ، والبخارى : عنده عجائب . ثم أورد له أوابد هذا منها » اهـ .

كذا قال ، وعبد الوهاب بن الضحاك قد تابعه ثقتان عن بقية عند الطبرانى ، هما : عبد الوهاب بن نجدة الحوطى ، والوليد بن عتبة – وهو أبو العباس

الأشجعي الدمشقي . وبنحو هذا تعقبه الشيخ الألباني حفظه الله في « الضعيفة » (١٢١٨) ، فقال – بعد أن ذكر روايتي عَبْدَي الوهاب عن بقية : « كذا وجدته في جزء فيه أحاديث منقولة عن « معجم الطبراني الكبير » مع أسانيدها في « المجموع » (٦) . ثم رأيته هكذا « المعجم » نفسه (٧٤٦١) . ثم ساقه عقبه (٧٤٦٢) بإسناد آخر له عن بقية به . وعبد الوهاب بن نجدة ثقة ، فبرئت عهدة ابن الضحاك منه ، وتبين أن العلة من بقية وهو ابن الوليد ، فإنه مدلس وقد عنعنه ، وأن تعصيب المناوي العلة بعبد الوهاب غفلة منه عمن تابعه » .

وقال في أول تخريج الحديث : « ومن طريقه – يعني ابن الضحاك – رواه الطبراني في « الكبير » والضياء المقدسي في « المختارة » كما في « فيض القدير » فقد قال متعقبا على السيوطي : إلخ .

قلت : وهنا أمران :

الأول : أنه كان على الشيخ – حفظه الله – أن ينفي جزمه بأن الضياء رحمه الله روى الحديث أيضا من طريق ابن الضحاك هذا ، لأنه – إن كان رواه من طريق الطبراني – وهو احتمال كبير – فقد تابعه عبد الوهاب بن نجدة في الموضع الأول ، والوليد بن عتبة في الثاني ، وإن كان رواه من غير طريقه ، فمعرفة راويه عن بقية – عنده – متوقفه على النظر في إسناده ، والشيخ لم يذكر وقوفه عليه ، ولا المناوي بيَّن ذلك . ولا يظن بالحافظ الضياء رحمه الله – على تساهله أحيانا في « المختارة » – أن يروي عن هذا المتهم وحده ، على الاحتمالات التي ذكرتها .

الثاني : أن قول الشيخ حفظه الله : « ثم ساقه عقبه – يعني الطبراني – بإسناد آخر له عن بقية به : وعبد الوهاب بن نجدة ثقة » يشعر بأنه لم يتبين له رجل في هذا الإسناد الآخر ، بقرينة قوله : « وعبد الوهاب بن نجدة ثقة » دون تعرض للثقة الآخر الذي رواه عن بقية ، فإن الطبراني رحمه الله قال : « حدثنا

محمد بن هارون بن محمد بن بكار الدمشقى ثنا الوليد بن عتبة ثنا بقية .. » إلخ . وسأجزم بأنه لم يعرف شيخ الطبرانى عند الحديث الثالث والسبعين بإذن الله عز وجل ، وهو ثقة معروف ذكره ابن حبان فى « الثقات »[٦] (١٥١/٩) – وهو قريب من طبقة شيوخه – وفى موضع ترجمته من النسخة الظاهرية لـ : « تاريخ دمشق » بياض ، وظنى أن له ترجمة جيدة – إن شاء الله – فيه . والمزى حريص على ذكره فى ترجمة شيوخه الدماشقة والحمصيين ، فذكره (٢٩/١٢) ضمن الرواة عن سليمان بن عبد الرحمن الدمشقى – وهو شيخه فى الحديث الذى أشرت إليه آنفا ، وذكره (ق • ١٤٧) ضمن الرواة عن الوليد بن عتبة – شيخه ههنا . وذكره (١٤٨/٧) ضمن الرواة عن أبى اليمان الحكم بن نافع البهرانى الحمصى . والمتتبع لذلك يجد الكثير مما يضيق عنه هذا المقام[٧].

(والذى) يعنينا أن الصحيح فى هذا الحديث الوقف على أبى أمامة الباهلى رضى الله عنه ، فقد رواه خالد بن مرداس فى « حديثه » (١/٣٠) كما فى « الضعيفة » وعنه ابن عساكر (٣٠١/٨) : ثنا إسماعيل بن عياش عن صفوان ابن عمرو عن عبد الله بن بسر اليحصبى قال : سمعت أبا أمامة الباهلى يقول : « حببوا الله إلى الناس يحببكم الله » .

قال الألبانى : « قلت : وهذا سند موقوف حسن بل صحيح ، فإن ابن عياش صحيح الحديث إذا روى عن الشاميين ، وهذا الحديث عنهم » .

قلت : ولإسماعيل فيه إسناد آخر مرفوع ، وهو ما رواه ابن أبى الدنيا فى

---

(٦) باسم : « محمد بن هارون بن محمد بن بكار بن هلال العاملى » ، وبين المحقق أن زيادة : « ابن هلال » زيدت من النسخة (مد) .

(٧) ومما تجدر الإشارة إليه أننى لم أجد الحديث فى « فهارس المجمع » ولا فى مظانه منه ، ولا ذكره المناوى أو الألبانى أو السلفى عن الهيثمى ، فالظاهر أنه فاته . والكمال لله وحده .

« الأولياء » (٤٣) : نا شجاع بن أشرس نا إسماعيل بن عياش عن أبى بكر ابن عبد الله عن ضمرة بن حبيب مرفوعا : « **حببوا الله عز وجل إلى الناس ، وحببوا الناس إلى الله ، يحببكم الله** » . وشجاع هذا ثقة ، وثقة ابن معين وأبو زرعة ، والإسناد ضعيف له علتان :

الأولى : الإرسال ، فإن ضمرة بن حبيب تابعى شامى ثقة .

الثانية : ضعف أبى بكر بن عبد الله - وهو ابن أبى مريم الغسانى الشامى ، قال الحافظ رحمه الله فى « التقريب » (٧٩٧٤) : « ضعيف ، وكان قد سُرِق بيته فاختلط » .

قلت : فكان يرفع كثيراً من آثار الصحابة والتابعين إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد تجمع لَدَىَّ أمثلة عديدة لذلك ، أذكر منها :

١ - هذا الأثر ، فقد رواه عبد الله بن بسر عن أبى أمامة موقوفا ، فرواه هو عن ضمرة بن حبيب مرسلا مرفوعا ، وزاد فى متنه .

٢ - وأثر يرويه جبير بن نفير عن شداد بن أوس رضى الله عنه قال : « ألا أخبرك بأول ذلك يرفع (يعنى رفع العلم) ؟ قلت : بلى ، قال : الخشوع حتى لا ترى خاشعا » . فرواه هو عن ضمرة أيضا مرسلا مرفوعا ، وقد خرجته ودفعت القول بثبوته عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى تخريج « الذل والانكسار للعزيز الجبار » المعروف بـ : « الخشوع فى الصلاة » للحافظ الكبير ابن رجب الحنبلى رحمه الله .

٣ - وأثر يرويه حريز بن عثمان عن خالد بن معدان رحمه الله قال : « إذا فتح لأحدكم باب خير فليسرع إليه ، فإنه لا يدرى متى يغلق عنه » . فروى هو عن حكيم بن عمير - مرسلا بنحوه - أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قاله ! .

٤ - وأثر يرويه جماعة عن أبى الدرداء قال : « إن من فقه الرجل رفقه

فى معيشته » ، فرواه هو عن ضمرة عن أبى الدرداء مرفوعا بنحوه .

٥ – وروى بلال بن أبى الدرداء عن أبيه قال : « **حبك الشىء يعمى ويصم** » ، فرواه هو عن خالد بن محمد عن بلال به مرفوعا . وسأخرج هذه الآثار – أو أكثرها – فى حينها بإذن الله ، وسيأتى أحدها فى هذا القسم (٩١) .

الحديث السابع والستون :

« **حسن السؤال نصف العلم** » .

منكر ، رُوِى من حديث ابن عمر ، وأنس ، وأبى أمامة .

أولاً : حديث ابن عمر :

رواه الطبرانى فى « مكارم الأخلاق » (١٤٠) والقضاعى فى « مسند الشهاب » (٣٣) والبيهقى فى « الشعب » وعنه ابن عساكر (١٧/٤٨٠) والعسكرى فى « الأمثال » وابن السنى والديلمى من طريقه كما فى « المقاصد » (١٤٠) من طرق عن هشام بن عمار عن مخيس بن تميم عن حفص بن عمر عن إبراهيم بن عبد الله بن الزبير عن نافع عنه مرفوعا ، ولفظه : « **الاقتصاد فى النفقة نصف المعيشة ، والتودد إلى الناس نصف العقل ، وحسن السؤال نصف العلم** » . وقال ابن أبى حاتم فى « العلل » (٢/٢٨٤) : « سألت أبى عن حديث رواه عن (كذا) هشام بن عمار عن المخيس بن تميم عن حفص ابن عمر عن إبراهيم بن عبد الله بن الزبير عن نافع عن ابن عمر ، .

قال أبى : هذا حديث باطل ، ومخيس وحفص مجهولان » . وقال الذهبى فى ترجمة مخيس فى « الميزان » (٤/٨٥) : « روى عنه هشام بن عمار خبراً منكراً » فذكر هذا الحديث .

وقال البيهقى : عقب الرواية الموقوفة – : « وقد روى هذا مسنداً بإسناد ضعيف » ثم رواه ابن عساكر من طريقه .

وقال الهيثمى (١/١٦٠) - بعد عزوه للطبرانى فى « الأوسط » :- « وفيه مخيس ابن تميم عن حفص بن عمر . قال الذهبى : مجهولان » .

وضعفه أيضا الألبانى فى « الضعيفة » (١٥٧) ولم يتعرض لطرقه الأخرى عن غير ابن عمر . وفى الإسناد أيضا هشام بن عمار ، وفيه مقال معروف . نعم ، تابعه أحمد بن سعيد الدمشقى - وكان صدوقا . قاله الخطيب - عند ابن النجار فى « ذيل تاريخ بغداد » (٣/٩٤-٩٥) لكن الإسناد إليه ما بين رجل لم يذكر فيه جرح أو تعديل أو رجل لم أهتد إليه . وللإسناد علة ثالثة سكتوا عنها جميعا ، فإن إبراهيم بن عبد الله بن الزبير - راويه عن نافع - قال الأزدى : منسوب إلى الكذب . وأورد له هذا الحديث . وقال - أيضا - عنده مناكير ووهم كما فى « اللسان » (١/٧٠) . ولم أجده فى غيره .

ثانياً : حديث أنس : وله عنه طريقان :

الأولى : عند العسكرى من حديث أبى بلال الأشعرى - كما فى « المقاصد » - والرامهرمزى فى « المحدث الفاصل » (٣٠٠) - مختصراً - من حديث يحيى بن سعيد العطار ، كلاهما عن عبد الله بن حكيم المدنى عن شبيب ابن بشر عنه رفعه : « **السؤال نصف العلم ، والرفق نصف المعيشة ، وما عال امرؤ فى اقتصاد** » . وأبو بلال والعطار ضعيفان لكن كل منهما متابع للآخر . وعبد الله بن حكيم هذا لم أظفر له بترجمة . وشبيب ضعيف ، وثقه ابن معين وقال البخارى : منكر الحديث ولينه أبو حاتم ، وذكره ابن حبان فى « الثقات » وقال : « يخطىء كثيراً » .

الثانية : عند العسكرى أيضا من حديث يونس بن عبيد عن الحسن عنه رفعه : « **رأس العقل بعد الإيمان بالله التودد إلى الناس ، وأهل التودد لهم درجة فى الجنة ، ونصف العلم حسن المسألة ، والاقتصاد فى المعيشة والرفق تكفى نصف المؤنة** » قال السخاوى : « فذكر حديثا » .

ولم يبين رحمه الله إسناده إلى يونس ، لكن رواه أبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (١/٢١١-٢١٢) من طريق سمعان بن بحر العسكرى عن إسحاق بن محمد بن إسحاق عن أبيه عن يونس به نحوه . وتمامه : « **وركعتان من رجل ورع أفضل من ألف ركعة من مخلط ، وما تم دين إنسان قط حتى يتم عقله** » . وسمعان هذا اسمه : إسماعيل - وهو الزعفرانى - أبو على ، ترجم له أبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (١/٢١١-٢١٢) ، وأبو الشيخ فى « الطبقات » (٣/٦٦ د. الكتب العلمية) وسكتا عنه . وقال الحافظ فى « اللسان » (١/٣٩٦) : « إسماعيل بن بحر العسكرى اتهمه البيهقى فى « شعب الإيمان » بحديث » . وشيخه هو : إسحاق بن محمد الضبى كما جاء منسوباً هكذا فى حديث أورده له أبو الشيخ بنفس الإسناد . وقال الحافظ أيضا (١/٣٧٤) : « إسحاق بن محمد العَمّى . (كذا ولعله متحرف من : الضبى ، فإن طبعة « اللسان » هذه سيئة الحال كثيرة التحريف) اتهمه البيهقى فى « شعب الإيمان » اهـ . قلت : والظاهر أنهما هذان ، وما أحراهما بالتهمة ، فإن هذا المتن بالغ النكارة لا سيما القطعة الأخيرة منه فى فضل العقل . وسوف أوردها بحول الله وقوته فى القسم الثانى من « تكميل النفع » ، يسر الله خروجه وإتمامه .

ثالثاً : حديث أبى أمامة : رواه الديلمى من جهة الحاكم ثم من حديث عمر ابن صبح عن يونس بن عبيد عن الحسن - أيضا - عنه رفعه : « **السؤال نصف العلم ، والرفق نصف المعيشة ، وما عال من اقتصد** » كما فى « المقاصد » . وعمر بن صبح هذا كذاب أقر بوضع الحديث ، انظر ترجمته فى « الميزان » (٣/٢٠٦-٢٠٧) وغيره .

وقال أبو حاتم : « الحسن عن أبى أمامة لا يجىء » كما فى « علل الحديث » (١/١٩٨) . ونحوه فى (١/٢١٠) ، لكنه قال : « لا يجىء هذا إلا من مسكين» - يعنى أبا فاطمة (فى الأصل : أبى مسكين) قلت : وابن صبح شر منه والمقصود أن الحديث لا يثبت رفعه عن يونس بن عبيد رحمه الله ، بل المحفوظ عنه روايته

عن ميمون بن مهران رحمه الله من قوله مقطوعا كما رواه ابن عساكر من طريق البيهقى وغيره ، وابن أبى الدنيا فى « العقل وفضله » (٧١) – باختصار آخره – من طريق زيد بن الحباب ، وابن حبان فى « روضة العقلاء » (ص ٦٥) والرامهرمزى (٣٠٢) من طريق عبد الله بن محمد بن أسماء – واللفظ لروايته – كلاهما عن مهدى بن ميمون عن يونس بن عبيد (تصحف عند ابن حبان إلى : موسى) عنه قال : « التودد إلى الناس نصف العقل ، وحسن المسألة نصف العلم ، واقتصادك فى معيشتك يلقى عنك نصف المؤونة » . وإسناده صحيح رجاله كلهم ثقات أئمة. وميمون هو الجزرى الرقى ، أبو أيوب تابعى جليل عابد فقيه .

(ورُوِى) أيضا عن ثلاثة من التابعين الأجلة ، هم : وهب بن منبه ، وسليمان بن يسار ، والحسن البصرى رحمهم الله . قال ابن عبد البر رحمه الله فى « جامعه » (١/٩٠) : « وروينا عن وهب بن منبه وسليمان بن يسار أنهما قالا : حسن المسألة نصف العلم ، والرفق نصف العيش » اهـ . ولم أكن وقفت على أثريهما ، ثم وجدت ابن أبى الدنيا روى فى « إصلاح المال » (١٧٣) من طريق عبد المنعم بن إدريس عن أبيه عن وهب قال : « **التعدد نصف الكسب ، والتودد نصف العقل ، وحسن طلب الحاجة نصف العلم** » . وإسناده ضعيف جداً . عبد المنعم بن إدريس واه ، وكذبه أحمد وابن معين ، ورماه ابن حبان بالوضع . وأبوه ضعفه ابن عدى وغيره ، وتركه الدارقطنى ، وتساهل ابن حبان فأورده فى « الثقات » .

(أما) عن سليمان بن يسار ، فلم أقف عليه بلفظه ، ولكن روى الخرائطى فى « مكارم الأخلاق » (٤٨٦) – كما فى « المنتقى منه » – من طريق يحيى ابن أيوب ، نا يحيى بن بكير قال : قال سليمان بن يسار : « تودد الناس واستعطافهم نصف الحلم » . فظنى أن له بقية فيها ما علقه ابن عبد البر ، اختصرها الخرائطى أو بعض الرواة . ويحيى بن بكير – راويه عن سليمان –

لم أهتد إليه ، فأخشى أن يكون فى الإسناد تحريف ، فإن شيوخ الخرائطى لايمكن لأحدهم إدراك يحيى بن أيوب الغافقى بحال . قلت ذلك - و لم أشأ حذفه - ثم تفطنت إلى أن يحيى بن أيوب - شيخ شيخ الخرائطى - هو العلاف فإنه يروى عن يحيى بن عبد الله بن بكير ، ويروى عنه أحمد بن جعفر الخياش كما فى « تهذيب الكمال » (ق ١٤٨٩) . وعليه ، فالإسناد ضعيف لإعضاله . وقد روى الخرائطى فى هذا « المنتقى » عن أحمد بن جعفر ثلاث مرات - والعهدة على المفهرس - ، فى الأرقام (٦٤ ، ٣٠٨ ، ٤٨٦) ، وقال فى أولهما : « حدثنى أخى أحمد بن جعفر » ، و لم يقل : « أخى » فى الثالث ، فأدرج صانع الفهرس المواضع الثلاثة عند اسم : « أحمد بن جعفر » فى حرف الألف من فهرس أسماء شيوخ الخرائطى ، فأساء . فإنهما أثنان : السامرى أخو الخرائطى ، والخياش المصرى ، وكلاهما ترجم لهما الخطيب . ولولا أن المزى رحمه الله نسب الراوى عن يحيى بن أيوب العلاف : « خيَّاشا » لتعسر تعيينه والقطع به ، لكثرة المسمين بـ : « أحمد بن جعفر » ، فأنا لا أريد من المذكور - عفا الله عنه - أكثر من الرجوع إلى « تهذيب الكمال » لتعيين الراوى عن العلاف . وظنى أن أثر سليمان بن يسار هذا فى ترجمته من « تاريخ دمشق »، وهى مثبتة فى نسخة (أحمد الثالث) بتركيا كما فى مراجع ترجمته من حاشية « السير » (٤٤٤/٤) ، وساقطة من (الظاهرية) .

(وأما) عن الحسن ، فعلقه ابن قتيبة فى « عيون الأخبار » (٢٢/٣) عنه ، وفيه : « ومداراة الناس نصف العقل ، والقصد فى المعيشة نصف المؤونة » . ووصله ابن أبى الدنيا فى « الإصلاح » (١٧٤) من طريق يوسف بن الغرق عن شيخ له عنه . وإسناده ضعيف جداً . يوسف كذبه الأزدى وقال أبو على النيسابورى : منكر الحديث . وتساهل ابن حبان فوثقه أيضا . وشيخه مبهم لا يُدرى من هو .

ملحوظتان :

الأولى : أنه مما أستحثنى على إيراد حديث الترجمة أننى لما أطلعت أحد الإخوة الكرام على فكرة « تبيض الصحيفة » – وفيها هذا الحديث – فذكر لى أنه كان يظنه صحيحاً ، فهممت بإيراده فى القسم الأول منه ، لكن لم تتوافر لدَىَّ مادة تخريجه ، حتى أنى نسيت قائله ، وهذا من لطف ربى الخفى ، فقد يَسَّر الله عز وجل تجميع طرقه المرفوعة والموقوفة ، ورزق شركتنا المباركة كتاب ابن أبى الدنيا القيم « إصلاح المال » نعم ، وانكشف وهاؤه عن وهب والحسن ، فـ : (ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن) .

الثانية : أن الحديث بتمامه بقيت له طرق لم أتعرض لها ، وإنما كان مدار البحث حول قطعة : « **حسن السؤال نصف العلم** » وحدها . والله أعلم .

ثم وجدت فى « تاريخ دمشق » لأبى زرعة الدمشقى (٥٩٨) وعنه ابن عساكر (٦٤٥/٧) : « حدثنى محمود بن خالد قال : حدثنا مروان بن محمد أنه سمع سعيد بن عبد العزيز يقول : قال سليمان بن موسى : حسن المسألة نصف العلم » . وإسناده صحيح رجاله ثقات ، وسعيد ثقة إمام اختلط بأخرة ، لكنه هنا يحدث عن شيخه رأساً ، فلا يخشى من تغيره إن شاء الله .

الحديث الثامن والستون :

« **حلوة الدنيا مرة الآخرة ، ومرة الدنيا حلوة الآخرة** » .

ضعيف . رواه الإمام أحمد (٣٤٢/٥) وعنه الحاكم (٣١٠/٤) وعنه البيهقى فى « الشعب » (١٢٨/٣/٣) وابن أبى عاصم فى « الزهد » (١٥٨) والطبرانى فى « الكبير » (٢٩١/٣)[٨] و « مسند الشاميين » (٩٦٣) –كما قال محققه عن أبى عبيد الحضرمى – يعنى شُرَيحا – أن أبا مالك الأشعرى لما حضرته الوفاة ،

(٨) ولفظه فيه : « **حلوة الدنيا مرة الآخرة ، ومرة الآخرة حلوة الدنيا** » وهذا تكرار لا معنى له ، فلا أدرى من المتسبب فيه ؟ .

قال : « يامعشر الأشعريين ، ليبلغ الشاهد منكم الغائب ، إنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول : » . فذكره . وقال الحاكم : « صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبى قال الألبانى : « وهو كما قالا » . وقال الهيثمى (٢٤٩/١٠) : « رواه أحمد والطبرانى ، ورجاله ثقات » . وقال السلفى : « حديث صحيح . رواه أحمد (٣٤٢/٥) والحاكم (٣١٠/٤) والبيهقى وابن عساكر . وصححه الحاكم ووافقه الذهبى . وقال فى المجمع ... » إلخ ، ولم يشر إلى الإشكال الذى فى لفظ الطبرانى .

وقال محقق « زهد ابن أبى عاصم » الشيخ عبد العلى الأعظمى وَحْده : « شريح بن عبيد الحضرمى ، ثقة . قال ابن أبى حاتم (الصواب : عن أبيه ، أو : قال أبو حاتم) : روايته عن أبى مالك مرسلة ... » .

قلت : وفى جميع ما تقدم نظر ، لا سيما قول مصححيه . نعم ، رجاله ثقات كلهم ، لكن رواية شريح بن عبيد أبى عبيد الحضرمى ظاهرة الانقطاع . قال أبو حاتم - كما تقدم - : « شريح بن عبيد عن أبى مالك الأشعرى مرسل » كما فى « المراسيل » لابنه (رقم ٣٢٧ ب) . وذكر العلائى فى « جامع التحصيل » (٢٨٣) أبا مالك - فى صحابة آخرين - رواية شريح عنهم مرسلة . وفى ترجمة شريح من « تاريخ دمشق » (٦٣/٨) وحكاه الحافظ فى « التهذيب » (٣٢٨/٤-٣٢٩) : « وسئل محمد بن عوف فقيل له : هل سمع شريح بن عبيد عن أبى الدرداء ؟ فقال : لا . فقيل له : فسمع من أحد أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فقال : ما أظن ذلك ، وذلك أنه لا يقول فى شىء : سمعت ، وهو ثقة » . وأورد الحافظ أيضا قول الآجرى عن أبى داود : لم يدرك سعد ابن مالك ... حتى حكى قول ابن أبى حاتم عن أبيه : لم يدرك أبا أمامة ولا ... ولا ... ، وهو عن أبى مالك الأشعرى مرسل . ثم قال : « وإذا لم يدرك أبا أمامة الذى تأخرت وفاته ، فبالأولى أن لا يكون أدرك أبا الدرداء ، وإنى لكثير التعجب من المؤلف (يعنى : المزى) كيف جزم بأنه لم يدرك من سمى هنا (يعنى : سعداً والصعب بن حثامة وأبا ذر وكعب الأحبار) ، ولم يذكر

ذلك فى المقداد ، وقد توفى قبل سعد بن أبى وقاص وكذا أبو الدرداء وأبو مالك الأشعرى وغير واحد ممن أطلق روايته عنهم ، والله الموفق » يعنى بذلك قول المزى : « روى عن ثوبان وأبى الدرداء و ... وأبى مالك الأشعرى ... وروى عن سعد بن أبى وقاص والصعب بن جثامة وأبى ذر الغفارى وكعب الأحبار ، ولم يدركهم » . مع العلم بأن أبا مالك رضى الله عنه توفى سنة ثمانى عشرة كما فى « التقريب » (٨٣٣٦) أى قبل جميع الذين استثناهم المزى بكثير . وقد ذكر ابن عساكر (٦٤/٨) أنه وجدت شهادة شريح فى كتاب قضاء تاريخه سنة (١٠٨) وحكاه عنه الحافظ فى « التهذيب » أما الشيخ الألبانى حفظه الله ، فتارة كان يتنبه لهذا الانقطاع ويتعقب من أغفله ، وتارة لا . فمن أمثلة الأول ، أنه أورد فى « الضعيفة » (١٥١٠) حديث : « **إن الله أجاركم من ثلاث خلال** ... » الحديث ، من طريق شريح عن أبى مالك ، وقال : « قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ، لكنه منقطع بين شريح – وهو ابن عبيد الحضرمى المصرى (كذا ، والصواب : الحمصى أو : المقرائى) وأبى مالك الأشعرى ، فإنه لم يدركه كما حققه الحافظ فى « التهذيب » ، فكأنه ذهل عن هذه الحقيقة حين قال فى « بذل الماعون » (٢٥/١) : « وسنده حسن ؛ فإنه من رواية إسماعيل ابن عياش عن الشاميين ، وهى مقبولة » .

ومن أمثلة الثانى ، أنه أورد فى « الصحيحة » (٢٢٥) حديث : « **إذا ولج الرجل بيته ، فليقل** : ..... » وقال : « وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات ... وشريح هو ابن عبيد الحضرمى الحمصى ، ثقة ، فالسند كله شامى حمصى » . وقال فى « صحيح الجامع » (١٥٦/١) – تحت حديث : « **إذا أصبح أحدكم فليقل : أصبحنا وأصبح الملك لله رب العالمين ، اللهم إنى أسألك خير هذا اليوم : فتحه ، ونصره ، ونوره ، وبركته وهداه** ... » الحديث : « حسن » ، مع أنه من طريق شريح عن أبى مالك الأشعرى أيضا . وقد أرسلت إلى الشيخ رسالة مع الأخ على الحلبى أسأله عن تحسين هذا

الحديث ، وحديث خالد بن معدان عن أبى الدرداء مرفوعا : « **من صَلَّى عَلَىَّ حين يصبح عشراً وحين يمسى عشراً ، أدركته شفاعتى يوم القيامة** » لأننى كنت تابعت الشيخ على هذا التحسين – وحَسَّن الأول أيضا : ابن القيم وعبد القادر الأرنؤوط – ثم رجعت عنهما لتحققى من الانقطاع فى إسناديهما دون الاهتداء إلى ما يجبره ، فلم يجبنى أحد، ولا أدرى أوصلت الرسالة أصلاً إلى الشيخ أم لا ؟ .

(أما) الشيخ حمدى السلفى – عفا الله عنه – فصحح الحديث ، وجاء عند حديث : « **إذا ولج الرجل ...** » (٢٩٦/٣) ، فقال : « فإن صح سماع شريح من أبى مالك ، فالحديث صحيح » مع أن الشيخ الألبانى – وهو لا يكاد يخالف قوله – صححه كما تقدم . وترك – قبله – ثلاثة عشر حديثا، – وبعده – تسعة أحاديث بنفس الإسناد لم يذكر فيها هذا الاستثناء ، وإنما أعلها بمحمد بن إسماعيل بن عياش ، مع أن فى الإعلال به نظراً وتفصيلا ليس هذا محله . (ويعلم) الله عز وجل أننى – حتى وقتٍ قريبٍ جداً – كنت أعتقد صحة هذا الحديث لوقوفى على تصحيحه فى عدة مراجع ، حتى قدر تبارك وتعالى أن أقرأ تخريجه فى « الصحيحة » فإذا به مروى بهذا الإسناد ، ثم وجدته – بعد ذلك – موقوفا ، فاهتبلت الفرصة لإيراده فى هذه السلسلة المباركة إن شاء الله تعالى تنبيها للإخوان والأحباب وإفادة . نسأله تعالى التوفيق والقبول .

(فقد) صح من قول طاووس بن كيسان اليمامي التابعى الجليل رحمه الله ، صاحب ابن عباس – رضى الله عنهما – كما رواه ابن أبى شيبة (٥٣٧/١٣) – وعنه أبو نعيم(١٢/٤) –: « حدثنا يحيى بن أبى بكير(*) قال : حدثنا إبراهيم بن نافع عن ابن طاووس عن أبيه ، قال : « حلو الدنيا مُرُّ الآخرة ، ومر الدنيا حلو الآخرة » . وإسناده صحيح . والله أعلم .

(*) فى الأصل : « يحيى بن بكير » وهو خطأ صوابه : « ابن أبى بكير » .

الحديث التاسع والستون :

« **خذوا للرأس ماءً جديداً** » .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (٢/٢٦٠-٢٦١) من طريق أسد بن عمرو عن دهثم بن قران عن نمران بن جارية عن أبيه مرفوعا به . قال فى « الضعيفة » (٩٩٥) : « قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، دهثم قال الحافظ ابن حجر : « متروك » . وقال الهيثمى فى « المجمع » (١/٢٣٤) : « رواه الطبرانى فى « الكبير » ، وفيه دهثم بن قران ضعفه جماعة ، وذكره ابن حبان فى « الثقات » . قلت : وذكره ابن حبان فى « الضعفاء » أيضا وقال (١/٢٩٠) : « كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، ويروى عن الثقات أشياءً لا أصول لها . قال ابن معين : لا يكتب حديثه » . قلت : وهذا معناه أنه متروك كما قال الحافظ ، وهو قول ابن الجنيد . ومثله قول أحمد : « متروك الحديث » . وقال النسائى : « ليس بثقة » . ونمران بن جارية مجهول لا يعرف كما قال الذهبى والعسقلانى ... » . وأسد بن عمرو – وهو البجلى الكوفى – مختلف فيه اختلافا كثيراً ، والأشبه أنه صدوق فى الحديث ، إنما طعنوا فيه من أجل الرأى .

(ويغنى) عن هذا الحديث ، حديث عبد الله بن زيد – فى صفة وضوء النبى صلى الله عليه وآله وسلم – ، وفيه : « **ومسح برأسه بماء غير فضل يديه** » . وهو حديث صحيح ، رواه مسلم وغيره . وفى رواية شاذة المتن : « فأخذ لأذنيه ماءً خلاف الماء الذى لرأسه » . وقد خرجهما الشيخ حفظه الله عقب الحديث المتقدم ، ولكن الأمر انقلب عليه ، فقال فى الرواية التى قرر وأثبت أنها محفوظة وأورد لها متابعات : « فهو شاهد قوى لرواية الجماعة يؤكد شذوذ رواية الثلاثة ، وعليه ، فلا يصلح شاهداً لهذا الحديث الشديد الضعف ، ولا نعلم فى الباب غيره ، على أنها لو كانت محفوظة لم تصلح شاهداً له ، لأنه أمر ، وهو بظاهره يفيد الوجوب بخلاف الفعل كما هو ظاهر ... » إلخ . هذا ، ولم أكن قد تفطنت لذلك إطلاقاً حين أردت أن أستعين بتخريج الشيخ الحديث

الترجمة ، فرأيت لزاماً عَلَيَّ أن أبين الأمر[9] .

(وقد) صح هذا الكلام مقطوعاً على مصعب بن سعد رحمه الله ابن الصحابى الجليل سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه ، فيما رواه ابن أبى شيبة (٢١/١) وعبد الرزاق (١٠/٢) – واللفظ له – عن إسرائيل عن موسى بن أبى عائشة قال : سمعت مصعب بن سعد – وسأله رجل فقال : أتوضأ وأغسل وجهى وذراعى فيكفينى ما فى يدى لرأسى أو أحدث لرأسى ماءً ؟ – قال : « لا ، بل أحدث لرأسك ماءً » ولفظ ابن أبى شيبة – باختصار القصة – : « خذ لرأسك ماءً جديداً » . وأورد آثاراً فعلية عن جماعة من الصحابة . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : بفضل وجهك تمسح رأسك ؟ (كذا) . قال : لا ، ولكن أغمس يدى فى الماء وأمسح بهما ولا أنفضهما ، ولا أنتظر أن يجف الذى فيهما من الماء ، وإنى لحريص على بل الشعر » . وبالله التوفيق .

الحديث السبعون :

« رُبَّ معلم حروف أبى جاد ، دارس فى النجوم ، ليس له عند الله خلاق يوم القيامة »[100] .

---

(٩) ثم إن الشيخ استمر على هذا ، فبنى عليه تضعيف هذا الحديث الصحيح ، لحديث آخر حسَّنه عن الربيع بنت معوذ فى « صحيح أبى داود » وفى تحسينه نظر ليس هذا محله .

(١٠) وروى بحشل فى « تاريخ واسط » (ص ٢٠٦) عن قرة المزنى مرفوعا : « **تعلموا أبا جاد – ويل لعالم يجهل تفسير أبى جاد** » . وهذا باطل ، فيه الحسن بن شبيب ابن راشد المكتب ، قال ابن عدى : « حدث عن الثقات بالبواطيل ، و أوصل أحاديث هى مرسلة » عن محمد بن زياد وهو اليشكرى الطحان الميمونى الرق ، كذاب يضع الحديث . ثم وجدت فى « فردوس الأخبار » (٢٠٦٨) عن ابن عباس مرفوعا : تعلموا : أبجد وتفسيرها ، وويل لعالم جهل تفسيرها . ألف : الله وإلى الله وحرف من أسماء الله ، والباء ، فبهاء الله ، والجيم فجنة الله ، والدال فدين الله » . وقال الحافظ فى «التسديد» : « أسنده عن ابن عباس » . وقال محققاه : « ذكره =

واه جداً ، كأنه موضوع . رواه الطبرانى (١١/٤١) من طريق خالد بن يزيد العمرى نا محمد بن مسلم نا إبراهيم بن ميسرة عن طاووس عن ابن عباس مرفوعا به . وجزم الألبانى حفظه الله بوضعه ، فقال فى « الضعيفة » (٤١٧) : « قلت : خالد هذا كذبه أبو حاتم ويحيى ، وقال ابن حبان : « يروى الموضوعات عن الأثبات » . وقال الهيثمى فى « المجمع » (٥/١١٧) بعد أن عزاه للطبرانى : « وفيه خالد بن يزيد العمرى ، وهو كذاب » . قلت : ومع ذلك فقد أورد حديثه هذا السيوطى فى « الجامع » ! وتعقبه المناوى بما نقلته عن الهيثمى . ثم قال : « ورواه عنه أيضا حميد بن زنجويه » اهـ . قلت : وعزاه - مع الطبرانى - للديلمى أيضا . فكأن العمرى هذا وقع له الحديث موقوفا ، فتعمد رفعه إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وإنما الصحيح وقفه .

(فقد) رواه الخرائطى فى « مساوىء الأخلاق » (٧٨١) والبيهقى فى « السنن » (٨/١٣٩) من طريق محمد بن يوسف الفريابى عن الثورى عن ابن طاووس عن أبيه عنه - فى قوم يكتبون أبا جاد[١١] وينظر فى النجوم - ، قال : « ما أرى لمن فعل ذلك عند الله تبارك وتعالى من خلاق » . وإسناده صحيح على شرط مسلم . والله أعلم .

= الكنانى فى تنزيه الشريعة المرفوعة بزيادة : فيها الأعاجيب (يقصدان : بعد : جهل تفسيرها) قال : لم يبين علته ، وفيه محمد بن يزيد (كذا والصواب : زياد كما فيه) اليشكرى ، ومن طريقه أيضا أخرجه ابن فنجويه فى كتاب المعلمين ، إلا أنه جعله من حديث أنس ١/٢٢٦ اهـ . قلت : فهذا من تلون ذاك الوضاع ، مرة يرويه عن قرة ، ومرة عن ابن عباس ، ومرة عن أنس على أن راويه عنه - فى حديث قرة - هالك أيضا .

(١١) وأبو جاد ، من أبجد . وهى أولى الكلمات الست (أبجد ، هوز ، حطى ، كلمن ، سعفص ، قرشت ، التى جمعت فيها حروف الهجاء بترتيبها عند الساميين قبل أن يرتبها « نصر بن عاصم الليثى » الترتيب المعروف . أما (ثخذ ، ضظغ ، فحروفها فى أبجدية اللغة العربية . قاله محقق « تاريخ واسط » وأحال على « المعجم الوسيط » (١ : ١) .

الحديث الحادى والسبعون :

« **الزهادة فى الدنيا ليست بتحريم الحلال ، ولا إضاعة المال . ولكن الزهادة فى الدنيا أن لا تكون بما فى يديك أوثق مما فى يدى الله ، وأن تكون فى ثواب المصيبة إذا أنت أصبت بها أرغب فيها لو أنها أبقيت لك** » .

ضعيف جداً . رُوِىَ من حديث أبى ذر وأبى الدرداء .

أولاً : حديث أبى ذر :

رواه الترمذى (٢٣٤٠) - واللفظ له - من طريق محمد بن المبارك الصورى ، وابن ماجه (٤١٠٠) وابن عدى (٥/١٧٦٩) من طريق هشام بن عمار قالا : ثنا عمرو بن واقد حدثنا يونس بن ميسرة بن حلبس عن أبى إدريس الخولانى عنه مرفوعاً به . وزاد ابن ماجه : « قال هشام : قال أبو إدريس الخولانى : يقول : مثل هذا الحديث فى الأحاديث ، كمثل الإبريز فى الذهب » .

وقال الترمذى : « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وأبو إدريس الخولانى اسمه : عائذ الله بن عبد الله. وعمرو بن واقد منكر الحديث» اهـ. قلت : وقال الحافظ (٥١٣٢) : « متروك » .

ثانياً : حديث أبى الدرداء :

رواه الطبرانى فى « الأوسط » وعنه أبو نعيم (٩/٣٠٣) : « حدثنا موسى ابن عيسى بن المنذر ثنا محمد بن المبارك ثنا عمرو بن واقد عن يونس بن ميسرة عن أبى إدريس الخولانى عنه مرفوعا بنحوه . وقال الهيثمى (١٠/٢٨٦) : « وفيه عمرو بن واقد وقد ضعفه الجمهور ، وقال محمد بن المبارك : كان صدوقاً ، وبقية رجاله ثقات » اهـ . قلت : وموسى بن عيسى بن المنذر - وهو الحمصى شيخ الطبرانى - واه . قال الحافظ رحمه الله فى « اللسان » (٦/١٢٦-١٢٧) : « وكتب النسائى عنه ، فقال : حمصى لا أحدث عنه شيئاً ، ليس هو شيئاً » . قلت : فكأن التخليط فى تسمية الصحابى من قِبَله هو ، فقد رواه الحافظ الدارمى رحمه الله عن محمد بن المبارك - عند الترمذى - فجعله من مسند

ف در كما تقدم . وهذا هو الأشبه ، وإلا فعمرو بن واقد هالك فى الضعف ، فلا يبعد من مثله أكثر من ذلك . وتعيين محل الخلل فى مثل هذه الحالة لا جدوى من ورائه ، فإن رفع الحديث وهم ، (وإنما) صح هذا الكلام من قول أبى مسلم الخولانى من رواية يونس بن حَلْبَس عنه ، ومن قول يونس نفسه أيضا .

١ – فراوى الإمام أحمد فى « الزهد » (ص ١٨) من طريق خالد بن صبيح حدثنا يونس بن حلبس قال : قال أبو مسلم الخولانى : « ليس الزهادة فى الدنيا بتحريم الحلال ولا إضاعة المال ، إنما الزهادة فى الدنيا أن تكون بما فى يدى الله أوثق مما فى يديك ، وإذا أصبت بمصيبة كنت أشدَّ رجاءً لأجرها وذخرها من أنها لو بقيت لك » . وإسناده صحيح رجاله كلهم ثقات . وخالد بن صبيح هو : خالد بن يزيد بن صالح بن صبيح أبو هاشم الدمشقى قاضى البلقاء ، ثقة من رجال « التهذيب » .

٢ – وروى ابن الأعرابى فى « الزهد وصفة الزاهدين » (ص ٢٠) وعنه البيهقى فى « الشعب » (١٥٦/٣/٢ ب) عن أبى داود الحرانى وفى (١٠٢/٣/٣أ) من طريق ابن أبى الدنيا كلاهما عن أبى مسلم الحرانى ، قال : حدثنا مسكين بن بكير ، عن محمد بن المهاجر ، عن يونس قال :« ليس الزهادة فى الدنيا بتحريم الحلال ، ولا بإضاعة المال ، ولكن الزهادة فى الدنيا أن تكون بما فى يد الله أوثق منك بما فى يدك ، وأن يكون حالك فى المصيبة ، وحالك إذا لم تصب بها سواء ، وأن يكون ذامك ومادحك فى الحق سواء » . وإسناده جيد رجاله ثقات ، وأبو مسلم الحرانى اسمه : الحسن بن أحمد بن أبى شعيب – من شيوخ مسلم – ومسكين بن بكير صدوق لكنه يخطىء فى حديث شعبة خاصة (انظر الحديث الخمسين من هذا الكتاب) . فإن لم يكن قَصَّر فى إسناده ، فالأثر ثابت من قول يونس بن ميسرة ومن روايته عن أبى مسلم . وهما من أجلة تابعى أهل الشام ، إلا أن أبا مسلم – واسمه : عبد الله بن ثُوَب – قديم ، رحل إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فلم يدركه .

(والحديث) – مرفوعا – ضعّفه الألبانى جداً فى « ضعيف الجامع » (٣/٢٠١ – ٢٠٢) وأحال على « تخريج المشكاة » (٥٣٠١) . وقال ابن عبد ربه الأندلسى فى « العقد الفريد » (٢/٢٥٩) – كما كان مقيداً عندى وفطنت إليه بعدُ –: « العتبى يرفعه قال : قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : **ما الزهد فى الدنيا ؟ قال : أمَا إنه ما هو بتحريم الحلال ولا إضاعة المال ، ولكن الزهد فى الدنيا أن تكون بما فى يد الله أغنى منك بما فى يدك** » . وهذا إسناد لا قيمة له ، معلق من أوله معضل فى آخره ، والعتبى أخبارى مشهور لم أجد فيه جرحا ولا تعديلا سوى قول الذهبى فى « السير » (١١/٩٦) : « وكان يشرب » .

الحديث الثانى والسبعون :

« **الساكت عن الحق شيطان أخرس** » .

لم أقف له على أصل صحيح ولا ضعيف عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا موقوفاً على أحد من الصحابة أو التابعين ومتقدمى السلف رضوان الله عليهم ، ولا رأيت أحداً من المصنفين فى « الأحاديث المشهورة » تعرض له بنفى أو إثبات ، على الرغم من اشتهاره جداً فى أيامنا هذه . ومن طالع الصحف الجادّة بانتظام وجد كثيراً من المقالات قد صُدِّر بها هذا الكلام ، وألصق بالنبى صلى الله عليه وآله وسلم إلصاقاً بصيغة الجزم ! سواء من أصحاب العمائم البيضاء أو غيرهم من أهل الفضل والصلاح ، ومن الذين يظن بهم أنهم على قدر من الثقافة الإسلامية والتمييز العلمى .

نعم ، المصدر الوحيد الذى وجدت فيه هذا الكلام ، هو « الرسالة القشيرية » للإمام أبى القاسم القشيرى رحمه الله إذ قال (ص ٦٢ : باب الصمت) : « ... والسكوت فى وقته صفة الرجال، كما أن النطق فى موضعه من أشرف الخصال. سمعت الأستاذ أبا على الدقاق يقول : من سكت عن الحق ، فهو شيطان أخرس » .

وأبو على الدقاق هذا هو : « الحسن بن على بن محمد بن إسحاق بن

عبد الرحيم بن أحمد أبو علي الدقاق الأستاذ الشهيد كما قال الحافظ الجليل عبد الغافر ابن إسماعيل الفارسي كما في (المنتخب من السياق ترجمة ٤٨١) ، وقال : « لسان وقته ، وإمام عصره ، نيسابوري الأصل ، تعلم العربية ، وحصل علم الأصول ، وخرج إلى مرو ، وتفقه بها على الخضري ، وبرع في الفقه ، وأعاد على الشيخ أبي بكر القفال المروزي في درس الخضري . ولما استمع إلى ما يحتاج إليه من العلوم ، أخذ في العمل ، وسلك طريق التصوف ، وصحب الأستاذ أبا القاسم النصراباذي ، وكان لا يستند على شيء كأنه يعود نفسه ترك الرفاهية ... » إلى أن قال : « توفي في ذي الحجة سنة خمس وأربعمائة » .
وأورده ابن الجوزي في وفيات سنة (٤١٢) من « المنتظم » (٧/٨) ، وقال : « ... كان يعظ ويتكلم على الأحوال والمعرفة » ثم ساق له بعض أقواله وإشاراته .
وقال الذهبي في « العبر » (٢/٢١٢) – وفيات (٤٠٦) – : « الزاهد العارف شيخ الصوفية » وله تراجم أو ذكر في كتب أخرى ذكرها مُحشى « المنتخب » ، منها : مرآة الجنان ، وطبقات الشافعية الكبرى ، وتبيين كذب المفتري – لابن عساكر – والشذرات والنجوم الزاهرة وتذكرة الحفاظ .

أقول : ولا عجب أن يُصير الناس كلام هذا الصوفي الزاهد وبعد قرابة ألف عام – حديثاً نبوياً ولا يملك أحدٌ أن يبرز له إسناداً أو يثبت له مصدراً من مصادر الحديث ، فقد افتريت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحاديث شتى لا يعرف العلماء لها قائلاً – أصلاً – ولا إسناداً ، منها :

* خير الأسماء ما عبد وما حمد .
* الخير فيَّ وفي أمتي إلى يوم القيامة .
* لو أحسن أحدكم الظن بحجر لنفعه !
* علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل .
* المغرب جوهرة فالتقطوها .
* لو اطلعتم على الغيب لرضيتم بالواقع .
* قصوا اللحى ووفروا الشوارب !! إي والذي لا إله إلا هو .

* إن الله لا ينظر إلى الصف الأعوج .
* لا تسيدونى فى الصلاة .
* الكلام فى المسجد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب . والبعض يقول : كما تأكل البهيمة الحشيش .
* خالفنى الشباب وخالفنى الشيوخ .

وغيرها كثير كثير . وطائفة منها ، قد ذكرها العلماء المصنفون فى « الأحاديث المشتهرة على الألسنة » كالأئمة السخاوى والسيوطى والهيتمى المكى وابن الديبع والعجلونى وملا على القارى والفتنى وغيرهم . وكثير منها أيضا ظهر فى الآونة الأخيرة ، ولم يُرَ فى كتاب . نسأل الله السلامة . والأدهى والأمرّ أن بعض الخطباء وغيرهم ممن يعدون من دعاة السنة — يزعمون أن بعضها فى « البخارى » أو « مسلم » ! لا أدرى كيف ؟ فاللهم سلم سلم . وقد بلغنى عن أحدهم فى كلام له عن مسألة : « السيادة » : « حديث : قولوا : **اللهم صل على محمد** ...إلخ ، وحديث : **لا تسيدونى فى الصلاة** كلاهما فى « البخارى » ... » !!! .

وصدق المعصوم صلى الله عليه وآله وسلم حيث يقول : « **يقبض العلم ، ويظهر الجهل** ... » الحديث . وفى آخر : « **إن بين يدى الساعة لأياما ينزل فيها الجهل ، ويرفع فيها العلم ، ويكثر فيها الهرج** » . وما أحسن قول أحدهم : « وجدت جميع العلوم فى ازدياد إلا علم الدين ، فعلمت أنه المقصود فى الحديث » أو كما قال رحمه الله . ولقد صرنا فى زمان لا يدرى فيه كثير من المسلمين معنى : « سواك » و « خمار » !! ويظن أكثر منهم أن ركعتى راتبة العشاء البعدية هى هى ركعتا الشفع !! ولقد فهم بعض المساكين من كلام للإمام النووى فى القدح فى صحة زيادة : « **وبركاته** » فى التسليمة الأولى ، أن استعمالها يبطل الصلاة !! فلما ووجه بأن علماء آخرين صححوا الزيادة أصر ووقع فيهم ولم يرجع وزعم أنه متفقه فى الدين ، فلما امتحنه الأخ الناصح أن يبين له معنى كلمة : « سؤر » فى الفقه ، أجابه : هذه كلمة أنت اختلقتها من

عندك ، ولى كذا وكذا من السنين أتفقه أو قال : أصلى فلم أسمع بهذه الكلمة !!

« **يا حسرةً على العباد** » . اللهم انفعنا بما علمتنا ، وعلمنا بما ينفعنا ، وارزقنا علماً تنفعنا به . اللهم إنا نسألك علما نافعا ، ونعوذ بك من علم لا ينفع . آمين[١٢] .

الحديث الثالث والسبعون :

« **الصائم فى عبادة ما لم يغتب** » .

ضعيف ، رُوِى من حديث أبى هريرة ، وابن عباس ، وأنس ، وسلمان ابن عامر .

أولاً : حديث أبى هريرة :

رواه ابن عدى (١٩٢٢/٥) من طريق الحسين بن منصور (كذا) ، ثنا عبد الرحيم بن هارون أبو هشام الغسانى ثنا هشام بن حسان عن محمد (هو ابن سيرين) عنه به . وقال الدارقطنى فى « العلل » - وحكاه عنه ابن الجوزى

---

(١٢) وفاجأنى أحد الإخوة بأنه وجد حديث « **الساكت عن الحق شيطان أخرس** » فى « الجواب الكافى » للإمام ابن القيم رحمه الله ، وأنه فى « مسند الإمام أحمد » وأنه خرجه من سنتين أثناء تحقيقه للكتاب ، وأن علته إما : « باذام أبو صالح » أو الانقطاع ، وذلك بعد أن أريته ما سطرت عن هذا الحديث ، فنزل علىَّ قوله كالصاعقة . فكلفت أحد الكرام بإحضار الكتاب ، فإذا ابن القيم يقول : (ص ١٣٦) - حكاية عن الشيطان أعاذنا الله منه - : « ثم يقول : قوموا على ثغر اللسان ، فإنه الثغر الأعظم ، وهو قبالة الملك ... » حتى قال : « ويكون لكم فى هذا الثغر أمران عظيمان ، لا تبالون بأيهم ظفرتم : أحدهما : التكلم بالباطل ، فإن المتكلم بالباطل أخ من إخوانكم ومن أكبر جندكم وأعوانكم . والثانى : السكوت عن الحق : فإن الساكت عن الحق أخ لكم أخرس كما أن الأول أخ ناطق ، وربما كان الأخ الثانى أنفع أخويكم لكم ، أما سمعتم قول الناصح : المتكلم بالباطل شيطان ناطق ، والساكت عن الحق شيطان أخرس ؟ ... » أسأل الله لى ولأخى هذا أن يغفر زلاتنا ، ويستر عوراتنا ، ويؤمن روعاتنا . إنه سميع عليم .

فى « العلل المتناهية » (٨٨٧) : « روى عبد الرحيم بن هارون ... » فذكره بزيادة : « مسلماً أو يؤذيه » قال : « ووهم فيه . والصحيح عن هشام عن حفصة عن أبى العالية من قوله غير مرفوع » . قلت : وعبد الرحيم متروك يكذب كما قال الدارقطنى كما فى « سؤالات البرقانى له » (٣١٥) . وأسنده أيضا الديلمى عن أبى هريرة كما فى « تسديد القوس » للحافظ رحمه الله . حكاه عنه محققا « الفردوس » (٣٦٤١) .

وقال المناوى فى « الفيض » (٢٣٢/٤) : « وفيه عبد الرحيم بن هارون . قال الذهبى فى الضعفاء : قال الدارقطنى : يكذب . والحسن بن منصور . قال ابن الجوزى فى العلل : غير معروف الحال وقال ابن عدى : حديث منكر » . قلت : لعل ابن الجوزى قال ذلك فى ابن منصور فى غير هذا الحديث ، فإنى لم أرَ فيه سوى كلام الدارقطنى المتقدم . ولفظ ابن عدى – بعد أن ساق لعبد الرحيم هذا سبعة أحاديث – : « وهذه الأحاديث التى ذكرتها يحدث بها عبد الرحيم ، عن ابن أبى رواد وهشام بن حسان وعطية ، وله غير ما ذكرت ، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلاما ، وإنما ذكرته لأحاديث رواها مناكير عن قوم ثقات » اهـ . قلت : والظاهر أنه لم يبلغه قول أبى حاتم الرازى رحمه الله : « هو مجهول لا أعرفه » كما فى « الجرح » (٣٤٠/٥) ، وفيه : « وكتب لأبى رحمه الله إبراهيم بن أورمة بخطه عن شيخ بسامرا يقال له إبراهيم بن جابر المروزى[١٣] عن عبد الرحيم بن هارون نحو ورقة ، فلم يأته ولم يسمع منه » اهـ . ثم وجدت : « الحسن بن منصور » فى « ذيل الميزان » (٢٩٥) : وأورد له الحديث من رواية ابن عدى ثم قال : « قال ابن القطان : الحسن بن منصور غير معروف الحال » .

---

(١٣) إبراهيم هذا ترجم له الخطيب (٥٢/٦) وأورد له عن عبد الرحيم حديثا منكراً رُوى عن أبى الدرداء موقوفا . وحكى عن أحمد بن الحسين الصوفى قوله : « وكان ثقة » .

ثانياً : حديث ابن عباس :

ذكره الديلمى - الأب - فى « الفردوس » (٣٦٤٢) بلفظ : « **الصائم فى عبادة من حين يصبح إلى حين يمسى ، إذا قام قام ، وإذا صلى صلى ، وإذا نام نام ، وإذا أحدث ، ما لم يغتب ، فإذا اغتاب خرق صومه** » .

وقال الحافظ فى « تسديد القوس » : « أسنده - يعنى ولده - عن ابن عباس » حكاه محققا « الفردوس » . وسكت عليه المناوى فى « الفيض » . وتفرد الديلمى مظنة الضعف أو الوهاء ، لا سيما وفى هذه الرواية من الزيادات ما ليس فى غيرها . فالله أعلم .

ثالثاً : حديث أنس :

ذكره فى « الفردوس » (٣٦٤٠) ، بلفظ : « **الصائم فى عبادة ، وإن كان نائماً على فراشه** » . وفى حاشيته عن « التسديد » : « أسنده من رواية موسى ابن جابان عن أنس » . وقال المناوى (٤/٢٣١) : « وفيه محمد بن أحمد بن سهيل ، قال الذهبى فى « الضعفاء » : قال ابن عدى : ممن يضع الحديث » اهـ . قلت ولفظه فى « الميزان » (٣/٤٥٥) : « قال ابن عدى : هو أبو الحسن المؤدب ، أصله واسطى ، كتبت عنه ، وهو ممن يضع الحديث » اهـ . وموسى ابن جابان لم أره إلا فى « الإكمال » (٢/١١) للأمير الحافظ ابن ماكولا رحمه الله ، وقال : « وموسى بن جابان ، حدث عن لقمان بن عامر ، حدَّث عنه ميسرة بن عبد ربه ، وميسرة غير ثقة ، ولا يعرف موسى بن جابان إلا به » اهـ . فلا أدرى أهو هذا أم لا ؟ ثم وجدت فى « ذيل الميزان » (٢٤٣) : « جابان ، ويقال : موسى بن جابان . عن أنس بن مالك . قال الأزدى : متروك الحديث وروى له من حديث بقية ثنا محمد بن الحجاج ثنا جابان عن أنس مرفوعا : خمس خصال تفطر الصائم ... إلخ ، قال : « أورده صاحب الحافل ، وقال : بقية ومحمد بن الحجاج كان يجب أن يخرج الموصلى من عهدتهما » اهـ .

قلت : لا عيب لبقية سوى التدليس وقد صرح بالسماع من شيخه، وصرح شيخه بالسماع من جابان . وما أظنه أسقط أحداً بين جابان وأنس ، فإنه يدلس التسوية أحيانا . وشيخه هو الحمصي ، قال الأزدي – أيضا – «لا يكتب حديثه » كما في « الميزان » (٥١٠/٣) .

رابعاً : حديث سلمان بن عامر :

رواه تمام في « فوائده » (١٧٢/١٨–١٧٣): « أخبرنا أبو بكر يحيى بن عبد الله ابن الزجاج قال : ثنا أبو بكر محمد بن هارون بن محمد بن بكار بن بلال : ثنا سليمان بن عبد الرحمن : ثنا هاشم بن أبي هريرة الحمصي عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن سلمان بن عامر الضبي مرفوعا : « **الصائم في عبادة ، وإن كان راقداً على فراشه** » .

كما في « الضعيفة » (٦٥٣) . قال الشيخ الألباني حفظه الله : « وهذا سند ضعيف ، يحيى الزجاج ومحمد بن هارون لم أجد من ذكرهما . وبقية رجاله ثقات غير هاشم بن أبي هريرة الحمصي ، ترجمه ابن أبي حاتم (١٠٥/٢/٤) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا . قال : « واسم أبي هريرة : عيسى بن بشير » . وأورده في « الميزان » وقال : « لا يعرف » . قال العقيلي : منكر الحديث » . ثم ذكره من رواية الديلمي عن أنس – بنحو ما تقدم – حتى قال : « وقد رواه عبد الله بن أحمد في « زوائد الزهد » (ص ٣٠٣) من قول أبي العالية موقوفا عليه بزيادة . « **ما لم يغتب** » . وإسناده صحيح ، فلعل هذا أصل الحديث موقوف ، أخطأ بعض الضعفاء فرفعه . والله أعلم » اهـ .

قلت : هاشم بن أبي هريرة مختلف فيه ، فقد ذكره ابن حبان في « الثقات » ، (٥٨٥/٧، ٢٤٢/٩) ، وقال في الموضع الأول : « يروى عن ضمرة بن حبيب ، روى عنه عمرو بن الحارث » . وقال في الثاني : « يروى عن أبيه وضمرة بن حبيب . روى عنه أهل الشام وسليمان بن عبد الرحمن الدمشقي » . ومع ذلك ، فالأقرب في حقه ، قول العقيلي ، ولفظه – كما في « الضعفاء الكبير » له (٣٤٣/٤) – : « عن أبيه ، عن يحيى بن سعيد ، منكر الحديث . وهو

وأبوه مجهولان بالنقل » اهـ . لكن أبوه ، قال أبو حاتم : « صالح ، يكتب حديثه » كما فى « الجرح » (٢٧٢/٦) ، وفيه : « عيسى بن بشر » . أما شيخ تمام - يحيى بن عبد الله بن الزجاج - ، فقد ترجم له ابن عساكر (١٤٧/١٨) ، وذكر روايته عن جماعة منهم : أبو بكر محمد بن هارون بن محمد بن بكار بن بلال ، وختم ترجمته بما رواه بإسناده إلى تمام أنا أبو بكر يحيى بن عبد الله بن الحارث بن الزجاج الشيخ الثقة بحديث ذكره (و لم يسق لفظه ولا بقية إسناده) .

(وأما) محمد بن هارون فهو ثقة معروف تكلمنا عنه عند الحديث السادس والستين بما يغنى عن أعادته ههنا . وبالله التوفيق .

(أما) موقوف أبى العالية الذى صححه الشيخ حفظه الله ، فالذى فى « الزهد » (ص ٣٠٣) : « حدثنا عبد الله بن مندل أنبأنا فضيل بن عياض عن هشام بن (كذا ، والصواب : عن) حفصة عن أبى العالية قال : » فذكره . وفى هذا الإسناد إشكال - عندى - ، فإنى لم أقف على راوٍ يدعى : « عبد الله ابن مندل » ، وإنما ذكر الحافظ المزى رحمه الله فى ترجمة عبد الله ابن الإمام أحمد من « تهذيب الكمال » (٢٨٧/١٤) - ضمن شيوخه - : « عبد الله بن صندل » ، وهذا لم أقف له على أثر فى مكان آخر . فالله أعلى وأعلم ، ويكون سقط من الإسناد قول القطيعى : « حدثنا عبد الله » كما يتكرر فى جميع الأسانيد . ثم وجدت الرجل فى « تعجيل المنفعة » (ص ٢٢٥) ، وتعقب الحافظ قول الحسينى إنه مجهول برواية جماعة عنه وإذن الإمام أحمد لابنه فى الكتابة عنه وعلى كلٍ ، (فالأثر) صحيح : قطعاً ، إذ رواه ابن أبى شيبة (٤/٣) من طريق سفيان الثورى - باختصار آخره - وعبد الرزاق (٣٠٧/٤) وهناد (١٢٠١) عن أبى أسامة ثلاثتهم عن هشام بن حسان عن حفصة عن أبى العالية به . زاد عبد الرزاق : « فكانت حفصة تقول : يا حبذا عبادة وأنا نائمة على فراشى . قال هشام : وقالت حفصة : الصيام جنة ما لم يخرقها صاحبها ، وخرقها الغيبة » . وإسناده صحيح غاية . وقول حفصة - بنت سيرين -الأخير رُوِى مرفوعا و لم

يثبت ، ولعلى أتعرض له فى موضع آخر إن شاء الله .

(وروى) عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين أن كعباً قال : « الصائم فى عبادة ما لم يغتب » . ورجاله ثقات لكنه منقطع[١٤] .

الحديث الرابع والسبعون :

« الصلاة خدمة الله فى الأرض ، فمن صلى ولم يرفع يديه فهى خداج . هكذا أخبرنى جبريل عن الله – عز وجل – بكل إشارة درجة وحسنة » .

ضعيف جداً . رواه الديلمى ، قال الحافظ : « أسنده عن ابن عباس » كما فى حاشية « الفردوس » (٥٦٣/٢) . وقال المناوى فى « الفيض » (٢٤٧/٤) : « وفيه أحمد بن على بن حسنويه شيخ الحاكم ، قال الذهبى : متهم بالوضع . وشبابة بن سوار أورده الذهبى فى « الضعفاء » وقال أحمد : كان داعية إلى الإرجاء . وورقاء اليشكرى لينه القطان » اهـ .

قلت : لا يُعَلُّ إلا بابن حسنويه هذا ، قال الذهبى فى « الميزان » (١٢١/١) : « قال الخطيب : لم يكن بثقة . قلت : قيل : حدث عمن لم يدركه كمسلم والقدماء . قال الحاكم : لو اقتصر على سماعاته الصحيحة كان أولى به . حدَّث عن جماعة أشهد بالله أنه لم يسمع منهم ، ولا أعلم له حديثاً وضعه ، ولا إسناداً ركبه » . وزاد الحافظ فى « اللسان » (٢٢٣/١) كلاما للحاكم قال فى آخره : « وهو فى الجملة غير محتج بحديثه » . ومما زاده قول الأصم : هذا الحسنوى يدعى أنه سمع معى من الربيع وابن عبد الحكم ، والله ما رأيته عندهما قط ولا رأيته بمصر ، وإنما رأيته بعد رجوعى من مصر . وقول حمزة السهمى : « وسألت أبا زرعة محمد بن يوسف الجرجانى الكشى عنه ، فقال : هو

(١٤) أما حديث : « **نوم الصائم عبادة** » فضعيف . انظر « فيض القدير » (٢٩٠/٦-٢٩١) و « تخريج الإحياء » (٦٦٧) و « ضعيف الجامع » (١٧/٦) .

كذاب » قلت : فالرجل ضعيف جداً – على أحسن أحواله – ، ويااليتنى ظفرت بإسناد الديلمى كله ، فقد يكون فى الطريق إليه ما يوجب التوقف عن إلصاق البلاء به . أما الإعلال بشبابة بن سوار ، وورقاء بن عمر المدائنيين فغير جيد ولا صحيح ، فإنهما ثقتان حافظان ، قد يهمان فى الشىء بعد الشىء كسائر البشر ، وإنما تُكلم فى رواية ورقاء عن منصور خاصةً ، والمناوى – عفا الله عنه – لم يبين لنا عمن رواه . هذا ، وقد اختصر الحافظ كلام الحاكم فى شيخه ابن حسنويه ، فلينظر بتمامه فى « الأنساب » (٢/٢٢٢–٢٢٣) و « تاريخ دمشق » (٢/٢١–٢٢) .

(أما) هذا المتن ، ففيه صنعة ظاهرة ، وقوله : « فمن صلى ولم يرفع يديه فهى خداج » ، يذكرنى بحديث : « **من رفع يديه فى الصلاة ، فلا صلاة له** »! الذى وضعه أحد متعصبى الحنفية أخزاه الله . وقاتل الله العصبية والاحتراق اللذين صيَّرا كلام النبى صلى الله عليه وآله وسلم ألعوبة فى أيدى وأرجل هؤلاء الحمقى ، ومضغة فى أفواههم . على أن الإشارة فى الصلاة عند الركوع والرفع منه والقيام من التشهد الأول سنة ثابتة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، من أنكرها فكأنما أنكر الشمس فى رابعة النهار ، ومن تركها فاته خير كثير ، وحسبه مخالفته لقول النبى صلى الله عليه وآله وسلم : « **صلوا كما رأيتمونى أصلى** » . وقوله : « **من توضأ كما أمر ، وصلى كما أمر ، غفر له ما قدَّم من عمل** » صححه ابن حبان .

(أما) الشطر الأول من هذا الحديث ، فإنما هو ثابت من قول ثابت بن أسلم البنانى التابعى الجليل الزاهد صاحب أنس رضى الله عنه ، فقد روى ابن نصر فى « تعظيم قدر الصلاة » (١٤) والبغوى فى « الجعديات » (١٤٣٣،١٤٣٤) – إلا أنه فرقه على الموضعين بتقديم وتأخير – وأبو نعيم (٢/٣٢٠) من طرق عن سيار عن جعفر بن سليمان قال : سمعت ثابتاً يقول : الصلاة خدمة الله فى الأرض ، ولو علم شيئاً أفضل من الصلاة ، ما قال : ﴿ **فنادته الملائكة وهو قائم يصلى فى المحراب** ﴾ . وإسناده حسن . ورواه ابن أبى حاتم فى « تفسيره » (٤٥٥ : آل عمران) من طريق عبد الله بن أبى بكر

المقدمى ، ثنا جعفر به نحوه . والمقدمى واهٍ . ورواه أيضا ابن المنذر — فى « تفسيره » — كما فى « الدر » (٢١/٢) .

و (أما) القطعة الأخيرة من الحديث ، فثبت معناها عن عقبة بن عامر الجهنى المصرى الصحابى الجليل رضى الله عنه ، فقد روى الطبرانى فى « الكبير » (٢٩٧/١٧) من طريق أبى عبد الرحمن المقرىء عن ابن لهيعة حدثنى ابن هبيرة أن أبا المصعب مشرح بن هاعان المعافرى حدَّثه أنه سمع عقبة بن عامر الجهنى يقول : « إنه يكتب فى كل إشارة يشيرها الرجل بيده فى الصلاة بكل إصبع حسنة أو درجة ». قال الهيثمى (١٠٣/٢): « وإسناده حسن » اهـ . وقد استدل به الإمام أحمد رحمه الله . انظر « التمهيد » (٢٢٤/٩—٢٢٥) وهو كما قال رحمه الله ، فإن أبا عبد الرحمن المقرىء — واسمه عبد الله بن يزيد — أحد العبادلة — وهم أشهر قدماء أصحاب ابن لهيعة الذين حدثوا عنه قبل أن يكثر الوهم فى حديثه ، وقبل احتراق كتبه على حد قول الحافظ الذهبى رحمه الله فى «تذكرة الحفاظ» (٢٣٨/١).

وقد صرح ابن لهيعة أيضا بالتحديث ، فزالت شبهة تدليسه فيما ذهب إليه ابن حبان رحمه الله ، وهو ما لم يتحرر لى بعد . فالله أعلى وأعلم .

الحديث الخامس والسبعون :

« طوبى لمن مات فى النأنأة » .

لا يعرف مرفوعا . ذكره الديلمى فى « الفردوس » (٣٧٤١) عن أبى بكر الصديق بزيادة : « قيل : وما النأنأة ؟ قال : جدة الإسلام وبدؤها » . وذكر محققاه عن الحافظ فى « تسديد القوس » أنه قال : « ابن ماجه عن أبى بكر الصديق » . وأن الديلمى — الابن — قال فى « المسند » : « هو من كلام أبى بكر الصديق رضى الله عنه » . قلت : وكلامه بتمامه — كما حكاه عنه المتقى الهندى فى « كنز العمال » (٢٦٤/١١) : « رواه ابن ماجه — ثنا على بن محمد والحسين بن إسحاق قالا : حدثنا وكيع عن إسماعيل بن أبى خالد عن طارق ابن شهاب عن أبى بكر — انتهى . قال : « وليس فى النسخ الموجودة الآن من

« سنن ابن ماجه » ولا ذكره أصحاب الأطراف ، فلعله فى بعض الروايات التى لم تصل إلى هذه البلاد أو فى غير « السنن » من تصانيف ابن ماجه كالتفسير وغيره »، اهـ .

قلت : المتضح أن أبا منصور الديلمى حكم على الحديث الذى أورده والده – مرفوعا – ، بأنه من كلام الصديق رضى الله عنه – موقوفا عليه – و لم يذكر ذلك بإسناده هو ، ولكن عزاه لابن ماجه بالإسناد المذكور إلى أبى بكر . فإن ثبت عنه ، فهو إسناد صحيح غاية . ثم إنه لا إشكال فى خلو النسخ الموجودة من « سننه » منه ، لأنه أثر موقوف ليس من شرط الكتاب أصلا ، فالظاهر أنه فى تصنيف آخر له . والله أعلم .

(ثم)إنه قد تابع وكيعا على هذا الإسناد ، ثلاثة آخرون من الثقات الحفاظ فيما وقفت عليه ، هم :

١ – الإمام ابن المبارك فى « الزهد » (٢٨١) قال : أخبرنا إسماعيل بن أبى خالد به . وزاد : « فسألت طارقاً عن النأنأة ؟ قال : أراه عنى فى جدة الإسلام أو قال : بدء الإسلام » .

٢ – مروان بن معاوية الفزارى كما رواه أبو عبيد فى « غريب الحديث » (٦/٢) عنه به ، إلا أنه عنعنه . وهو قد رمى بالتدليس .

٣ – عبدة بن سليمان الكلابى الكوفى عند أبى نعيم (٣٣/١) من طريقه عن إسماعيل به ، ولفظه : « طوبى لمن مات فى النانات ، قيل : وما النانات ؟ قال : جدة الإسلام » . وإسناده جيد .

فائدة : قال أبو عبيد : « أما المحدثون فلا يهمزونه ؛ وقال الأصمعى : هى النأنأة – مهموزة ، ومعناها : أول الإسلام ؛ قال : « إنما سمى بذلك لأنه كان قبل أن يقوى الإسلام ؛ ويكثر أهله وناصره ، فهو عند الناس ضعيف ، وأصل النأنأة : الضعف ، ومنه قيل : رجل نأنأ – إذا كان ضعيفا ، وقال امرؤ القيس يمدح رجلاً :

لعمرك ما سعد بخُلَّه آثم ولا نأنأ عند الحفاظ ولاحصر

قال أبو عبيد : ومن ذلك قول على رضى الله عنه لسليمان بن صرد – وكان تخلف عن يوم الجمل ثم أتاه بعد –، فقال له على : تنأنأت وتربصت وتراخيت ، فكيف رأيت الله صنع . قوله : تنأنأت – يريد : ضعفت واسترخيت . قال الأموى عبد الله بن سعيد : يقال : نأنأت الرجل – إذا نهنهته عما يريد وكففته عنه ، كأنه يعنى أنى حملته على أن ضعف عما أراد وتراخى . وقال غير هؤلاء من أهل العلم : إنما سمى أول الإسلام النأنأة لأنه كان والناس ساكنون هادئون لم تهج بهم الفتن ولم تشتت كلمتهم ، وهذا قد يرجع إلى المعنى الأول ، يقول : لم يقو التشتت والاختلاف والفتن ، فهو ضعيف لذلك » اهـ .

قلت : وأثر على المذكور ، ذكر مُحشى « الغريب » إسناده ، فقال : « قال : حدثنيه ابن مهدى عن أبى عوانة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر [عن أبيه] عن عبيد بن نضلة عن سليمان بن صرد . الحديث فى الفائق ٦٠/٣ » اهـ قلت : وهذا إسناد صحيح جليل . والله أعلم .

الحديث السادس والسبعون :

« غزوة فى البحر خير من عشر غزوات فى البر ، ومن أجاز البحر فكأنما أجاز الأودية كلها ، والمائد فيه كالمتشحط فى دمه » .

ضعيف ، رُوى من حديث عبد الله بن عمرو ، وأبى الدرداء ، وأبى أمامة ، وعائشة ، ومن مرسل علقمة بن شهاب القشيرى .

أولاً : حديث ابن عمرو :

رواه الحاكم (١٤٣/٢) – واللفظ له – وابن شاهين فى « الترغيب » (٤٣٦) والبيهقى فى « السنن » (٣٣٤/٤ –٣٤٥) و « الشعب » (١٥١/٨–١٥٢) وابن بشران فى « الأمالى » (١/١١٧/٢٧) – كما فى « الضعيفة » (١٢٣٠) –

من طرق عن عبد الله بن صالح حدثنى يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن يسار (وعند البيهقى : سعيد بن يسار) عنه به . وزاد غير الحاكم – فى أوله – : « **حجة لمن لم يحج خير من عشر غزوات ، وغزوة لمن قد حج خير من عشر حجج ، وغزوة** ... » الحديث .

وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح على شرط البخارى و لم يخرجاه » . وقال الذهبى (خ) يعنى : « على شرط البخارى » . وقال المنذرى فى « الترغيب » (٥١٢/٢) : « وهو كما قال ، ولا يضر ما قيل فى عبد الله بن صالح ؛ فإن البخارى احتج به » . وقال المناوى فى « الفيض » (٣٧٤/٣) : « وسنده لابأس به » . وقال الشيخ الألبانى حفظه الله فى «صحيح الجامع» (٦٧/٤) : « صحيح » . وقال فى تخريج « فقه السيرة » (ص ٢٢٨) : « حديث صحيح . أخرجه الحاكم (١٤٣/٢) من حديث عبد الله بن عمرو ، وقال : « صحيح على شرط البخارى » ووافقه الذهبى . وهو كما قالا . وإعلال المناوى له تبعا لابن الجوزى بأن فيه خالد بن يزيد ، يروى الموضوعات عن الأثبات خطأ فاحش ، لأن خالداً هذا ، لا ذكر له فى سند الحديث عند الحاكم ، فالظاهر أنه عند غيره ممن خرج الحديث . وبعد وروده من طريق آخر صحيح ، لا يضره رواية أحد المتهمين له » اهـ .

قلت : يعنى ما رواه ابن حبان فى « المجروحين » (٢٨١/١) وعنه ابن الجوزى فى « العلل » (٩٤٩) من طريق خالد بن يزيد العمرى قال : نا الثورى عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن[١٥] يسار عن عبد الله بن عمرو مرفوعا به . وقال ابن الجوزى : « هذا حديث لا يصح ، قال ابن حبان : خالد بن يزيد يروى الموضوعات عن الأثبات » .

قلت : والعجب من المناوى عفا الله عنه ، إذ حكى كلام ابن الجوزى –

---

(١٥) تصحفت عند ابن الجوزى إلى : « عطاء بن دينار » .

عند رواية الحاكم – فى « الفيض » (٤٠١/٤) . وقال – فى رواية الطبرانى والبيهقى من نفس الوجه – : « وسنده لا بأس به » كما تقدم . نعم ، العمرى كذاب[١٦] ، والثابت عن الثورى وقفه كما يأتى ، ولكن لم يتفرد برفعه وإن كان الرفع ضعيفا مرجوحاً . وقد تفطن الألبانى لضعف الحديث ، فقال فى « الضعيفة » – بعد أن أورد تصحيح الحاكم فمن بعده – : « وفى كل ذلك نظر ، فإن ابن صالح فيه كلام كثير ، وقد قال الحافظ فيه : « صدوق كثير الغلط ، ثبت فى كتابه ، وكانت فيه غفلة » . قلت : وصفه بأنه : « ثبت فى كتابه » ، فيه نظر . انظر للحافظ نفسه ، « هدى السارى » (ص ٤٣٤) و « التهذيب » (٢٥٩/٥-٢٦٠) .

أما محقق « الشعب » ، فقال : « إسناده : لا بأس به وفيه من لم نعرفه » ! يقصد ما وقع له من تسمية الراوى عن عبد الله بن صالح : « محمد بن عمرو » قال الراوى عنه : « يعنى ابن نافع » ومحمد هذا ذكره المزى ضمن الرواة عن عبد الله بن صالح (١٠٠/١٥) ونسبه : « المَعَدَّل » . وجاء فى « السنن » بنفس الإسناد : « محمد بن عمرو بن خالد » وهو الحرانى ، من شيوخ الطبرانى ، ولم أقف فيه على جرح ولا تعديل بل لم أعرف عنه سوى أن الطبرانى روى عنه فى « الصغير » وسائر « معاجمه » . فلعل قوله : « عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن يسار » وهم منه أو من غيره . فالله أعلم .

ثانيا : حديث أبى الدرداء :

رواه ابن ماجه (٢٧٧٧) وابن عدى (٢٣٩٩/٦) من طريق هشام بن عمار ، ثنا بقية عن معاوية بن يحيى ، عن ليث بن أبى سليم عن يحيى بن عباد عن أم الدرداء عن أبى الدرداء مرفوعا : « **غزوة فى البحر مثل عشر غزوات**

---

(١٦) والراوى عنه – أحمد بن عبد المؤمن المروزى نزيل مصر مختلف فيه ، فوثقه ابن حبان . وقال ابن يونس : رفع أحاديث موقوفة . وقال مسلمة : ضعيف جدا . وسكت عنه ابن أبى حاتم ، لكن إلصاق البلاء بالعمرى أولى .

فى البر ، والذى يسدر فى البحر كالمتشحط فى دمه فى سبيل الله » . قال الحافظ البوصيرى فى « مصباح الزجاجة » (٣٩٧/٢) : « هذا إسناد ضعيف لضعف معاوية بن يحيى وشيخه ليث بن أبى سليم » .

وقال الشيخ الألبانى : « وهذا إسناد واهٍ مسلسل بالعلل :

الأولى : ليث بن أبى سليم ، وكان اختلط .

الثانية : معاوية بن يحيى ، وهو الصدفى ، ضعيف .

الثالثة : بقية ، وهو ابن الوليد ، وكان يدلس عن الضعفاء والمجهولين » اهـ .

قلت : يؤخذ عليهما - رحمهما الله - معاً أمر اشتركا فيه ، وهو الجزم بأن معاوية بن يحيى هو الصدفى ، كما صرح به الألبانى ، وهو مقتضى إطلاق البوصيرى أيضا ، وإنما هو أبو مطيع الأطرابلسى المُوَثَّق لأمور :

الأول : أن الإمام ابن عدى إنما أورده فى ترجمته من « الكامل » .

الثاني : أن الحافظ المزى رحمه الله ذكر فى ترجمة ليث من « التهذيب » (ق ١١٥٥) رواية أبى مطيع عنه ، وذكر فى ترجمة أبى مطيع (ق ١٣٤٨) روايته عن ليث ولم يفعل ذلك فى الصدفى .

الثالث : أن الصدفى ذكر له المزى خمسة شيوخ فقط - على سبيل الحصر - ليس الليث أحدهم .

وأخص الشيخ الألبانى عفا الله عنه بملاحظتين :

الأولى : سكوته عن هشام بن عمار - على خلاف عادته - ، أما البوصيرى فلا تثريب عليه لأنه يمشيه .

الثانية : إعلال الإسناد بعنعنة بقية ، وقد صرح عند ابن عدى بالتحديث ، وشيخه ثقة . وكان من اليسير على الشيخ حفظه الله - بوسائل شتى - أن يعلم أن ابن عدى قد روى الحديث أيضا . نعم ، احتمال تسوية بقية قائم ، لكن الشيخ لا يقصد إلا تدليس الإسناد .

ثالثاً : حديث أبي أمامة :

رواه أيضا ابن ماجه (٢٧٧٨) والطبراني (٨/٢٠٠-٢٠١) من طريق قيس بن محمد الكندى ثنا عفير بن معدان الشامى عن سليم بن عامر عنه مرفوعا ، ولفظه : « **شهيد البحر مثل شهيدى البر ، والمائد فى البحر كالمتشحط فى دمه فى البر . وما بين الموجتين كقاطع الدنيا فى طاعة الله ، وإن الله عز وجل وكل ملك الموت لقبض الأرواح ، إلا شهيد البحر ، فإنه يتولى قبض أرواحهم** ... » الحديث .

قال البوصيرى : « هذا إسناد ضعيف : عفير بن معدان المؤذن ضعفه أحمد وابن معين ودحيم وأبو حاتم والبخارى والنسائى وغيرهم » .

وقال الألبانى فى « الإرواء » (١١٩٥) - وقد ضعفه جداً - : « وهذا إسناد فيه علتان :

الأولى : عفير بن معدان ، قال ابن أبي حاتم (٣٦/٢/٣) عن أبيه : « ضعيف الحديث ، يكثر الرواية عن سليم بن عامر عن أبي أمامة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم بالمناكير ، ما لا أصل له ، لا يشتغل بروايته » . وأروده الذهبى فى « الضعفاء » وقال : « مجمع على ضعفه ، قال أبو حاتم : لا يشتغل به » . قلت : وبه أعله البوصيرى فى « الزوائد » (ق ١/١٧٣) ، وخفيت عليه العلة التالية : والأخرى : قيس بن محمد الكندى لم يوثقه أحد سوى ابن حبان ، ومع ذلك فقد أشار إلى أنه لا يحتج به لا سيما فى روايته عن عفير فقال : « يعتبر حديثه من غير روايته عن عفير بن معدان » اهـ .

رابعاً : حديث عائشة :

رواه سعيد بن منصور فى « سننه » (٢٤٠٠) عن أبي الحريش القصار قال : أنا ابن أبي ليلى عن رجل عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : لو كنت رجلاً لم أجاهد إلا فى البحر، وذلك أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: «**من أصابه ميد فى البحر كالمتشحط فى دمه فى البر**». وهذا إسناد ضعيف فيه:

١ - أبو الحريش القصار ، لم أرَ أحداً ذكره سوى السمعانى رحمه الله ، فقال : عند نسبة « القصار » من « أنسابه » (٥/٥٠٧) : « هذه النسبة إلى قصَارة ، والمشهور بها : أبو حريش القصار » . فلم يذكر عن اسمه ولا حَاله شيئاً . نعم ، ترجم أبو أحمد الحاكم فى « الكنى » (ق ١٢٦ ب - ١٢٧ أ) لأبى الحريش من روايته عن زيد بن محمد العمرى ، ورواية محمد بن الحسن الأسدى عنه ، فلا أدرى أهو القصار . أم لا ؟ .

٢ - وابن أبى ليلى هو محمد بن عبد الرحمن القاضى الكوفى ، صدوق سيء الحفظ جداً كما فى « التقريب » (٦٠٨١) .

٣ - وشيخه - الراوى عن عائشة - مبهم لا يُدرى من هو .

خامساً : مرسل علقمة بن شهاب القشيرى :

رواه عبد الرزاق (٥/٢٨٦) عن عبد القدوس عنه مرفوعا : « **من لم يدرك الغزو معى فليغز فى البحر ، فإن أجر يوم فى البحر كأجر شهر فى البر ، وإن القتل فى البحر كالقتلين فى البر ، وإن المائد فى السفينة كالمتشحط فى دمه ...** » الحديث .

وإسناده واه جداً ، عبد القدوس هو ابن حبيب الكلاعى ، وهو متهم بالكذب ، وعلقمة وثقه ابن حبان ، وروى عنه أيضا ابنه محفوظ وسعيد بن عبد العزيز . وقد رواه ابن المبارك فى « الجهاد » (١٩٦) وعنه ابن عساكر (١١/٧٩٨) وابن أبى شيبة (٥/٣١٤) عن وكيع كلاهما عن سعيد عن علقمة بغير هذا السياق ، وليس فيه : « **المائد فى السفينة كالمتشحط فى دمه** » فهى منكرة من حديث علقمة مع ضعفه وإرساله .

(أما) الروايات الموقوفة ، فقد ثبت الأثر - بنحوه - عن عبد الله بن عمرو ، وكعب الأحبار ، ورُوِى أيضا عن مجاهد .

١ - أثر ابن عمرو ، وقد جاء من وجهين عن عطاء بن يسار عنه الأول :

علقه البيهقى عن الثورى ، ووصله عبد الرزاق (٢٨٥/٥) وابن أبى شيبة (٣١٥/٥) عنه عن يحيى بن سعيد قال : أخبرنى مُخبر عن عطاء عنه قال : « **غزوة فى البحر أفضل من عشر غزوات فى البر ، ومن جاز البحر فكأنما جاز الأودية** (زاد ابن أبى شيبة والبيهقى : **كلها**) ، **والمائد فى السفينة ، كالمتشحط فى دمه** » . وهو عند ابن أبى شيبة بهذا الإسناد مفرقاً على موضعين ، فقال فى الأول : « عن يحيى بن سعيد عمن سمع عطاء بن يسار » وفى الثانى : « أخبرنى محرز (كذا ، والصواب : مخبر) عن عطاء بن يسار » ورجاله ثقات رجال الصحيح سوى الراوى عن عطاء ، فإنه مبهم . وذكره ابن عبد البر فى « التمهيد » (٢٣٨/١) عن ابن وهب قال : أخبرنى عمرو بن الحارث عن يحيى ابن سعيد عن عطاء به ، بإسقاط الواسطة – كالرواية المرفوعة . ورواية الثورى أصح بلا ريب . والله أعلم .

الثانى : رواه سعيد بن منصور (٢٣٩٥) عن ثقتين عن أبى حازم عن عطاء به . ولفظه : « غزوة فى البحر تعدل عشراً فى البر ، والمائد فى البحر كالمتشحط فى دمه فى البر » . وإسناده صحيح ، فزيادة : « ومن جاز البحر فكأنما جاز الأودية كلها » تظل على ضعفها ، لانتفاء شاهد لها فى هذه الرواية الصحيحة .

٢ – أثر كعب : رواه سعيد (٢٣٩٩) عن إسماعيل بن عياش عن عمرو بن مهاجر عن أبيه عن تبيع عنه قال : « إذا وضع الرجل رجله فى السفينة خلَّف خطاياه خلف ظهره كيوم ولدته أمه ، والمائد فيه كالمتشحط فى دمه فى سبيل الله ، والصابر فيه كالملك على رأسه التاج » . وإسناده حسن . والظاهر أنه – وسابقه – متلقى من صحف أهل الكتاب ،فإن ابن عمرو رضى الله عنهما صح عنه أنه أصاب زاملتين من صحفهم يوم اليرموك ، فكان يحدث بها .

٣ – أثر مجاهد : رواه عبدالرزاق عن ابن جريج قال : قال مجاهد : « غزوة

فى البحر تعدل عشراً فى البر ، والمائد فى البحر كالمتشحط بدمه فى سبيل الله » .
وإسناده منقطع ، ابن جريج قال البرديجى : « لم يسمع من مجاهد إلا حرفاً واحداً » كما فى « التهذيب » (٦/٤٠٥) .

تنبيهان : الأول : قوله — فى رواية غير الحاكم لحديث ابن عمرو — : « **حجة لمن لم يحج خير من عشر غزوات ، وغزوة لمن قد حج خير من عشر حجج** » . لم أستوف طرق هذه اللفظة ، لأن المقصد الأصلى كان متعلقاً بلفظ الترجمة وحده .

الثانى : أن ما رواه الحميدى (٣٤٩) وأبو داود (٢/٧) وعنه البيهقى (٤/٣٣٥) وابن عبد البر وغيرهم من طريق مروان بن معاوية الفزارى ثنا هلال بن ميمون الرملى ، عن يعلى بن شداد ، عن أم حرام ، عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « **المائد فى البحر الذى يصيبه القىء له أجر شهيد ، والغرق له أجر شهيدين** » . ولفظ الحميدى : « ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، **غزاة البحر ، للمائد أجر شهيد ، وللغرق أجر شهيدين** ، قالت : فقلت : يا رسول الله ، ادع الله أن يجعلنى منهم ، قال : **اللهم اجعلها منهم** . فغزت البحر فلما ركبت دابتها فسقطت فماتت » . فرواته ثقات ، لكن يغلب على الظن عدم اتصاله ، فإن يعلى بن شداد بن أوس من الثالثة كما فى « التقريب » (٧٨٤٣) — وهى طبقة أواسط التابعين . وأم حرام رضى الله عنها استشهدت فى خلافة عثمان سنة سبع وعشرين ، فهى قديمة الوفاة ، ثم إن لها حديثاً فى الغزو فى البحر — متفق عليه — بغير هذا اللفظ . وأظن أبا حاتم رحمه الله تكلم فى هلال بن ميمون من أجل روايته للحديث بهذا السياق ، فقال ابنه عبد الرحمن : « سألت أبى عن هلال بن ميمون الفلسطينى ، فقال : ليس بالقوى ، يكتب حديثه » كما فى « الجرح » (٩/٧٦) .

بلى ، وثقه ابن معين وابن حبان ، وقال النسائى : ليس به بأس . والرجل

مقل – فيما يظهر – فتفرده بهذه اللفظة المخالفة للثابت عن أم حرام رضى الله عنه ، يوجب التوقف عن حديثه هذا ، مع مراعاة ما فى اتصاله من النظر . والله أعلم .

الحديث السابع والسبعون :

« **قَنَت فى صلاة الصبح ، قال** (القائل : أنس) : **فسمعْتُه يدعو فى قنوته على الكفرة . قال : وسمعته يقول :** « **واجعل قلوبهم كقلوب نساء كوافر** » .

منكر . رواه البزار (٥٥٨) وأبو يعلى (٧/٢٦٨-٢٦٩) – واللفظ له – من طريق حماد بن زيد ، والطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (١/٢٤٤) – مختصراً – من طريق الحارث بن عبيد ، حدثنا حنظلة بن عبد الله السدوسى عن أنس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم . فذكره .

وقال البزار : « لا نعلمه بهذا اللفظ عن أنس إلا من حديث حنظلة » . وقال الهيثمى فى « كشف الأستار » : « قلت : القنوت فى « الصحيح » خلا الدعاء » . وقال فى « المجمع » (٢/١٣٩) : « رواه أبو يعلى والبزار ، وفيه حنظلة بن عبد الله (فى الأصل : عبيد الله) السدوسى ، ضعفه أحمد وابن المدينى وجماعة ، ووثقه ابن حبان » .

قلت : والصواب قول الجمهور . قال على بن المدينى : سمعت يحيى بن سعيد – وذُكِر حنظلة السدوسى – ، فقال : قد رأيته وتركته على عمد . قلت ليحيى : كان قد اختلط ؟ قال : نعم . وقال الميمونى عن الإمام أحمد : ضعيف الحديث . وقال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن حنظلة السدوسى ، فقال : حنظلة – ومد بها صوته – ثم قال : ذاك منكر الحديث ، يحدث بأعاجيب ، حدَّث عن أنس ، قيل : يا رسول الله : أينحنى بعضنا لبعض ، وعن أنس : أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو فى القنوت ، وعن شهر عن

ابن عباس ، كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فى الفجر . وضعَّفه . وقال ابن معين : تغير فى آخر عمره . وقال أيضا : ضعيف . وفى رواية ابن الدورقى عنه : ليس حديثه بشىء . وقال أبو حاتم : ليس بقوى . وقال النسائى : ضعيف . وتناقض ابن حبان ، فذكره أيضا فى « المجروحين » (٢٦٧/١) ، وقال : « اختلط بأخرة حتى كان لا يدرى ما يحدث ، فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير ، تركه يحيى القطان » .

(ثم) وجدت للحديث لفظا آخر عن حنظلة ، فرواه الحارث بن أبى أسامة (زوائده : ١٧٥) حدثنا العباس بن الفضل ثنا عبد الوارث عنه عن أنس قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة قنت بعد الركوع . فكان من دعائه : « **اللهم عذب كفرة أهل الكتاب الذين يحادون رسلك ، ويصدون عن سبيلك ، وألقِ بينهم العداوة والبغضاء** » . والعباس بن الفضل — شيخ الحارث — هو البصرى العبدى الأزرق ، وهو هالك . قال البخارى وأبو حاتم : ذهب حديثه . وقال ابن معين : كذاب خبيث . وضعَّفه ابن المدينى جداً . وتساهل ابن حبان ، فأدخله فى « الثقات » (٥١٠/٨-٥١١)،وقال : « يخطىء ويخالف » . ثم وجدته من حديث شعبة عن حنظلة عن أنس عند الخطيب (١٧٣/٨) بلفظ : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهراً بعد الركوع يدعو على هؤلاء » . والمتن ثابت ، واستغربه الخطيب من حديث شعبة عنه ، وفيه الكديمى وهو متهم .

(والصحيح) — فى هذا الحديث — وقفه على يحيى بن وثاب التابعى الثقة الجليل — رحمه الله — كما رواه ابن أبى شيبة (٤٤٣/١٠) عن أبى معاوية عن الأعمش عنه ، قال : سمعته يقول فى قنوته : « **اللهم عذب كفرة أهل الكتاب . اللهم اجعل قلوبهم على قلوب نساءٍ كوافر** » . وإسناده صحيح . ورواية الأعمش عن يحيى فى « الأدب المفرد » و« جامع الترمذى » و« سنن ابن ماجه ». كما فى ترجمة سليمان بن مهران الأعمش من « تهذيب الكمال » (٨٠/١٢).

(وقوله) — فى رواية الحارث —: « **اللهم عذب كفرة أهل الكتاب** ... » إلخ .

ثابت أيضا عن الفاروق عمر رضى الله عنه فى قنوته كما رواه عبد الرزاق (٣/١١٠-١١١) وابن أبى شيبة (٢/٣١٤-٣١٥) والطحاوى (١/٢٤٩-٢٥٠) والبيهقى (٢/٢١٠-٢١١) من طرق أكثرها صحيح - مطولة ومختصرة - ، أسوق اثنتين منها :

الأولى : رواية عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرنى عطاء أنه سمع عبيد ابن عمير يأثر عن عمر بن الخطاب فى القنوت أنه كان يقول : « اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ، والمسلمين والمسلمات ، وألف بين قلوبهم ، وأصلح ذات بينهم ، وانصرهم على عدوك وعدوهم . اللهم العن كفرة أهل الكتاب الذين يكذبون رسلك ، ويقاتلون أولياءك ، اللهم خالف بين كلمتهم ، وزلزل أقدامهم ، وأنزل بهم بأسك الذى لا ترده عن القوم المجرمين . بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثنى عليك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك . بسم الله الرحمن الرحيم . اللهم إياك نعبد ، ولك نصلى ونسجد وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخاف عذابك ، إن عذابك بالكفار ملحق[١٧] » اهـ .

الثانية : روايته أيضا عن معمر عن على بن زيد بن جدعان عن أبى رافع قال : صليت خلف عمر بن الخطاب الصبح فقنت بعد الركوع ، قال : فسمعته يقول : اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثنى عليك ولا نكفرك ، ونؤمن بك ونخلع ونترك من يفجرك ، اللهم إياك نعبد ، ولك نصلى ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، ونرجو رحمتك ونخاف عذابك ، إن عذابك بالكفارين (وفى النسخة ص : بالكفار) ملحق . اللهم عذب الكفرة ، وألق فى قلوبهم الرعب ، وخالف بين كلمتهم ، وأنزل عليهم رجزك وعذابك ، اللهم عذب كفرة

(١٧) آثرت لفظ عبد الرزاق لأن ابن جريج صرح بالتحديث عن عطاء ، فقد رواه ابن أبى شيبة - مختصراً - والبيهقى من طريقه ، ولم يصرح عندهما .

أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك ، ويكذبون رسلك ، ويقاتلون أوليائك ، اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ، والمسلمين والمسلمات ، وأصلح ذات بينهم ، وألف بين قلوبهم ، واجعل فى قلوبهم الإيمان والحكمة ، وثبتهم على ملة نبيك ، وأوزعهم أن يوفوا بالعهد الذى عاهدتهم عليه ، وانصرهم على عدوك وعدوهم إله الحق . واجعلنا منهم » وعلى بن زيد بن جدعان ضعيف كما فى « التقريب » (٤٧٣٤) لكنه ثابت من مجموع طرقه .

وقد قال الإمام النووى رحمه الله فى « الأذكار » (ص ٤٩) : « قال أصحابنا : وإن قنت بما جاء عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان حسناً ، وهو أنه قنت فى الصبح بعد الركوع فقال : » فذكره بنحو الرواية الثانية . ثم قال : « واعلم أن المنقول عن عمر رضى الله عنه : « اللهم عذب كفرة أهل الكتاب » ، لأن قتالهم فى ذلك الزمان كان مع كفرة أهل الكتاب ، وأما اليوم فالاختيار أن يقول : « عذب الكفرة » ، فإنه أعم . وقوله : نخلع : أى نترك ، وقوله : يفجرك ، أى : يلحد فى صفاتك ، وقوله : نحفد - بكسر الفاء -، أى : نسارع ، وقوله : الجِدّ - بكسر الجيم - ، أى : الحق ، وقوله : ملحق بكسر الحاء على المشهور ، ويقال : بفتحها ، ذكره ابن قتيبة وغيره وقوله : ذات بينهم أى : أمورهم ومواصلاتهم ، وقوله : والحكمة ، هى كل مانع من القبيح ، وقوله : وأوزعهم : أى : ألهمهم ، وقوله : واجعلنا منهم ، أى : ممن هذه صفته ...» إلخ .

قلت : وكذلك قال البيهقى (٢١١/٢) : « وروينا عن أبى عمرو بن العلاء أنه كان يقرأ فى دعاء القنوت : إن عذابك بالكفار ملحق - يعنى بخفض الحاء » . وكذلك قال ابن الأثير رحمه الله فى « النهاية » (٢٣٨/٤) - مادة (لحق) - : « فى دعاء القنوت « إن عذابك بالكفار مُلحق » الرواية بكسر الحاء : أى من نزل به عذابك ألحقه بالكفار . وقيل : هو بمعنى لاحق ، لُغةٌ فى لَحَق . يقال : لحقته وألحقته بمعنًى ، كتبعته وأتبعته . ويروى بفتح الحاء

على المفعول : أى أن عذابك يُلْحَق بالكفَّار ويصابون به » اهـ . وفيه رَدٌّ على الذين لا تستسيغ أذواقهم وعقولهم رواية اللفظة بكسر الحاء ، تعللاً بأن : « المُلحِق » هو الله عز وجل ! .

(وقد) ورد دعاء عمر مرفوعا من طريق ضعيفة ومرسلة ، ففى « مراسيل أبى داود » (٨٩) و « سنن البيهقى » (٢/٢١٠) من طريق معاوية بن صالح ، عن عبد القاهر ، عن خالد بن أبى عمران قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو على مضر إذ جاءه جبريل ، فأومأ إليه أن اسكت ، فسكت ، فقال : يا محمد ، إن الله لم يبعثك سبابا ولا لعانا ، وإنما بعثك رحمة ، ولم يبعثك عذابا ﴿ **ليس لك من الأمر شىء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فإنهم ظالمون** ﴾ قال : ثم علمه هذا القنوت : **اللهم إنا نستعينك** ... » الحديث ، حتى قوله : « **ملحق** » . وهذا إسناد ضعيف له علتان :

الأولى : جهالة عبد القاهر ، وهو ابن عبد الله ، ويقال : أبو عبد الله . قال الحافظ (٤١٤٣) : « مجهول » .

الثانية :الإرسال ، بل الإعضال فى غالب الأمر ، فإن خالد بن أبى عمران — وهو أبو عمر التجيبى التونسى قاضى إفريقية — ، لم يذكر له المزى فى « التهذيب » (٨/١٤٢) رواية عن أحد من الصحابة سوى عبد الله بن الحارث ابن جزء ، وسائر حديثه عن التابعين أمثال سالم بن عبد الله بن عمر ، وسليمان ابن يسار وعروة وعكرمة ونافع وغيرهم . نعم ، ذكر روايته عن عبد الله بن عمر ، لكن قال : « ولم يسمع منه »[١٨] .

---

(١٨) وهى رواية ابن المبارك (٤٣١) وعنه الترمذى (٣٥٠٢) وغيره عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن زحر عن خالد عن ابن عمر مرفوعا بدعاء القيام من المجلس وهى رواية مرجوحة ، فقد رواه بكر بن مضر — وهو ثقة ثبت — عن ابن زحر ، ورواه ابن لهيعة عن خالد ، وأبو صالح عن الليث عن خالد به — بإثبات نافع بين خالد وابن عمر ، وهو الصحيح . ويحيى بن أيوب صدوق حسن الحديث ، له بعض الأوهام =

والثابت فى نزول هذه الآية : ما رواه البخارى (٤٥٥٩) من طريق سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رفع رأسه من الركوع فى الركعة الآخرة من الفجر يقول : « **اللهم العن فلانا وفلانا وفلانا** » بعدما يقول : « **سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد** » فأنزل الله ﴿ **ليس لك من الأمر شيء** – إلى قوله – **فإنهم ظالمون** ﴾ . وروى أيضا (٤٥٦٠) من طريق الزهرى عن سعيد بن المسيب وأبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لأحد قنت بعد الركوع ، فربما قال ، إذا قال : « **سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد** » : « **اللهم أنج الوليد بن الوليد ، وسلمة بن هشام ، وعياش بن أبى ربيعة . اللهم اشدد وطأتك على مضر واجعلها سنين كسنى يوسف** » يجهر بذلك . وكان يقول فى بعض صلاته فى صلاة الفجر : « **اللهم العن فلانا وفلانا** – لأحياء من العرب – حتى أنزل الله ﴿ **ليس لك من الأمر شيء** ﴾ الآية . وقد أورد الحافظ ابن كثير رحمه الله هذين الحديثين – بنحوهما – وغيرهما عند تفسير آل عمران (٩٩) من « تفسيره » (٤٠٢/١–٤٠٣) وذكر عقب ذلك مناسبة أخرى لنزول الآية ، فانظره إن شئت .

ملاحظات مختصرة :

الأولى : أن القنوت فى النوازل من السنن المؤكدة عند أهل الحديث وجمهور الفقهاء .

الثانية : أنه لا يختص بصلاة الصبح وحدها ، فقد ثبت ذلك – كما رأيت – وثبت أيضا فى الصبح والظهر والعشاء . فعله أبو هريرة ثم قال : « لأنا أشبهكم صلاةً برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » . وثبت أيضا فى الصبح والمغرب .

= والمناكير . والله أعلم .

رواه مسلم وغيره عن البراء . وثبت في الصلوات الخمس جميعها . رواه أبو داود والدارقطني وغيرهما عن ابن عباس ، وإسناده جيد .

الثالثة : أن قنوت عمر – رضى الله عنه – يسمى الشطر الثانى منه : السورتين – سورتى الخَلع والحَفد – قال ميمون بن مهران رحمه الله : « فى قراءة أبى بن كعب : اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثنى عليك ولا نكفرك ، ونخلع ونترك من يفجرك . اللهم إياك نعبد ولك نصلى ونسجد وإليك نسعى ونحفد . نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك بالكفار ملحق » . وكذلك قال حماد بن سلمة رحمه الله : قرأنا فى مصحف أبى بن كعب : اللهم إنا نستعينك ... الأثر بنحوه . وأخرج ابن نصر عن ابن إسحاق قال : قرأت فى مصحف أبى بن كعب بالكتاب الأول العتيق : بسم الله الرحمن الرحيم قل هو الله أحد – إلى آخرها – بسم الله الرحمن الرحيم قل أعوذ برب الفلق – إلى آخرها – بسم الله الرحمن الرحيم قل أعوذ برب الناس – إلى آخرها – بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ... الأثر وبوب على ذلك وغيره كثير ، الإمام السيوطى رحمه الله فى « الدر » : (ذكر ما ورد فى سورة الخلع وسورة الحفد) (٦/٤٢٠:٤٢٢) فانظره . وللقنوت بالسورتين شأن عظيم عند كثير من السلف كما تراه فى مصنفى ابن أبى شيبة وعبد الرزاق و « قيام الليل » لابن نصر مع ما أحلنا عليه القارىء من نقول السيوطى . وبالغ بعض أهل الحديث فى شأنه ، فقال عبد الله بن داود الخريبى الكوفى – رحمه الله – : « من لم يقنت به بالسورتين ، فلا يصلى خلفه » كما فى « بداية المجتهد » لابن رشد رحمه الله (٩٦/١).

الرابعة : أن الدعاء فى قنوت النازلة لا يكون بالتشهى ، ولا كيفما اتفق ، بل باتباع الوارد الثابت – قدر الاستطاعة – ويتضمن لزاما الدعاء لقوم والدعاء على آخرين . لقول أبى هريرة فى حديث البخارى المتقدم ، وفى رواية ابن حبان : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقنت فى صلاة الصبح إلا أن يدعو لقوم أو يدعو على قوم » . ولقول أنس رضى الله عنه : « أن النبى

صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يقنت إلا إذا دعى لقوم أو دعى على قوم » .
قال صاحب « التنقيح » : « وسند هذين الحديثين صحيح ، وهما نص فى أن القنوت مختصٌ بالنازلة » . وصححهما أيضا الحافظ رحمه الله فى « الدراية » .
انظر « الضعيفة » (٣/٣٨٧-٣٨٨) .

الخامسة : أن قنوت عمر رضى الله عنه ، ورد عن غيره من الصحابة كعثمان وعلى بأسانيد لا تثبت .

(وبعد) فإن مما يؤسف له أن كثيراً من الناس لا يفطنون - ومنهم من ينكر أن يكون المسلمون فى نازلة الآن ! والنوازل قد حاقت بالعالم الإسلامى أجمع ، فلم تكد بقعة منه تسلم . والمستمسكون بحبل الله ينالهم النصيب الأوفى من العذاب والتنكيل والتشريد والاعتقال والإبادة كما لا يخفى على أحد .

فالدعاء لهؤلاء المستضعفين من المسلمين فى السجود وقيام الليل والقنوت من أجلهم من أدنى الواجبات التى بمقدور الجميع أن يقدمها لهم فهى أخف على النفوس التى يضن أصحابها أن يشروها لبارئها تبارك وتعالى ظفراً بجواره فى جنة الخلد ، فماذا بقى إذاً لم نبخل به ؟! وقد قال المعصوم صلى الله عليه وآله وسلم : « **إنما ينصر الله هذه الأمة بضعيفها ، بصلاتهم ودعوتهم وإخلاصهم** » . **وقال** : « **ابغونى فى ضعفائكم فإنما ترزقون وتنصرون بضعفائكم** » . والمشاهد أن المسلمين الآن قد ألهتهم مطالب الحياة وتحصيل الدنيا والسعى من أجلها ، واللهو واللعب فيها - بل قد أُلهوا عمداً بناء على تخطيط خبيث كما يعلم الفطناء - عن التفكير فى فك رقابهم - أولاً - واستنقاذ إخوانهم المنكوبين بالدعاء والدعوة والبذل ، فمتى نفلح ونحن لا نعيش إلا من أجل أنفسنا ؟ نسأل الحق تعالى أن يرزقنا الإيثار والكد لصالح هذا الدين والقنوت من أجل المعذبين المزلزلين فى أرجاء الأرض من أجل العقيدة وفى سبيل الحق العلى الكبير . آمين .

، **الحديث الثامن والسبعون :**

« كان يَدَّهِنُ بالزيت غير المقتت عند الإحرام » .

منكر . رُوِى من حديث ابن عمر وابن عباس من نفس الوجه .

أولاً : حديث ابن عمر :

رواه الإمام أحمد (٢/٢٥،٢٩،٥٩،٧٢،١٤٥) وأبو عبيد فى « الغريب » (١/٢٢٦-٢٢٧) وابن أبى شيبة (الجزء المفقود ص ٣٩٨) والترمذى (٩٦٢) من طرق عن حماد بن سلمة عن فرقد السبخى عن سعيد بن جبير عنه مرفوعا به . وعند أبى عبيد : « عن الحسن أو سعيد بن جبير » . وقال الترمذى : « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث فرقد السبخى عن سعيد بن جبير ، وقد تكلم يحيى بن سعيد فى فرقد السبخى ، وروى عنه الناس » . وكذلك أورده الذهبى فى « الميزان » (٣/٣٤٦) فى جملة ما استنكر عليه . وهو ضعيف ، ضعفه الجمهور ، ووثقه ابن معين - فى رواية - وتكلم فيه فى عدة روايات عنه . وقال الحافظ فى « التقريب » (٥٣٨٤) : « صدوق عابد لكنه لين الحديث كثير الخطأ » .

ثانياً : حديث ابن عباس :

رواه أبو نعيم (٣/٤٩) والبيهقى (٥/٥٨) من طريقين عن حماد بن سلمة به ، عن ابن عباس . وقال البيهقى : « ورواه الأسود بن عامر شاذان عن حماد ابن سلمة عن فرقد عن سعيد عن ابن عمر » . قلت : كأنه يجعل الاختلاف فيه من أبى سلمة الخزاعى - راويه عن حماد عنده - ، وهو ثقة حافظ إمام ، والأشبه أنه ممن دونه ، فقد رواه الإمام أحمد - فى أحد المواضع المذكورة - عنه عن حماد كرواية الجماعة . أما راويه عن حماد عند أبى نعيم ، فهو مسلم ابن إبراهيم الفراهيدى ، رواه من ثلاث طرق عنه ، فجعله أيضا من مسند

ابن عباس ، ومسلم ثقة حافظ لكن الوهم لاينفك عنه بشر، لا سيما والجادة هى رواية ابن جبير عن ابن عباس ، ثم وجدته فى « الأخلاق » لأبى الشيخ (ص ١٥٠) من طريق مسلم عن حماد به على الصواب . على أن الحمل على فرقد أولى لأنه ضعيف كما تقدم .

(والصحيح) عن سعيد بن جبير وقف الحديث على ابن عمر رضى الله عنهما ، فقد رواه ابن أبى شيبة أيضا عن وكيع قال : ثنا سفيان عن منصور عن سعيد بن جبير عنه : « أنه كان يدهن بالزيت عند الإحرام » . وإسناده صحيح غاية ، وهو على شرطهما . ثم وجدته اليوم عند البخارى (١٣٥٧) - بزيادة - ، فرواه عن محمد بن يوسف (وهو الفريابى) حدثنا سفيان عن منصور عن سعيد بن جبير قال : « كان ابن عمر رضى الله عنهما يدهن بالزيت » فذكرته لإبراهيم (القائل : منصور) قال : ما تصنع بقوله ؟ حدثنى الأسود عن عائشة رضى الله عنها قالت : « كأنى أنظر إلى وبيص الطيب فى مفارق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو محرم » .

ثم روى (١٥٣٩) من طريق الإمام مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها قالت : « كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لإحرامه حين يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت » . وهو فى « الموطأ » (٣٢٨/١) وقال الحافظ فى « الفتح » (٤٦٥/٣) - عند قوله فى الأثر : « يدهن بالزيت » : « أى عند الإحرام بشرط أن لا يكون مطيباً ، كما أخرجه[١٩] الترمذى من وجه آخر عنه مرفوعا ، والموقوف عنه أخرجه ابن أبى شيبة وهو أصح ، ويؤيده ما تقدم فى كتاب الغسل من طريق محمد بن المنتشر أن ابن عمر قال : « لأن أطلى بقطران أحبُّ إلَيَّ من أن أتطيب ثم أصبح محرما » . وفيه إنكار عائشة عليه ، وكان ابن عمر يتبع فى ذلك أباه فإنه كان يكره استدامة الطيب بعد الإحرام كما سيأتى ، وكانت عائشة تنكر عليه ذلك . وقد روى سعيد بن منصور من طريق عبد الله

---

(١٩) واستدل على هذا الشرط - عفا الله عنه - دون أن يبين ضعف رواية الترمذى وإعلالها بفرقد مع مخالفته للثقات . فقد يفهم البعض من قوله : « وهو أصح » أنها ثابتة .

ابن عبد الله بن عمر أن عائشة كانت تقول : « لا بأس بأن يمس الطيب عند الإحرام » قال : فدعوت رجلاً وأنا جالس بجنب ابن عمر فأرسلته إليها وقد علمت قولها ولكن أحببت أن يسمعه أبى ، فجاءنى رسولى فقال : إن عائشة تقول : لا بأس بالطيب عند الإحرام فأصب ما بدالك . قال : فسكت ابن عمر . وكذا كان سالم بن عبد الله بن عمر يخالف أباه وجده فى ذلك لحديث عائشة ، قال ابن عيينة : « أخبرنا عمرو بن دينار عن سالم أنه ذكر قول عمر فى الطيب ثم قال : قالت عائشة » فذكر الحديث ، قال سالم : سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أحق أن تتبع » . وقال – فى قول إبراهيم لمنصور : « فقال : ما تصنع بقوله » يشير إلى ما بينته ، وإن كان لم يتقدم إلا ذكر الفعل ، ويؤخذ منه أن المفزع فى النوازل إلى السنن وأنها مستغنى بها عن آراء الرجال وفيها المقنع » . وانظر شرحه – رحمه الله – لحديث عائشة ، وجوابه عن شبهات المخالفين له وتأويلاتهم حتى (ص ٤٦٧) . وانظر أيضا روايات شتى لحديث عائشة فى « جامع الأصول » لابن الأثير الجزرى رحمه الله (٣/٣١:٣٥) بتعليقات الشيخ عبد القادر الأرنؤوط حفظه الله . وانظر أيضا « التمهيد » للحافظ ابن عبد البر (١٩/٢٩٦ : ٣٠٩) .

الحديث التاسع والسبعون :

« لأن أمشى على جمرة أو سيف ، أو أخصف نعلى برجلى ، أحبُّ إلَىَّ من أن أمشى على قبر مسلم ، وما أبالى أوسط القبور قضيت حاجتى أو وسط السوق » .

ضعيف .. رواه ابن ماجه (١٥٦٧) من طريق المُحَارِبِّى ، عن[٢٠] الليث

(٢٠) هكذا بالعنعنة عنده ، وجاء فى « مصباح الزجاجة » : « حدثنا الليث بن سعد » . وما أراه صوابا .

ابن سعد ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الخير مرثد بن عبد الله اليزني ، عن عقبة بن عامر مرفوعا به . وهو في « الجامع الصغير » (٧٢٠٧) مرموزاً له بالضعف ، وهو الحق ، صح الرمز عن الإمام السيوطي أم لم يصح ، فهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح ، لكن عبد الرحمن بن محمد المحاربي مدلس ، وقد عنعنه . وقد أورده الحافظ رحمه الله في « طبقات المدلسين » (٨٠) في المرتبة الثالثة ، وقال : « وصفه العقيلي بالتدليس » . وقال في « التقريب » (٣٩٩٩) : « لا بأس به وكان يدلس ، قاله أحمد » .

قلت : والأعدل في حقه قول الحافظ الذهبي رحمه الله في « الكاشف » (١٦٣/٢) : « ثقة يغرب » ، فإنه أشبه بمجموع كلام النقاد فيه . ولكن الذي يخشى أن يكون قد دلسه عن مجروح مرغوب[21] عنه، ولم يسمعه هو من الليث ، فإن طريق : « الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير مرثد بن عبد الله اليزني عن عقبة بن عامر رضي الله عنه » ، مذكور عند أهل العلم بالحديث في : « أصح الأسانيد » ، وخَصَّه بعضهم بالمصريين . فيبعد – بعد ذلك – أن يكون هذا الحديث من صحيح حديث الليث رحمه الله ثم يرغب عنه الشيخان ، بل الأئمة الثلاثة : أبو داود والنسائي والترمذي ، بل ابن حبان في « صحيحه » والحاكم في « مستدركه » ، بل الإمام أحمد في « مسنده » ، بل الطبراني في « معجمه الكبير » – مع أنه جمع فيه أحاديث عقبة ، فأَوْعَى ! وبعد ذلك يتفرد به ابن ماجه في « سننه » وهي أدنى الكتب الستة مرتبة ، وأكثرها ضعيفاً . وغرائب ومناكير . أما احتمال فواته جميع الأئمة المتقدم ذكرهم ، فهو من البُعد بمكان ! نعم ، صحح الحديث غير واحد جرياً على ظاهر حال رجاله .

---

(٢١) ومن أجل التدليس ، أورد له العقيلي في « الضعفاء » (٣٤٧/٢–٣٤٨) حديثين أولهما رواه عن معمر ، فأنكر الإمام أحمد أن يكون سمع منه ، واستفظع الحديث . والثاني عن عاصم الأحول ، واحتمل أن يكون المحاربي قد دلسه عن سيف بن محمد – ابن أخت سفيان – ، وكان كذابا .

١ – فقال الحافظ المنذرى رحمه الله فى « الترغيب » (٧٢١/٤) : « رواه ابن ماجه بإسناد جيد » .

٢ – وقال الحافظ البوصيرى رحمه الله فى « مصباح الزجاجه » (٥١٢/١) : « هذا إسناد صحيح رجاله ثقات : محمد بن إسماعيل (يعنى ابن سمرة شيخ ابن ماجة) وثقه أبو حاتم والنسائى وابن حبان ، وباقى رجال الإسناد على شرط الشيخين ، فقد احتجا بجميع رواته . ولم يتفرد به محمد بن إسماعيل بن سمرة ، فقد رواه أبو يعلى الموصلى فى « مسنده » : حدثنا حفص بن عبد الله أبو عمر الحلوانى حدثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربى ، فذكره بزيادة . وله شاهد من حديث أبى هريرة رواه مسلم والنسائى وابن ماجه . ورواه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى من حديث أبى مرثد الغنوى » اهـ .

قلت : الحديثان المذكوران فى الجلوس على القبر لا المشى عليه ، ولا يشهدان لسائر الحديث .

أما حديث أبى هريرة ، فلفظه عند مسلم (٦٢/٣) : « **لأن يجلس أحدكم على جمرة فتُحرِق ثيابه ، فتخلص إلى جلده ، خير له من أن يجلس على قبر** » .

وأما حديث أبى مرثد ، فلفظه عنده : « **لا تجلسوا على القبور ، ولا تصلوا إليها** » . وفى رواية : « **لا تصلوا إلى القبور ، ولا تجلسوا إليها** » . ولفظ الحديثين فى « السنن » بنحو هذا أيضا . والشيخان – وإن احتجا برجال هذا الإسناد باستثناء شيخ ابن ماجه – إلا أنهما لم يخرجا للمحاربى[٢٢] عن الليث

(٢٢) ثم اكتشفت أنهما لم يحتجا به . قال الحافظ فى « الهدى » (ص ٤٣٩) : « ليس له فى البخارى سوى حديثين متابعة قد نبهنا على أحدهما فى ترجمة زكريا بن يحيى أبى السكين وعلى الثانى فى ترجمة صالح بن حيان . وروى لم الجماعة » . قلت : لم أجد له سوى حديث واحد رواه له مسلم فى « البيوع » (٤٤/٥–٤٥) متابعة أيضا . فالله أعلم .

ابن سعد شيئاً . والله أعلم .

٣ - وقال الشيخ الألبانى حفظه الله فى « صحيح الجامع » (٦/٥) : « صحيح » وقال فى « أحكام الجنائز » (ص ٢٠٩) : « رواه ابن أبى شيبة (٢٢٣/٤) وابن ماجه ... » كذا قال ، وسيأتى أنه عند ابن أبى شيبة **موقوفا** على عقبة ، لا مرفوعا كما يفهم من ظاهر صنيعه عفا الله عنه .

أما فى « الإرواء » (٦٣) - فأورد إسناد ابن ماجه كله وقال : « وهذا سند صحيح رجاله كلهم ثقات ، والمحاربى اثنان : عبد الرحمن بن محمد ، وابنه عبد الرحيم ، وهو المراد هنا . وكلاهما ثقة إلا أن الأب وصفه أحمد بالتدليس . والحديث قال المنذرى فى « الترغيب » (١٨٩/٤) : « إسناده جيد » . وقال البوصيرى فى « الزوائد » : « إسناده صحيح » اهـ[٢٣] وفيه أمور :

الأول : أن عطفه رواية ابن ماجه على رواية ابن أبى شيبة يوهم أن الحديث عندهما معاً مرفوعا أو موقوفاً ، وليس الأمر كذلك . وهو عَين ما أخذه على الحافظ ابن حجر رحمه الله عند كلامه على حديث : « **إياكم وهاتين الكعبتين** » ... » المتقدم فى الرقم (٦١) ، وتقدم لذلك وهم مماثل عند حديث : « **الجنة حرام على كل فاحش أن يدخلها** » المخرج فى القسم الأول من الكتاب (٢٠) .

الثانى : قوله : « والمحاربى اثنان عبد الرحمن بن محمد وابنه عبد الرحيم ، وهو المراد هنا » . ولا أدرى ما حجته فى ترجيح أن المحاربى المراد فى هذا الإسناد هو عبد الرحيم الابن لا عبد الرحمن الأب مع أن كل الدلائل تشير إلى ضد ذلك ، فمنها :

---

(٢٣) ثم وجدت الحافظ الذهبى رحمه الله رواه فى ترجمة المحاربى من « السير » (١٣٨/٩) من طريق على بن حرب الموصلى عنه ، وقال : « إسناده صالح » اهـ فهذا دليل على أنه معروف بتفرده بهذا الحديث .

أن نسبة المحاربى إذا أطلقت لتبادر إلى الأذهان أنه : « عبد الرحمن بن محمد » وهو أشهر من ابنه بكثير عند المحدثين .

* وأن محمد بن إسماعيل بن سمرة – شيخ ابن ماجه – وعبد الرحيم بن عبد الرحمن المحاربى رغم تباعد سنتى وفاتيهما إلا أن كليهما من العاشرة . ومن المستبعد عادة أن يكون الرجل وشيخه من طبقة واحدة .
* وأن الناظر فى ترجمة ابن سمرة من « تهذيب الكمال » (ق ١١٧٤) يجد أن الحافظ المزى رحمه الله ذكر روايته عن عبد الرحمن المحاربى لا ابنه .
* وأنه فى ترجمة عبد الرحيم (ق ٨٢٨) لم يذكر له رواية عن الليث ، ولا رواية لابن سمرة عنه .
* وأنه فى ترجمة الليث بن سعد (ق ١١٥٣) لم يذكر لعبد الرحيم رواية عنه .
* وأن الحافظ ابن حجر رحمه الله قال فى ترجمة عبد الرحيم من « التهذيب » (٣٠٧/٦) : « وعنه البخارى . وروى ابن ماجه عن أبى كريب عنه ، وأبو بكر بن أبى شيبة ... » فذكر جماعة على وجه الاستقصاء ، لم يذكر فيهم ابن سمرة .
* وأن الحافظ البوصيرى رحمه الله – بصدد بيان أن ابن سمرة لم يتفرد به عن شيخه – قال : « ... فقد رواه أبو يعلى الموصلى فى « مسنده » : حدثنا حفص بن عبد الله أبو عمر الحلوانى حدثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربى ، فذكره بزيادة » كما تقدم عنه .

فكأن الشيخ – حفظه الله – استبعد أن يروى عبد الرحمن المحاربى (وهو من التاسعة ، توفى ١٩٥) عن الإمام الليث (من السابعة،توفى ١٧٥) مع قصر المدة بين وفاتيهما ، فاكتفى بذلك . والحق أن أمر مراعاة الوفيات غير مطرد ، فإن الشيخ قد يُعَمَّر فتتقارب سنة وفاته من سنى وفيات الرواة عنه . فالعبرة بالطبقات ، وأن يكون بين الرجل وشيخه طبقتان فى المعتاد ، والأمر ههنا كذلك . على أن الشيخ – حفظه الله – قد توقف عن تصحيح حديث

فيه عنعنة المحاربى ، وقال : « فلا أقل من أن يصلح للاستشهاد به » كما فى « الصحيحة » (٤٦٩) . وصدق عفا الله عنه .

وبعد ، (فالثابت) – إن شاء الله – أن هذا الحديث إنما هو من قول عقبة ابن عامر رضى الله عنه موقوفا عليه – لا من حديثه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم – كما رواه ابن أبى شيبة (٣/٣٣٨) بإسناد كالشمس عن شبابة (وهو ابن سوار المدائنى) عن الليث به ، ولفظه : « **لأن أطأ على جمرة أو على حد سيف حتى يخطف** (كذا) **رجلى أحب إلَىَّ من أن أمشى على قبر رجل مسلم . وما أبالى أفى القبور قضيت حاجتى أم فى السوق بين ظهرانيه والناس ينظرون** » . ثم أعاده (٣/٣٣٩) مختصراً ، مقتصراً على الشطر الثانى . وهذا إسناد صحيح متصل ليس فيه شبهة انقطاع أو تدليس ، وشبابة رجحه الحافظ رحمه الله فى « التقريب » (٢٧٣٣) على المحاربى إذ قال فيه : « ثقة حافظ ، رمى بالإرجاء » بينما قال فى المحاربى : « لا بأس به » التى لا تفيد أكثر من أن من قيلت فيه حسن الحديث ، مع أرجحية قول الذهبى فيه كما تقدم والإسناد على شرط مسلم ، فقد أخرج – رحمه الله – لشبابة عن الليث كما فى « تهذيب الكمال » (١٢/٣٤٤) ، فإن كان احتجاجا ، فهو كما ذكرت . فهذا ما أدانى إليه حبى وشغفى وفَهمى لهذا العلم الشريف فإنما احتكمت إلى قواعده وأصوله ، وإذا ظهر لطالب علم صغير مثلى ما خفى على هؤلاء الشُمّ العوالى ، فكان ماذا ؟! اللهم إن كان هذا حقاً فبفضلك وحدك لا شريك لك . وإن كانت الأخرى فإنى أتوب إليك لا إلى فلان وفلان ، فلك الملك ، ولك الحمد .

الحديث الثمانون :

« **للمؤمن أربعة أعداء : مؤمن يحسده ، ومنافق يبغضه ، وشيطان يضله ، وكافر يقاتله** » .

ضعيف جداً . رُوِى من حديث أبى هريرة – من وجهين عنه – ، وابن عمر ، وأنس بنحوه بزيادة .

أولاً : حديث أبى هريرة :

الوجه الأول : رواه الديلمى من طريق صخر بن محمد الحاجبى أبى حاجب حدثنا خالد الواسطى عن حصين بن عبد الرحمن عن أبى وائل عنه مرفوعا به . أفاده محققا « الفردوس » (٣/٣٦٧) وصخر هذا هالك . قال الخليلى وابن طاهر : كذاب . وقال ابن عدى : حدَّث عن الثقات بالبواطيل . وقال الدارقطنى : متروك الحديث . وقال – فى موضع آخر – : يضع الحديث على مالك والليث ونظرائهما من الثقات . وبنحو ذلك قال الحاكم وأبو نعيم والنقاش . والحديث ، قال فى « ضعيف الجامع » (٥/٢٩) : « ضعيف جداً » . وأحال على « **فيض القدير** » . وفيه (٥/٢٩٢–٢٩٣) : « وخالد الواسطى مجهول ، وحصين بن عبد الرحمن ، قال الذهبى : نسى وشاخ . وقال النسائى : تغير » . قلت : خالد هو ابن عبد الله ثقة حافظ[٢٤]، فالمناوى رحمه الله ذهب وهمه إلى خالد بن يزيد الواسطى الذى قال فيه أبو حاتم : مجهول ، وليس هو الراوى عن حصين .

الوجه الثانى : رواه تمام فى « فوائده » (الروض البسام : ٢١) من طريق السرى بن عاصم : نا إبراهيم بن هراسة – وكان يحيى بن معين يقول : ثقة – نا أبو معشر المدنى عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عنه مرفوعا به ، ولفظه : « **المؤمن موكل به أربعة : منافق يؤذيه ، وفاسق يبغضه ، وكافر يقاتله ، وشيطان يكيده** » . قال محققه – حفظه الله –: « هذا حديث موضوع ، السرى بن عاصم كذبه ابن خراش ، وقال ابن معين : يسرق الحديث . واتهمه النقاش (لسان الميزان : ٣/١٢) ، وإبراهيم تركه البخارى ، وأبو حاتم

---

(٢٤) وهو ممن سمعوا من حصين قبل تغيره كما نص عليه الحافظ فى « الهدى » (ص ٤١٧) .

والنسائى ، وكذبه أبو داود والعجلى (اللسان : ١/١٢١-١٢٢) . ولم أرَ من ذكر توثيق ابن معين له ، وأظنه من أكاذيب السرى ، والحديث لا ينفك عن وضع أحدهما . وأبو معشر اسمه ، نجيح بن عبد الرحمن ، ضعيف كما فى التقريب ، والقاسم (يعنى ابن موسى بن الحسن بن موسى شيخ شيخَىْ تمام) ذكره الخطيب فى « تاريخه » (١٢/٤٣٥) ولم يحك فيه جرحا ولا تعديلا » اهـ .

قلت : وأعاد ترجمته أيضا فى (١٢/٤٤٤) . وترجم له ابن عساكر (١٤/٣٧٤-٣٧٥) ووهم الخطيب فى جعله اثنين . وترجم له أيضا أبو الشيخ فى « الطبقات » (٣/٧٧) وأبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (٢/١٥٩-١٦٠) إلا أن أبا الشيخ رحمه الله سماه : « القاسم بن محمد بن الحسن بن موسى » . وهو هو . والظاهر أنه صدوق لكثرة شيوخه والرواة عنه ، وتعدد رحلاته ، ووصف أبى محمد عبد الله بن أحمد بن جعفر الفرغانى فى « تاريخه » إياه بقوله : « وكان من أهل العلم ، قد كتب عنه بالشام والجبل وديار ربيعة ومضر ... » إلخ ، كما حكاه عنه ابن عساكر . والله أعلم .

ثانياً : حديث ابن عمر :

قال الحافظ العراقى رحمه الله فى ترجمة : « أحمد بن محمد السماعى » من « ذيل الميزان » (١٥١) : « ...وروى أحمد بن نصر بهذا الإسناد (يعنى : عن موسى بن عيسى بن يزيد بن حميد عنه عن عمران بن زياد عن أبى قرة موسى بن طارق عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا : للمؤمن أربعة أعداء ... » الحديث . قال الدارقطنى : هذا باطل » . وذكر له الحافظ رحمه الله فى « اللسان » (١/٣٠٢-٣٠٣) حديثا آخر - أورده العراقى أيضا - عن السماعى بهذا الإسناد ، وقال : « قال الدارقطنى فى « الغرائب » : هذا منكر باطل لا يصح عن مالك ولا عن أبى قرة . والسماعى وعمران بن زياد مجهولان » اهـ .

ثالثاً : حديث أنس :

علقه السمرقندى فى « تنبيه الغافلين » (ص ٢٢٥) ، فقال : « وللمؤمن أيضا أعداء سوى الشيطان كما روى أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : المؤمن بين خمس شدائد : مؤمن يحسده ، ومنافق يبغضه ، وعدو يقاتله ، وشيطان يضله ، ونفس تغويه » . وقال الحافظ العراقى : « رواه أبو بكر بن لال فى « مكارم الأخلاق » من حديث أنس بسند ضعيف » . وقال ابن السبكى فى « طبقات الشافعية » (٣٣٣/٦) : « لم أجد له إسناداً » ، كما فى « تخريج الإحياء » (٢٤٥٠) . قلت : بل إسناده ضعيف جداً، فقد ذكره المتقى الهندى فى « كنز العمال » (١٦١/١) بنحوه ، بلفظ : « وكافر يقاتله ، ونفس تنازعه ، وشيطان يضله » ، وقال : « رواه ابن لال عن أبان عن أنس » . وأبان هو ابن أبى عياش البصرى العبدى ، وهو متروك كما فى « التقريب » (١٤٢) ، وكان شعبة يرميه بالكذب . ولا نأمن أن يكون فى الطريق إليه من هو مثله أو شر منه . فهذا مثال للأحاديث الواهية الكثيرة التى أجمل الحافظ العراقى – رحمه الله – فيها القول .

(والثابت) وقف هذا الحديث على أبى أمامة – صُدَىّ بن عجلان – الباهلى رضى الله عنه – كما رواه الفريابى فى « صفة النفاق » (٦٩) من طريق أسد ابن موسى الأموى ، وابن عساكر (٣٠١/٨) – واللفظ له – من طريق عمار ابن عبد الجبار المروزى قالا : حدثنا الفرج بن فضالة عن لقمان بن عامر أنه سمع أبا أمامة الباهلى يقول : « المؤمن فى الدنيا بين أربعة : بين مؤمن يحسده ، ومنافق يبغضه ، وكافر يقاتله ، وشيطان قد توكل به » . وإسناده حسن . والفرج مستقيم الحديث فى الشاميين خاصة . راجع الحديث المتقدم فى الرقم (٥٤) ففيه تفصيل فى هذا الأمر .

(وروى) الرافعى رحمه الله فى « التدوين » (٤١٦/٣) من طريق أبى معين

الرازى الحافظ ثنا صفوان بن صالح ثنا هشام بن يزيد قال : « يغدو المؤمن بين أربعة : كافر يجاهده ، ومؤمن يحسده ، ومنافق يبغضه ، وشيطان يضله » .
وهشام هذا كأنه شامى ، لكننى لم أجد له ترجمة حتى الساعة ، ولم يذكره الحافظ المزى ضمن شيوخ صفوان بن صالح الدمشقى فى « التهذيب » ، ومظنة ترجمته « تاريخ دمشق » لكن أكثر التراجم المبدوءة بحرف « الهاء » واقعة فى الجزء الساقط من النسخة الظاهرية الموجودة حالياً . ولعله مرَّ عَلَيَّ عن هشام هذا فى غير « التدوين » . فالله أعلى وأعلم .

الحديث الحادى والثمانون :

« لم يزل أمر بنى إسرائيل معتدلاً حتى نشأ فيهم المولدون أبناء سبايا الأمم ، فقالوا بالرأى فضلوا وأضلوا » .

ضعيف . رُوِى من حديث عبد الله بن عمرو ، وواثلة بن الأسقع ، وأبى هريرة ، وعائشة .

أولاً : حديث ابن عمرو ، من ثلاث وجوه عنه :

الأول : من رواية هشام بن عروة عن أبيه عنه به . رواه البزار (١٦٦) من طريق قيس بن الربيع عن هشام به ، وقال : « لا نعلم أحداً قال : عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن عمرو الإقيس ، ورواه غيره مرسلاً » . قلت : كأنه - رحمه الله - يعنى : موقوفا ، فقد وجدت لذلك نظائر فى كلام غير واحد من الأئمة منهم البخارى وابن النجار وكذلك يستخدمون لفظة : « موصول » بمعنى : « مرفوع » . انظر آخر الحديث الحادى والخمسين عن أبى حاتم الرازى . وستأتى روايتان إحداهما موقوفة على ابن عمرو ، والأخرى على عروة من رواية جمع من الثقات وغيرهم عن هشام عنه به . وقيس بن الربيع ضعيف ، قال الحافظ رحمه الله فى « التقريب » (٥٥٧٣) : « صدوق تغير لما كبر ، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدَّث به » . وقال الهيثمى

(١٨٠/١) : « رواه البزار ، وفيه قيس بن الربيع ، وثقه شعبة والثورى ، وضعفه جماعة . وقال ابن القطان : هذا إسناد حسن » . قلت : بل ضعيف أو واهٍ . الثانى : من رواية الأوزاعى عن عبدة بن أبى لبابة عنه . رواه ابن ماجه (٥٦) : « حدثنا سويد بن سعيد ثنا ابن أبى الرجال عن عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعى ... » فذكره وهذا إسناد ضعيف له ثلاث علل :

الأولى : ضعف سويد بن سعيد ، قال الحافظ (٢٦٩٠) : « صدوق فى نفسه إلا أنه عمى فصار يتلقن ما ليس من حديثه ، فأفحش فيه ابن معين القول » . ويستثنى من هذا الإطلاق ، رواية أبى زرعة الرازى عنه ، وكل من ثبت أنه كان يتتبع أصوله . وكان الإمام أحمد ينتخب لابنه عبد الله من حديثه . فما هو حُجة ولا مُطَّرح بإطلاق . والله أعلم .

الثانية : الاختلاف فى شيخه عبد الرحمن بن أبى الرجال . فوثقه أحمد وابن معين وغيرهما . وقال البرذعى : قلت - يعنى لأبى زرعة - : حارثة وعبد الرحمن ابنا أبى الرجال ؟ فقال : عبد الرحمن أشبه ، وحارثه واهٍ ، وعبد الرحمن أيضا يرفع أشياء لا يرفعها غيره . وقال أبو داود : ليس به بأس . وقال أيضا : أحاديث عمرة يجعلها كلها عن عائشة . وقال أبو حاتم : صالح ، هو مثل عبد الرحمن بن زيد بن أسلم[٢٥]. وقال ابن حبان فى « الثقات » : « ربما أخطأ » . وقال الحافظ (٣٨٥٨) : « صدوق ، ربما أخطأ » .

الثالثة : الانقطاع . قال الحافظ المزى رحمه الله فى « تحفة الأشراف » (٣٦٠/٦) : « عبدة بن أبى لبابة أبو القاسم الكوفى - نزيل دمشق - ، عن

---

(٢٥) مع العلم بأن أبا حاتم قال فى ابن زيد بن أسلم : « ليس بقوى الحديث ، كان فى نفسه صالحاً وفى الحديث واهيا ، ضعفه على بن المدينى جداً » كما فى « الجرح » (٥/٢٣٣-٢٣٤) . وختم ابنه الترجمة بقوله : « سئل أبى عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وعبد الرحمن بن أبى الرجال ، فقال : عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أحبُّ إلَىَّ من ابن أبى الرجال » اهـ فتأمل .

عبد الله بن عمرو – ولم يلقه » . ثم ذكر له هذا الحديث . ووهم الحافظ البوصيرى عند إعلاله الحديث ، فقال فى « مصباح الزجاجة » (١/٥٤) : « هذا إسناد ضعيف لضعف ابن أبى الرجال (فى الأصل : أبى الرجال) واسمه حارثة ابن محمد بن عبد الرحمن » اهـ فإن الذى فى الإسناد أخوه عبد الرحمن ، وهو الذى يروى عن الأوزاعى ويروى عنه سويد . أما سويد ، فإنه يحسن حديثه إلا أنه فى موضع قال : إسناده حسن إن كان سويد حفظه . وفى آخر قال: إسناده حسن فإن سويداً لم يتفرد به .

الثالث : من رواية نوح بن دراج عن هشام بن عروة عن محمد بن عبد الله ابن عمرو عن أبيه مرفوعا . رواه الطبرانى عن سعيد بن عبدويه الصفار عن محمد بن حسان الضبى عن نوح به . قاله محققا « الفردوس » (٣/٥٠٠) جزاهما الله خيراً . ولا أدرى كيف اطلعا على إسناده ، فإن أحاديث ابن عمرو – خاصة – وقعت فى القسم المفقود من « المعجم الكبير » ، فلعل الديلمى هو الذى عزاه للطبرانى بهذا الإسناد ، أو لعله فى « المعجم الأوسط » أو غيره ، فالله أعلم . أما الديلمى – الأب – ، فعزاه إلى واثلة ، وسيأتى فى محله . وإسناده – من هذا الوجه – ضعيف جداً ، نوح بن دراج – وهو النخعى الكوفى القاضى – قال الحافظ (٧٢٠٥) : « متروك وقد كذبه ابن معين » . وشيخ الطبرانى ترجم له الخطيب (٩/٩٧–٩٨) برواية ثلاثة عنه – أحدهم الطبرانى – ، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا .

ثانياً وثالثاً : حديث واثلة وأبى هريرة – من وجهين عنه – فحديث واثلة رواه ابن بطة فى « الإبانة » (٨٠٠) عن أبى صالح محمد بن أحمد بن ثابت قال: نا أبو جعفر محمد بن صالح بن ذريح قال : نا جبارة بن المغلس قال : نا حماد ابن يحيى الأبح قال : نا مكحول عنه مرفوعا بلفظ : « **لم يزل أمر بنى إسرائيل مستقيما حتى كثرت فيهم أولاد السبايا ، فقاسوا ما لم يكن بما كان ، فضلوا وأضلوا** » وإسناده ضعيف جداً . ابن بطة ضعيف كما قال الحافظ الذهبى،

وشيخه ترجم له الخطيب (٢٨٤/١) فلم يورد فيه جرحا ولا تعديلا ، ولم يذكر له راويا سواه وجبارة واهٍ كان يقبل التلقين . (وقد) خولف ، فرواه الخطيب فى « الفقيه والمتفقه » (١٧٩/١) من طريق محمد بن أحمد بن يحيى العطشى – وهو ثقة مأمون – نا محمد بن صالح بن ذريح ، نا جبارة ، نا حماد ابن يحيى قال : حدثنى الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة ، وابن حزم فى « الإحكام » (٢٢٠/٦) من طريق الحافظ الآجرى عن محمد بن الليث عن جبارة به أيضا . ولفظه : « **تعمل هذه الأمة برهة بكتاب الله ، ثم تعمل برهة بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم تعمل بعد ذلك بالرأى ، فإذا عملوا بالرأى ضلوا** » . وإسناده واه من أجل جبارة أيضا . والخلل البيِّن – فى الإسناد والمتن – إن لم يكن منه ، فلا ينفك عن ابن بطة أو شيخه ، فالله أعلم .

والوجه الثانى عن أبى هريرة – ودلنى عليه الشيخ السيد صقر حفظه الله ، محقق « المعرفة » للبيهقى ، – هو ما رواه الدارقطنى فى « سننه » (١٤٦/٤) من طريق مروان بن سالم عن الكلبى عن أبى صالح عنه مرفوعا بلفظ : « **إنما هلكت بنو إسرائيل حين حدث فيهم المولدون أبناء سبايا الأمم ، فوضعوا الرأى ، فضلوا** » . وإسناده واه جداً ، كأنه موضوع : ومروان بن سالم هو الغفارى الجزرى ، متروك ، ورماه الساجى وغيره بالوضع كما فى « التقريب » (٦٥٧٠) وشيخه الكلبى هو محمد بن السائب بن بشر أبو النضر الكوفى المفسر المشهور ، متهم بالكذب ورمى بالرفض كما فيه (٥٩٠١) وأبو صالح – هنا – هو باذام مولى أم هانىء ، قال الحافظ (٦٣٤) : « ضعيف يرسل » ولا شك أن الحمل فى هذا الحديث على أحد الرجلين دُونَه .

رابعاً : حديث عائشة : رواه الخطيب فى « الفقيه » (١٨٠/١) من طريق عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة عن هشام عن أبيه عنها ، ولفظه : « **ما هلكت بنو إسرائيل حتى كثر فيهم المولدون أبناء سبايا الأمم ، فأخذوا فى**

دينهم بالمقاييس ، فهلكوا وأهلكوا » . وعبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة هالك ! قال أبو حاتم : « هو متروك الحديث ، ضعيف الحديث جداً » . وقال ابن حبان : « كان ممن يروى الموضوعات عن الأثبات ، ويأتى عن هشام بن عروة ما لم يحدث به هشام قط ، لا يحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه » .

ثم وجدت محقق « الإبانة » ذكر أن الهروى رواه فى « ذم الكلام » من حديث عروة بن الزبير عن أبيه مرفوعا (ق ١١/١) وكذا رواه نصر المقدسى فى « الحجة » (ص ٥٨) . ولم يتكلم على إسناده بشىء . وما أراه إلا من نفس البابة . والله أعلى وأعلم .

(أما) الروايات الموقوفة ، فصح عن عروة بن الزبير ، ورُوِى عن عبد الله ابن عمرو ، وعمر بن عبد العزيز ، والحسن البصرى بمعناه . ولنبدأ بأثر الصحابى :

١ – فقد رواه ابن أبى شيبة (١٧٧/١٥) عن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عنه به . وإسناده صحيح على شرطهما ، ولكن أخشى أن يكون وهماً ، فقد رواه جماعة من الثقات وغيرهم عن هشام به ، فلم يجاوزوا عروة كما يأتى بإذن الله . وأيضا روى جماعة من الثقات عن وكيع بهذا الإسناد مرفوعا بحديث : « **إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى إذا لم يُبق عالماً اتخذ الناس رؤساء جهالاً ، فسئلوا ، فأفتوا بغير علم ، فضلوا وأضلوا** » . من هؤلاء :

١ – الإمام أحمد رحمه الله فى « مسنده » (١٩٠/٢) ، وهذا لفظه .

٢ – أبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبى الفقيه عند ابن حزم فى « الإحكام » (٢١٠/٦) .

٣ – الحافظ أبو خيثمة زهير بن حرب فى « العلم » (١٢١) ، وعنه مسلم فى « صحيحه » (٦٠/٨) مقرونا بابن أبى شيبة نفسه ، فلا أدرى أكان وكيع

يرويه تارة مرفوعا ، وتارة موقوفا باللفظ المتقدم ، أم هو ممن دون الحافظ ابن أبي شيبة ؟ الله أعلم .

٢ – أثر عروة : رواه عنه ابنه هشام ، وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن ابن نوفل المعروف بـ : « يتيم عروة » . ورواه عن هشام :

١ – سفيان بن عيينة عند ابن عبد البر فى « الجامع » (١٣٨/٢) والبيهقى فى « المدخل » (٢٢٢) و « معرفة السنن والآثار » (١١١/١) والخطيب فى « تاريخه » (٣٩٤/١٣–٣٩٥) . وقد ذكر ابن عيينة عقبه – عند الخطيب – كلاما يسيء إلى الإمام أبى حنيفة رحمه الله وغيره ، آثرت الإمساك عنه .

٢ – يحيى بن أيوب الغافقى المصرى عند ابن عبد البر (١٣٦/٢) . وهو صدوق حافظ ، ربما وهم .

٣ – إسماعيل بن عياش الحمصى – عند الخطيب – ، وهو ضعيف فى غير الشاميين لكنه متابع كما ترى .

٤ – على بن مسهر عند الدارمى (٥٠/١) لكنه أدخل : « محمد بن عبد الرحمن بن نوفل » بين هشام وأبيه ، ولم ينفرد بذلك ، بل توبع عليه من غير رواية هشام ، فرواه عبد الله بن وهب عن سعيد بن أبى أيوب عن محمد قال : سمعت عروة بن الزبير يقول : فذكره بنحوه . وهذه عند ابن حزم (٢٢٣/٦) . والحاصل أن الأثر صحيح ثابت من طريقيه عن عروة رحمه الله ، ويشبه أن يكون قد تلقاه من الإسرائيليات ، فالله أعلم .

٣ – أثر عمر بن عبد العزيز رحمه الله : رواه البيهقى فى « المعرفة » (١١٠/١) من طريق الإمام الشافعى رحمه الله ، قال : سمعت عبد الله بن المؤمل المخزومى يحدث عن عمر بن عبد الرحمن بن مُحَيْصن ، عن عمر بن عبد العزيز أنه قال : فذكره بنحوه . وإسناده ضعيف ، المخزومى قال الحافظ (٣٦٤٨) : « ضعيف الحديث » .

٤ – أثر الحسن رحمه الله : قال ابن عبد البر (١٣٧/٢) : « وروى الحسن ابن واصل عن الحسن قال : إنما هلك من كان قبلكم حين تشعبت بهم السبل وحادوا عن الطريق ، فتركوا الآثار وقالوا فى الدين برأيهم ، فضلوا وأضلوا » . وإسناده – مع كونه معلقاً – واه ، الحسن بن واصل هو ابن دينار أبو سعيد التميمى أحد الهلكى . قال البخارى : تركه يحيى وعبد الرحمن وابن المبارك ووكيع . وقال ابن معين وأبو داود : ليس بشىء . وقال أبو حاتم : متروك الحديث كذاب . وقال النسائى : ليس بثقة ولا يكتب حديثه .

(وبعد) فأقر بأن اجتماع هذه الطرق لى إنما هو من فضل الله تبارك وتعالى – وَحْدَهُ – عَلَىَّ ، متبرءاً من كل حول وقوة لى . والله لولا الله ما أهتدينا لولاه ما صمنا ولا صلينا ومن ظن بأخٍ له مسلمٍ غير الحق ، فالله تعالى حسيبه ، وهو معامل كل امرىء بما يستحق ، وأسأله تعالى أن يرزقنى لسانا صادقا ، وقلبا سليما . ربِّ تقبل توبتى ، واغسل حوبتى ، وأجِب دعوتى ، واهد قلبى ، وسدد لسانى ، واسلل سخيمة قلبى . اللهم اجعلنى خيراً مما يظنون ، ولا تؤاخذنى بما يقولون ، واغفر لى ما لا يعلمون .

الحديث الثانى والثمانون :

« ليس بحكيم من لم يعاشر بالمعروف من لابد له من معاشرته ، حتى يجعل الله عز وجل له من ذلك مخرجاً » .

ضعيف . رُوِى من حديث أبى فاطمة الإيادى ، ومن مرسل محمد بن الحنفية .

أولاً : حديث أبى فاطمة :

رواه ابن الأثير رحمه الله فى « أُسد الغابة » (٢٤٢/٦) عن محمد بن أبى بكر المدينى (وهو الحافظ أبو موسى) بإسناده إلى عثمان بن سعيد الدارمى ،

أخبرنا محمد بن بكار ، أخبرنا عنبسة بن عبد الرحمن ، عن أبى عمران الجونى عنه به . وإسناده واه جداً . عنبسة بن عبد الرحمن هو ابن عنبسة بن سعيد الأموى ، متروك ، رماه أبو حاتم بالوضع كما فى « التقريب » (٥٢٠٦) . فلعله من وضعه ، فإن المعروف أنه أثر مقطوع كما يأتى فى محله . ولو صح إسناده إلى أبى فاطمة هذا لما دل على صحة صحبته ، فإنه لم يصرح بسماعه من النبى صلى الله عليه وآله وسلم . ولم أرَ الحافظ رحمه الله أورده فى الأقسام الأربعة من « كنى الإصابة » ، فالله أعلم .

وقال الحافظ السخاوى رحمه الله فى « المقاصد » (٩١٢) : « وقد علم له الديلمى فى الهامش : أبو فاطمة الإيادى المصرى (كذا) » . قال الشيخ الغمارى فى حاشيته : « يعنى أنه مروى من حديث أبى فاطمة ، لكن لم نقف عليه » ! وقال المعلق على « آداب البيهقى » : « أخرجه الحاكم فى « تاريخه » والبيهقى فى « السنن » عن أبى فاطمة الإيادى مرفوعا ... » كذا قال ، وإنما رمز السيوطى للحديث فى « جامعه » (٧٥٩٣) : « هب » ، وهو رمز البيهقى فى « شعب الإيمان » كما يعلم طالب العلم المبتدىء . وبيَّن الحافظ المناوى (٥/٣٦٤) أن البيهقي رواه من طريق الحاكم مصرحا به ، فكان العزو إليه أولى ، وحكى عن الثانى قوله : « لم نكتبه إلا بهذا الإسناد ، وإنما نعرفه عن محمد ابن الحنفية من قول الحاتم » . كذا فى « الفيض » ، ولم أفهم معنى اللفظة الأخيرة ، فإن كان صوابها « الخاتم » ، وكان معناها أن الحديث معروف عن ابن الحنفية عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم مرسلا ، فسيأتى أن رفع الحديث وهم ، وما أظن يخفى على الحاكم أن خلقاً من الثقات قد رَووه عن ابن المبارك بسنده إلى أبن الحنفية مقطوعا وقد رواه هو كذلك كما يأتى فى كلام للذهبى ، فالظاهر أنه يرجح الرفع مطلقاً ، وإن كان الإعلال بالوقف أو الإرسال أظهر من الشمس فى كبد السماء : وهو مذهب تبناه بعض المبتدئين فى أيامنا هذه ، فالله المستعان .

ثانياً : مرسل محمد بن الحنفية : رواه الحاكم - فى تاريخه - وعنه الديلمى كما فى « المقاصد » و « حاشية الفردوس » (٤٥٣/٣) قال الديلمى : « أخبرناه أحمد بن خلف رحمه الله كتابةً قال : حدثنا الحاكم حدثنا محمد بن صالح بن هانىء حدثنا أبو سعيد الحسين بن عبد الصمد (الصواب : الحسن) حدثنا عبد الله بن إبراهيم الشنقاصى (الصواب : الشيبانى ، كما فى المقاصد) حدثنا ابن المبارك حدثنا الحسن بن عمرو ... (بياض لعل محله : الفقيمى) عن منذر الثورى عن محمد بن الحنفية رضى الله عنه قال : قال (فى الأصل : قال ، ثلاث مرات) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الحديث » . وهذا إسناد ضعيف لإرساله ، وعبد الله بن إبراهيم الشيبانى - راويه عن ابن المبارك - لم أجد له ترجمة ، ولعل الحاكم ترجم له فى « تاريخ نيسابور » ، والحسن بن عبد الصمد صحح له الحاكم بعض أحاديث فى « المستدرك » ، ولم أجده فى موضع آخر ، إلا أن يكون فى التاريخ المذكور أيضا . فالله أعلم . ولا ريب أن رفع هذا الكلام وهم ممن دون ابن المبارك ، فإن الثابت عنه بهذا الإسناد وقفه على ابن الحنفية ، وقد رواه عنه هكذا :

١ - الحسن بن عرفة فى « جزئه » (١٦) ومن طريقه ابن المقرىء فى « معجمه » (٣٣٥) والخطابى فى آخر « العزلة » (ص ٢٤٠-٢٤١) والبيهقى فى « الآداب» (٢٢٤) وابن عساكر (٧٣١/١٥-٧٣٢) وابن النجار فى « ذيل تاريخ بغداد » (١٤٦/٣) والذهبى فى « السير » (١١٧/٤) و « معجم الشيوخ » (٤٠٥) ، وقال : « رواه الحاكم فى « تاريخ بلده » عن الخطابى عن الصفار ، فوقع بدلاً عالياً » .

٢ - الحسين بن الحسن المروزى عند ابن عساكر (٧٣١/١٥) ولم أره فى « الزهد » .

٣ - بشر بن محمد السختيانى المروزى عند البخارى فى « الأدب » (٨٨٩).

٤ – محمد بن حميد الرازى عند أبى الشيخ كما علقه عنه الديلمى ، وكذا ابن أبى الدنيا فى « الحلم » (٨٧) .

٥،٦ – أحمد بن جميل المروزى وداود بن عمرو الضبى البغدادى عند ابن أبى الدنيا .

٧ – عبيد الله بن محمد بن عائشة عند أبى نعيم (١٧٥/٣) .

٨ – أحمد بن منيع عند أبى نعيم أيضا (١٦٢/٨) ، وزاد قول ابن المبارك – عَقِبه – : « هذا مثلى ومثلكم » .

٩ – عمرو بن زياد الباهلى الثوبانى عند الحكيم الترمذى وعنه الديلمى ، وزاد : « قال ابن المبارك : يوم سمعت ذلك الحديث صمت ذلك اليوم وتصدقت بدينار . قال ابن المبارك : لولا هذا الحديث ما جمعنى الله وإياكم على حديث » . والباهلى هذا وضّاع ، وكأنه يريد أن يظهر براعته فى الوضع والسجع ، وأبى أن يسعه ما وسع الناس ! وإسناد هذا الأثر صحيح غريب ، تفرد به ابن المبارك – كما هو بَيِّن – ، وقال عنه السخاوى : « قال شيخنا : والموقوف هو المعروف » . وقال الحافظ العلائىُّ : « هذا – يعنى المرفوع – إنما هو من كلام ابن الحنفية » كما فى « الفيض » . والله أعلى وأعلم .

الحديث الثالث والثمانون :

« **ليس على المرأة إحرام إلا فى وجهها** » ، ولفظ أكثرهم : « **ليس على المرأة حرم** ... » الحديث .

منكر . رواه العقيلى (١١٦/١) والطبرانى فى « الكبير » (٣٧٠/١٢) و « الأوسط » وابن عدى (٣٤٩/١) و عنه وعن غيره البيهقى (٤٧/٥) والخطيب (٩/٧–١٠) من طرق عن عبد الله بن رجاء ثنا أيوب بن محمد

أبو الجمل (زاد فى رواية : ثقة) ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا به . وإسناده ضعيف ، أيوب هذا ، قال العقيلى : « يهم فى بعض حديثه » . وقال ابن عدى : « لا أعلمه يرفعه عن عبيد الله غير أبى الجمل هذا » . وقال البرقانى (شيخ الخطيب) : « قال الدارقطنى : لم يرفعه غير أبى الجمل وكان ضعيفاً ، وغيره يرويه موقوفا » . وقال البيهقى : « وأيوب بن محمد أبو الجمل ضعيف عند أهل العلم بالحديث ، فقد ضعفه يحيى بن معين وغيره . وقد روى هذا الحديث من وجه آخر مجهول عن عبيد الله بن عمر مرفوعا ، والمحفوظ موقوف » . وقال الهيثمى (٣/٢١٩) : « رواه الطبرانى فى « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه أيوب بن محمد اليمامى ، وهو ضعيف » .

قلت : وله عن ابن عمر — موقوفا — طريقان :

الأولى : عند البيهقى من طريق هشام بن حسان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عنه ، ولفظه : « إحرام المرأة فى وجهها ، وإحرام الرجل فى رأسه » وقال : « هكذا روى الدراوردى وغيره موقوفا على ابن عمر » . وعند العقيلى من طريق سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن عبيد الله به ، بلفظ : « الذقن من الرأس فلا تغطه . وقال : إحرام المرأة فى وجهها ، وإحرام الرجل فى رأسه » . وعلقه ابن حزم فى « المحلى » (٩٢/٧) عن سعيد بن منصور به . وإسناده صحيح .

الثانية : قال ابن حزم (٩١/٧) : « روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا عبد العزيز بن عبد الله بن أبى سلمة الماجشون عن محمد بن المنكدر قال : رأى ابن عمر امرأة قد سدلت ثوبها على وجهها — وهى محرمة —، فقال لها : اكشفى وجهك ، فإنما حرمة المرأة فى وجهها » . وإسناده صحيح أيضا .

وليس فى ذلك إيجاب كشف المحرمة لوجهها أمام الرجال بحال . قال ابن حزم رحمه الله : « مسألة : ولا بأس أن يغطى الرجل وجهه بما هو ملتحف به أو بغير ذلك ولا كراهة فى ذلك ، ولا بأس أن تسدل المرأة الثوب من

على رأسها على وجهها . أما أمر المرأة ، فلأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما نهاها عن النقاب ؛ ولا يسمى السدل نقاباً ، فإن كان البرقع يسمى نقاباً لم يحل لها لباسه . وأما اللثام فإنه نقاب بلا شك فلا يحل لها ، وقد قال الله تعالى : ﴿ **وقد فصل لكم ما حرم عليكم** ﴾ ، وقال رسول الله صلى الله على وآله وسلم : « **إذا نهيتكم عن شيء فدعوه** » ، وقال تعالى : ﴿ **ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه** ﴾ . فصح أن ما لم يفصل لنا تحريمه فمباح ، وما لم ينه عنه فحلال ، وبالله تعالى التوفيق . وقد صح فى ذلك خلاف . روينا من طريق الحجاج ... فذكر ما تقدم . قال : « وصح خلاف هذا عن غيره كما روينا عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر أن أسماء بنت أبى بكر الصديق كانت تغطى وجهها وهى محرمة . وعن وكيع عن شعبة عن يزيد الرشك عن معاذة العدوية قالت : سئلت عائشة أم المؤمنين : ما تلبس المحرمة ؟ فقالت : لا تنتقب ، ولا تلثم ، وتسدل الثوب على وجهها . وعن عثمان أيضا كذلك ، فكان المرجوع فى ذلك إلى ما منع منه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقط . وأما الرجل ... » إلخ ، فكان مما ذكره — رحمه الله — : « ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس أنه قال : المحرم يغطى ما دون الحاجب ، والمرأة تسدل ثوبها من قبل قفاها على هامتها » . وبالله التوفيق ، وهو تعالى أعلى وأعلم .

الحديث الرابع والثمانون :

« **ليس من مات فاستراح بميت ، إنما الميت ميت الأحياء** » .

ضعيف جداً . رواه الطوسى الرافضى فى « أماليه » (ص ٣١٦) من طريق أبى عبد الله محمد بن على بن خلف البلخى ، والديلمى فى « مسند الفردوس » — كما فى حاشيه « الفردوس » (٣/٤٦٦) — واختصرت بعض إسناده — من طريق محمد بن على بن الحسين الجباخانى حدثنا الحسن بن علاء بن القاسم الدهان

حدثنا مكى بن إبراهيم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .. فذكره . وقد قال الديلمى – قبل ذلك – : « كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم يتمثل أحيانا بأبيات هذا أحدها ، وربما قاله من غير تعمد للشعر فجاء موزوناً . أخبرناه أبو إسحاق المراغى ... » . فذكره . وهذا إسناد ضعيف جداً ، كأنه موضوع على مكى ابن إبراهيم رحمه الله ، ففيه :

١ – الحسن بن العلاء بن القاسم الدهان ، قال الحافظ رحمه الله فى « اللسان » (٢/٢٢١) : « عن يزيد بن هارون . وعنه محمد بن على بن الحسين ابن الفرج البلخى . أشار أبو عثمان الصابونى فى كتاب « المائتين » إلى كذبه (فى الأصل : كتبه) ، وقد ذكرت ذلك فى ترجمة الراوى عنه » .

٢ – محمد بن على بن خلف البلخى ، والظاهر أنه : « الجباخانى » الذى فى إسناده الديلمى ، فإن اسمه : « محمد بن على بن الحسين (فى اللسان : الحسن ، والتصويب منه فى الموضع الذى أشار إليه الحافظ) بن الفرج بن خلف ابن عبد الله بن .... البلخى كما فى « اللسان » (٥/٣١٦) وكذا الأنساب (٢/١٤) – إلا أنه أسقط خلفاً من اسمه – ، وقال : « الجباخانى البلخى الحافظ ، من جباخان بلخ ... » حتى قال : « وكان يحفظ ، غير أن الثقات تكلموا فيه ، ولم يكن فى الحديث بذاك ... » . ثم حكى كلاما للحاكم يقول فى آخره : « والغالب على رواياته المناكير » . وقال الحافظ « ... قال أبو عثمان الصابونى أول الجزء الثالث من كتاب « المائتين » بعد أن أورد عن كامل (يعنى الراوى عنه) بهذا السند حديثاً صحيحاً من يزيد فصاعداً : إنما أخرجه شيخنا فى « فوائده » عن شيخه هذا عن شيخه لأنه لم يجده عالياً من طريق يزيد إلا من هذا الوجه ، وفى حالهما نظر » اهـ .

قلت : وهذا ما أومأ إليه الحافظ فى ترجمة « الحسن بن العلاء » ، لكنه

أفرد : « محمد بن على بن الحسين البلخى بترجمة مستقلة فى (٥/٣٠٣-٣٠٤) وذكر فيها كلام الحاكم وغيره ، وأورد له حديثاً من مناكيره ، قال عقبه : « قال الذهبى فى « التجريد » : هذا موضوع » . قلت : فأيا كان الأمر ، فكلاهما – إن كانا اثنين – مطعون فيه .

وهذا التردد منى فى كون : « المحمدين » واحداً أو اثنين كاد يلفتنى عن إيراد هذا الحديث أصلاً ، لكن شاء الله عز وجل لى الإقدام ، والنتيجة فى خاتمة الأمر واحدة ، وبقيت علة .

٣ – وهى عنعنة ابن جريج – مع براءته من هذا الحديث فى غالب الظن –، فإنه مدلس قبيح التدليس كما قال الحافظ الدارقطنى رحمه الله ، وقد ذكرنا شيئاً من هذا عند الحديث الستين . أما روايته عن عطاء بن أبى رباح بصيغة : « قال عطاء » – خاصة – فتدل على السماع كما صرح هو بذلك[٢٦] .

(والحديث) أورده محقق « فوائد ابن الصواف » (ص ٦٣) – فى الحاشية – وعزاه للطوسى ، قال : « وإسناده فيه نظر ، وهو بهذا اللفظ بيت شعر مشهور لعدى بن الرعلاء الغسانى (الخزانة ٤/١٨٧ وحماسة ابن الشجرى ٥١/ كما قال صاحب حاشية الحيوان للجاحظ ٦/٥٠٧) اهـ .

(والصحيح) أن الذى كان يتمثل بهذا البيت هو الحسن بن أبى الحسن البصرى التابعى الجليل الزاهد شيخ الإسلام رحمه الله ، وقد تعددت إليه الأسانيد بذلك :-

١ – فروى ابن أبى شيبة (٨/٥١٧) عن ابن فضيل عن عاصم (وهو الأحول) قال : ما سمعنا الحسن يتمثل ببيت من شعر قط إلا هذا البيت :

---

(٢٦) فقد روى عنه يحيى بن سعيد ، قال : « إذا قلت : قال عطاء ، فأنا سمعته منه ، وإن لم أقل سمعت » . قاله أبو بكر بن أبى خيثمة حدثنا إبراهيم بن عرعرة عن يحيى به ، كما فى « التهذيب » (٦/٤٠٦) . وإسناد هذا الأثر صحيح .

فذكره ، ثم قال : « وصدق والله ، إنه ليكون حيا وهو ميت القلب » . وإسناده صحيح . وهذا إخبار من عاصم – عفا الله عنه – بمبلغ علمه ، وإلا فقد روى ابن أبي شيبة (٥٢٤/٨) عن ابن فضيل – أيضا – عن ابن شبرمة قال : سمعت الحسن يتمثل بهذا البيت :

يسر الفتى ما كان قدم من تُقى إذا عرف الداء الذى هو قاتله

وإسناده صحيح أيضا ، والمتتبع قد يجد آثاراً عن الحسن سوى هذا .

٢ – وروى عبد الرزاق (٢٢٠/٣) عن معمر قال : أخبرني من سمع الحسن يقص ، يقول فى قصصه : « صدق الذى يقول : فذكره » . وإسناده ضعيف لإبهام شيخ معمر .

٣ – ورواه أبو نعيم (١٤٣/٢) – فى آخر أثر طويل جداً – من طريق أبي عبيدة سعيد بن زربي قال : سمعت الحسن يعظ أصحابه ، يقول : إن الدنيا دار عمل ، من صحبها بالبغض لها والزهادة فيها سعد بها ونفعته صحبتها ... » إلى أن قال : ثم قال : فذكره . وسعيد بن زربي واهٍ . والعمدة على الطريق الأولى .

فائدة جليلة : روى أبو نعيم (٢٧٤/١–٢٧٥) من طريق عبد الرزاق ثنا بكار بن عبد الله حدثنى خلاد بن عبد الرحمن أن أبا الطفيل حَدَّثه أنه سمع حذيفة يقول : يا أيها الناس ، ألا تسألونى ؟ فإن الناس كانوا يسألون رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن الخير ، وكنت أسأله عن الشر ، ألا تسألون عن ميت الأحياء ؟ فقال[٢٧] إن الله تعالى بعث محمداً صلى الله عليه وآله وسلم فدعا الناس من الضلالة إلى الهدى، ومن الكفر إلى الإيمان ، فاستجاب له من استجاب ، فحيِيَ بالحق من كان ميتا ، ومات بالباطل من كان حيا . ثم ذهبت

(٢٧) كذا فى « الحلية » بدون جواب القوم .

النبوة ، فكانت الخلافة على منهاج النبوة ، ثم يكون مُلكاً عضوضا ؛ فمن الناس من ينكر بقلبه ويده ولسانه ، والحقَّ استكمل . ومنهم من ينكر بقلبه ولسانه كافاً يده ، وشعبةً من الحق ترك . ومنهم من ينكر بقلبه كافاً يده ولسانه ، وشعبتين من الحق ترك . ومنهم من لا ينكر بقلبه ولسانه ، فذلك ميت الأحياء » . وإسناده قوى متصل ، وفيه – من اللطائف الإسنادية – صحابيان يروى أحدهما عن الآخر . ورواه مختصراً ابن أبى شيبة (١٥/١٧٢–١٧٣) وأبو بكر الشافعى فى « الغيلانيات » (٤١٥) وابن الصواف فى « فوائده » (الجزء الثالث : ٢٢) والبيهقى فى « الشعب »(٣/٣/٨٧ ١) من طريق سفيان عن حبيب بن أبى ثابت عن أبى الطفيل قال : « سئل حذيفة : ما ميت الأحياء ؟ قال : الذى لا ينكر بيده ولا لسانه ولا قلبه » . ورجاله ثقات لكن حبيباً مدلس من المرتبة الثالثة عند الحافظ فى « طبقات المدلسين » (٦٩) ، ولكن تقبل عنعنته خاصة فيما رواه عمن أدركهم – بواسطة – ، كروايته عن طاووس وسعيد ابن جبير عن ابن عباس ، ومجاهد عن ابن عمر – على سبيل المثال – ، فقد أدرك ابنا عباس وعمر رضى الله عنهم ، فلو أراد أن يدلس لأسقط الواسطة وقد قال شىء من ذلك الحافظ رحمه الله فى موضع لا أستحضره الآن وكذلك رواية شعبة عنه ، وعن شيوخه المدلسين جُملةً ، محمولة على السماع ، فإنه – رحمه الله – كان لا يقبل من شيوخه تدليساً ، بل كان – فى غالب الأمر – يوقفهم على السماع كما هو مقرر فى محاله من كتب الرجال . وبالله التوفيق ، وهو – سبحانه – أعلى وأعلم .

الحديث الخامس والثمانون :

« ما أدركت الصفقة حياً مجموعاً ، فهو من مال المشترى » .

ضعيف ، مُعَلٌّ بالوقف والمخالفة فى الإسناد .

قال ابن أبى حاتم – رحمهما الله – فى « علل الحديث » (٣٩٤/١) : « سألت أبى عن حديث رواه حاتم بن إسماعيل عن الأوزاعى عن الزهرى عن سالم عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم : فذكره (وتصحفت : « حيا » إلى : « جما ») . قال أبى : هذا خطأ ، إنما هو الزهرى عن حمزة ابن عبد الله عن أبيه » اهـ . قلت : ولم أقف على الحديث من طريق حاتم بن إسماعيل – ولا غيره – مرفوعاً فى مكان آخر . وحاتم ثقة حافظ ، أشار الإمام أحمد رحمه الله إلى بعض اللين فيه ، فقال أبو بكر الأثرم عنه : حاتم بن إسماعيل أحبُّ إلى من الدراوردى ، زعموا أن حاتماً كان فيه غفلة ، إلا أن كتابه صالح . وكذلك ابن المدينى رحمه الله بقوله : « روى عن جعفر – يعنى ابن محمد – أحاديث مراسيل ، أسندها » . وقد خالفه جماعة عن الأوزاعى فى هذا الحديث، فأوقفوه ، ورواه غير الأوزاعى عن الزهرى ، فأوقفه أيضا .

وقد علق البخارى رحمه الله فى « صحيحه » (٩٠/٣) الحديث – موقوفا على ابن عمر – ، فقال : « باب إذا اشترى متاعا أو دابة فوضعه عند البائع أو مات قبل أن يقبض ،وقال ابن عمر رضى الله عنهما : « ما أدركت الصفقة حياً مجموعاً ، فهو من المبتاع » . ووصله الحافظ رحمه الله فى « تغليق التعليق » (٢٤٢/٣–٢٤٣) من طريق الوليد بن مسلم ، ثنا الأوزاعى ، ومن طريق محمد ابن كثير عن الأوزاعى عن الزهرى عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه به ، وقال : « لفظ الوليد ، تابعه يونس ، عن الزهرى : أخرجه ابن وهب فى « جامعه » عنه ، وهذا موقوف صحيح الإسناد » . ومن طريق الوليد بن مسلم ، رواه الدارقطنى (٥٣/٣–٥٤) . ومن طريق ابن وهب رواه الطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (١٦/٤) ، ورواه أيضا بشر بن بكر عن الأوزاعى به . وجميع هذه الأسانيد صحيحة سوى طريق محمد بن كثير – وهو المصيصى – فإنه ضعيف ، لكنه متابع . وأما الخلاف الفقهى فى المسألة ، فقد بسطه الحافظ أيضا فى « الفتح » (٤١٣/٤) ، فليطالعه من شاء . والله أعلى وأعلم .

الحديث السادس والثمانون :

« ما أمعر حاج قط » .

ضعيف . رُوِى من حديث ابن المنكدر – من طرق عنه – عن جابر ، ومن مرسل ابن المنكدر .

أولاً : حديث جابر :

رواه البزار (١٠٨٠) من طريق أبى عاصم – الضحاك بن مخلد النبيل – والبيهقى فى « الشعب » (٧٤/٨) من طريق شريك كلاهما عن محمد بن أبى حميد عن محمد بن المنكدر عنه به ، وزاد البيهقى[٢٨]: « فقيل لجابر : ما الإمعار ؟ قال : ما افتقر » . وقال : « محمد بن أبى حميد ضعيف » . وقال البزار : « تفرد به محمد بن أبى حميد ، وعنده أحاديث لا يتابع عليها ، لا أحسب ذلك من تعمده ، ولكن من سوء حفظه ، فقد روى عنه أهل العلم » .

قلت : وقد اختلف فيه على شريك ، فقد أورد الشيخ الألبانى حفظه الله الحديث فى « الضعيفة » (٢٠٠٠) ، وقال : « ضعيف . رواه الطبرانى فى « الأوسط » (١/١١٠/٢) عن شريك عن محمد بن زيد عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله مرفوعا ، وقال : « لم يروه عن ابن المنكدر إلا محمد ابن زيد » . قلت : وهو محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ وهو ثقة ، لكن الراوى عنه شريك هو ابن عبد الله القاضى ضعيف لسوء حفظه ، ولذلك أخرج له مسلم متابعة ، فلا تغتر بقول من أطلق فقال : « ورجاله رجال الصحيح »، كالمنذرى (١١٤/٢) ، والهيثمى (٣٠٨/٣)[٢٩] ومن قلدهما كالمناوى والغمارى ،

---

(٢٨) والظاهر أنها أيضا عند الطبرانى فى « الأوسط » ، فقد ذكرها المنذرى والهيثمى بعد عزو الحديث له وللبزار .

(٢٩) لفظهما – رحمهما الله – : « رواه الطبرانى فى « الأوسط » والبزار ، ورجاله رجال الصحيح » فإن كانا يقصدان رجال البزار ، فهو أولى بالتعقب ، فإن ابن أبى حميد– =

فإنه ذكر الحديث فى « كنزه » ولم يتفرد به محمد بن زيد ، فقد أخرجه ابن عساكر (٢/٣٢٧/٥) من طريق محمد بن خالد بن عثمة : نا عبد الله بن محمد ابن المنكدر عن أبيه به . وعبد الله بن محمد بن المنكدر لم أجد له ترجمة ، ولم يذكره الحافظ فى الرواة عن أبيه ، وإنما ذكر ابنيه يوسف والمنكدر فقط . وفى الطريق إليه جماعة لا يعرفون . وعلى بن أحمد بن زهير التميمى . قال الذهبى : « ليس يوثق به » اهـ .

قلت : فهذه الطريق واهية ، وما قبلها ضعيفة ، ومحمد بن أبى حميد — فى الأولى — ضعفه شديد كما بينته فى القسم الأول من الكتاب (٢٣) . وليت الشيخ — حفظه الله — ذكر لنا راويه عن شريك عند الطبرانى ، فإن فى أمر شريك شيئاً من التفصيل وليس هو ضعيفاً بإطلاق .

قال ابن حبان رحمه الله فى « الثقات » (٤٤٤/٦) : « وكان فى آخر أمره يخطىء فيما يروى ، تغير عليه حفظه ، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط ، مثل يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق ، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة » . وقال الحافظ فى « التهذيب » (٣٣٧/٤) : « وقال العجلى — بعد ما ذكر أنه ثقة — إلى آخره : وكان صحيح القضاء ، ومن سمع منه قديما فحديثه صحيح ، ومن سمع منه بعد ما ولى القضاء ، ففى سماعه بعض الاختلاط » . ولم أجده بهذا السياق فى « ثقات العجلى » ولا فى « تاريخ بغداد » أو غيره ، فالله أعلم .

وقال صالح جزرة : صدوق ، ولما ولى القضاء اضطرب حفظه . وقال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يقول : إسحاق — يعنى الأزرق — وعباد بن العوام ويزيد كتبوا عن شريك بواسط من كتابه ، كان قدم عليهم فى حفر نهر .

= على وهائه — ليس من رجال الصحيح ، بل روى له الترمذى وابن ماجه . وإن كانا يقصدان الطبرانى ، فمتعقب بكلام الشيخ .

قال : كان شريك رجلاً له عقل ، فكان يحدث بعقله ، فقال أحمد : سماع هؤلاء أصح عنه ، قيل : إسحاق الأزرق ثقة ؟ فقال : إى والله ثقة » . كما فى « تاريخ بغداد » (٦/٣٢٠-٣٢١) .

وقال البغوى فى « الجعديات » (٢٥٢٢) : « حُدِّثت عن أبى نعيم ، قال : ما كتبت عن شريك بعد ما ولى القضاء إلا حديثاً واحداً » .

قلت : وراوى الحديث عند البيهقى هو سعيد بن سليمان الواسطى ، وهو – وإن لم ينص عليه الإمام أحمد خاصةً – لكن لا شك أن رواية الواسطيين[٣٠] عن شريك أصح من رواية الكوفيين ، فأخشى أن تكون رواية شريك عن محمد ابن زيد لا عن محمد بن أبى حميد من رواية من سمع منه بعد تغير حفظه وتوليه القضاء ، أو يكون شيخ الطبرانى فيه من شيوخه – غير القليلين – الذين لا يُعرف فيهم جرح ولا تعديل . و« المعجم الأوسط » موجود كله الآن لكن البحث فيه متعذر جداً لأننى لا أعرف عمن رواه ، فنظرة إلى ميسرة . فلو صح أحد الاحتمالين المذكورين ، تكون هذه الرواية معلولة لا يعتد بها فى الاقتصار على تضعيف الحديث .

وهناك ملاحظة أخرى على كلام الألبانى حفظه الله ، أعنى قوله : « وعبد الله بن محمد بن المنكدر لم أجد له ترجمة » . وهو معذور فى ذلك ، فإن عبد الله هذا مقل جداً ، لذلك لم يذكره كبير أحد . قال الحافظ مسعود بن على السجزى فى « سؤالاته للحاكم » (٣٢٦) – رحمهما الله – : « وسمعته يقول : قد حَدَّث من ولد محمد بن المنكدر ثلاثة ، يوسف ، وعبد الله ، والمنكدر ،

---

(٣٠) إلا أن يزيد بن هارون – خاصةً – يتوقف فى روايته عن شريك ، فقد روى الخطيب فى « الكفاية » (ص ٥١٥) عنه : قدمت الكوفة فما رأيت بها أحداً إلا وهو يدلس ، إلا مسعر بن كدام وشريكا . وفى إسناده أبو الفتح الأزدى لكنه يمشى فى مثل ذلك . والظاهر أن يزيداً سمع منه أيضا بالكوفة ولا ندرى أكان قد ولى القضاء أم لا ، فالله أعلم .

وعبد الله أعزهم حديثا » . وأحال محققه – جزاه الله خيراً – على « طبقات ابن سعد » (القسم المتمم لتابعى أهل المدينة : ١٨٨) ، وفى هذه الصفحة ترجمة محمد بن المنكدر (٧٢) ، وفيها : « محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهُدَيْر بن عبد العزى بن عامر بن الحارث بن حارثة بن سعد بن تيم بن مُرَّة ، وأمه أم ولد ، ويكنى أبا عبد الله[٣١]، فولد محمد بن المنكدر : عمر ، وعبد الملك، والمنكدر، وعبد الله، ويوسف، وإبراهيم، وداود لأم ولد ... » إلخ .

ثانياً : مرسل محمد بن المنكدر : رواه الفاكهى فى « أخبار مكة » (٨٧٣) من طريق ابن أبى عدى عن محمد بن أبى حميد – أيضا – عنه مرفوعاً مرسلا . فإن كان أبن أبى عدى – وهو ثقة حافظ وثقوه ، وقال أبو حاتم – مرة – : « لا يحتج به » . وهذه ذكرها الذهبى فى « الميزان » (٣/٦٤٧) ، فإن كان حفظه هكذا ، فالاختلاف من ابن أبى حميد ، ولم يصب فى رفعه لا مرسلا ولا موصولا ، (فالصحيح) إيقافه على محمد بن المنكدر نفسه – رحمه الله – كما رواه ابن أبى شيبة (٤/٩٦) ، قال : « نا ابن عيينة عن ابن المنكدر قال : ما أمعر حاجٌّ قط . يعنى : ما افتقر » . وهذا إسناد جليل صحيح على شرط الشيخين ، وابن عيينة من أجل الرواة عن ابن المنكدر ، وهو عالم به وبغيره من الحجازيين . قال ابن مهدى : « كان أعلم الناس بحديث أهل الحجاز » . كما فى « التهذيب » (٤/١٢١) . وابن المنكدر تابعى فاضل ومن خيار التابعين . قال ابن عيينة عنه : « كان من معادن الصدق ويجتمع إليه الصالحون ، ولم يدرك أحد أجدر أن يقبل الناس منه إذا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منه » . وقال ابن حبان : « كان من سادات القراء ، لا يتمالك البكاء إذا قرأ

---

(٣١) هذه الكنية تنبه المطلع عليها إلى أن له ولداً اسمه : « عبد الله » ولكن ما شاء الله كان . وفى هذه المسألة من العبرة أنه « لا يصح الاكتفاء فى إثبات الرواة أو نفيهم بما يورده الحافظ المزى رحمه الله فى شيوخ كل راوٍ والرواة عنه من « تهذيب الكمال » ، فقد فاته الكثير الكثير .

احدّ حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » . وقال الذهبي في « السير » (٣٥٣/٥) : « الإمام الحافظ القدوة ، شيخ الإسلام أبو عبد الله القرشي التيمي المدني ... » .

الحديث السابع والثمانون :

« ما بر أباه من شد إليه الطرف » .

ضعيف جداً . رواه ابن عدى (١٣٨٧/٤) وعنه البيهقي في « الشعب » (١/٣/ق ١٢ ب - ١٣أ) والخرائطي في « مساوىء الأخلاق » (٢٥٤) والطبراني في « الأوسط » - كما عزاه إليه الديلمي في « المسند » (ق : ٢١٩) كما في حاشية « الفردوس » (٣٧٠/٤) بزيادة : « بالغضب »[٣٢]، من طريق صالح بن موسى الطلحي حدثنا معاوية بن إسحاق عن عائشة بنت طلحة عن عائشة رضى الله عنها مرفوعا به . وإسناده ضعيف جداً كما في « ضعيف الجامع » (٨٨/٥) ، فقد قال الهيثمي في « المجمع » (١٤٧/٨) : « وفيه صالح بن موسى ، وهو متروك » . ورواه أيضا ابن مردويه كما في « الجامع الصغير » (٧٨٥٤) .

(والصحيح) عن معاوية بن إسحاق إيقافه على عروة بن الزبير - رحمه الله ورضى عن أبيه - ، كما رواه ابن أبي شيبة (٣٥٥/٨) وهناد في « الزهد » (٩٧٥) كلاهما عن وكيع ، والخرائطي (٢٥٣) ، وعنه ابن عساكر (٥٨٢/١١) من طريق الفريابي والمحاربي ثلاثتهم عن سفيان الثورى عن معاوية عنه به ، ولفظه : « ما بر والده من شد إليه الطرف » . وإسناده صحيح . (ووقع في إسناد الخرائطي اختصار وبياض صوبته من « تاريخ دمشق ») .

---

(٣٢) في إسناد الطبراني - بهذه الزيادة - : شيخه : « الهيثم بن خالد المصيصى » ، ضعفه الدارقطنى ، وسكت عليه الهيثمي . وليست الزيادة في رواية الآخرين ، ولا في الأثر الموقوف .

وقد رواه ابن حبان فى « الثقات » (٢٧/٨) من طريق شعيب بن حرب عن الثورى ، فأوقفه عليه . وإسناده صحيح . فإما أن يكون شعيب أو أحد ممن دونه قَصَّر به ، أو أن الثورى رحمه الله كان يسنده إلى عروة تارة ، ويذكره من قِبَل نفسه أخرى ، فالله أعلم . وفى معناه ما رواه ابن أبى شيبة (٣٥٣/٨) عن ابن علية عن عمارة أبى سعيد ، قال : « قلت للحسن : إلى ما ينتهى العقوق ؟ قال : أن تحرمهما وتهجرهما وتحد النظر إلى وجه والديك ، يا عمارة ! كيف البر لهما ؟ » . وإسناده صحيح . ورواه عبد الله بن الإمام أحمد فى « زوائد الزهد » (ص ٢٦٣) من طريق حزم - وهو ابن أبى حزم القطعى عن عمارة بنحوه - بزيادة ونقص - وفى آخره : « قال : أما علمت أن نظرك فى وجه والديك أو والدتك عبادة ؟ » . وإسناده صحيح أيضا .

تنبيه : أما حديث : « من أحزن والديه فقد عقهما » ، فكذب موضوع ، رواه الخطيب فى « جامعه » (١٦٩٩) عن على مرفوعا ، وفيه : محمد بن محمد ابن الأشعث الكوفى ، وهو رافضى يضع الحديث . وضع كتابا كاملاً بأسانيد مسلسلة بآل البيت ، سماه « السنن » ، وقد ذكرت له حديثا فى حاشية «البدائل» (٥١/١). وسأعيد ذكره عند الحديث السادس والتسعين بإذن الله.

و لم يطلع العلامة الألبانى حفظه الله على إسناده ، فقال فى « ضعيف الجامع » (١٥٢/٥) : « ضعيف » ، استناداً إلى قاعدة الحافظ السيوطى رحمه الله فى ضعف كل ما تفرد به جماعة من المخرجين ، منهم الخطيب فى « جامعه » ، فلزم التنبيه .

الحديث الثامن والثمانون :

« من اقتراب الساعة أن ترفع الأشرار ، وتوضع الأخيار ، ويفتح القول ، ويخزن العمل ، ويُقرأ بالقوم المثناة ليس فيهم أحد ينكرها . قيل :

وما المثناة ؟ قال : ما اكتتبت سوى كتاب الله عز وجل » .

ضعيف . رواه الحاكم (٤/٥٥٤) من طريق هشام بن عمار ثنا يحيى بن حمزة حدثنى عمرو بن قيس السكونى قال : كنت مع أبى الفوارس (كذا ، ولعل الصواب : مع أبى فى الوفد كما فى الرواية الأخرى له) وأنا غلام شاب ، فرأيت الناس مجتمعين على رجل .قلت : من هذا ؟ قالوا : عبد الله بن عمرو ابن العاص ، فسمعته يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : فذكره ، وهذا إسناد لين ، رجاله كلهم ثقات سوى هشام بن عمار ، وهو صدوق مقرىء كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح ، كما فى « التقريب » . قلت : ويستثنى من ذلك رواية الإمام البخارى ومن سمعوا منه قبل ذلك . وراويه عند الحاكم هو إبراهيم بن يوسف الهسنجانى – وهو ثقة حافظ توفى ٣٠١ – فيبعد أن يكون متقدم السماع من هشام ، والله أعلم . والحديث رواه أيضا الطبرانى فى « الكبير » بنحوه ، وقال الهيثمى (٧/٣٢٦) : « ورجاله رجال الصحيح » . قلت : وأحاديث ابن عمرو وقعت فى القسم المفقود من « المعجم » ، ولكن يغلب على الظن أنه رواه من طريق هشام بن عمار أيضا ، فإنه من شيوخ البخارى كما تقدم .

(وقد) خالف هشاماً جماعة من الثقات ، فأوقفوه على عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما ، وهم : الإمام الأوزاعى ، وإسماعيل بن عياش ، ومعاوية بن صالح الحضرمى ، ومحمد بن حمير .

١ – فقد روى الحاكم (٤/٥٥٤–٥٥٥) – عقب ما تقدم – من طريق محمد ابن كثير الصنعانى ثنا الأوزاعى عن عمرو بن قيس السكونى قال : « خرجت مع أبى فى الوفد إلى معاوية فسمعت رجلاً يحدث الناس ، يقول : « إن من أشراط الساعة أن ترفع الأشرار وتوضع الأخيار ، وأن يخزن الفعل والعمل ويظهر القول ، وأن يقرأ بالمثناة فى القوم ليس فيهم من يغيرها أو ينكرها. فقيل:

وما المثناة ؟ قال : ما اكتتبت سوى كتاب الله عز وجل » .

قال : فحدثت بهذا الحديث قوما ، وفيهم إسماعيل بن عبيد الله ، فقال : أنا معك فى ذلك المجلس ، تدرى من الرجل ؟ قلت : لا . قال : عبد الله بن عمرو » .

وقال : « هذا حديث صحيح الإسنادين جميعاً ، ولم يخرجاه ». وقال الذهبى : « صحيح » . قلت : بل محمد بن كثير المصيصى صدوق كثير الغلط كما فى « التقريب » ، لكن المتابعات الآتية تؤكد صحة روايته إن شاء الله تعالى .

٢ - ورواه أبو عبيد فى « الغريب » (٢/٣٢٨-٣٢٩) ، قال : « حدثناه إسماعيل بن عياش قال : حدثنى عمرو بن قيس السكونى ... » فذكره . وإسناده صحيح .

٣ - ورواه ابن أبى شيبة (١٥/١٦٥-١٦٦) عن زيد بن الحباب قال : أخبرنا معاوية بن صالح قال : أخبرنى عمرو بن قيس الكندى ... فذكره وإسناده جيد ، ومعاوية ثقة حافظ .

٤ - ورواه نعيم بن حميد فى « الفتن » (٦٧٦) من طريق محمد بن حمير عن عمرو بن قيس به أفاده محقق « المصنف » جزاه الله خيرا . وابن حمير صدوق . فظهر من مجموع هذه الطرق ، أن رواية هشام بن عمار - على لينها - مُعَلَّةٌ بالوقف . والله أعلى وأعلم .

فائدة : قال أبو عبيد - عقب هذا الأثر - : « فسألت رجلاً من أهلم العلم بالكتب الأول قد عرفها وقرأها عن المثناة ، فقال : إن الأحبار والرهبان من بنى إسرائيل بعد موسى وضعوا كتاباً فيما بينهم على ما أرادوا من غير كتاب الله تبارك وتعالى ، فسموه بالمثناة ، كأنه يعنى أنهم أحلوا فيه ما شاءوا وحرموا

فيه ما شاءوا على خلاف كتاب الله تبارك وتعالى . فبهذا عرفت تأويل حديث عبد الله بن عمرو أنه إنما كره الأخذ عن أهل الكتب (كذا) لذلك المعنى ، وقد كانت عنده كتب وقعت إليه يوم اليرموك ، فأظنه قال هذا لمعرفته بما فيها ، ولم يرد النهى عن حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسنته ، وكيف ينهى عن ذلك ، وهو أكثر الصحابة حديثاً عنه ؟ » اهـ . والله والمستعان ، ولا حول ولا قوة إلا به .

الحديث التاسع والثمانون :

« من استرضى فلم يرضَ فهو شيطان ، ومن استغضب فلم يغضب فهو حمار » .

لا أصل له مرفوعا . قال الحافظ السخاوى فى « المقاصد » (١٠٧٩) : « ليس فى المرفوع ، وإنما هو فيما أورده البيهقى فى « الشعب » من جهة جعفر ابن محمد الصادق قال : من لم يغضب عند التقصير ، لم يكن له شكر عن المعروف ، ومن طريق الربيع ، وفى « مناقب الشعب » (كذا) من جهة أحمد ابن سنان كلاهما عن الشافعى من قوله بزيادة : « ومن استغضب فلم يغضب فهو حمار » . وذكره عنه الشوكانى رحمه الله فى « الفوائد المجموعة » (ص ٢٩٥) باختصار الكلام عن طرقه .

وقال الشيخ ملا على القارى فى « المصنوع » (٣١٠) : « من كلام الشافعى » . وذكره العلامة محمد الأمير الكبير المالكى فى « النخبة البهية » (٣٧٧) وقال : « وفى رواية جبان » . وقال : « ليس بحديث ، بل من قول الشافعى » . قلت : رواه البيهقى فى « مناقب الشافعى » (٢٠٢/٢) من طريق أحمد بن محمد بن الحسين المصرى عن الربيع به . ورواه ابن عساكر (٣٢/١٥) من طريق البيهقى أيضا — بإسناد آخر — عن أبى بكر بن إسحاق عن الزبير

ابن عبد الواحد عن محمد بن   عن الربيع به (كذا فى النسخة الظاهرية ببياض فى اسم أبى الراوى عن الربيع) وفى الطريق الأولى : أحمد بن محمد بن الحسين المصرى ، ترجم له الذهبى فى « السير » (١٥/٥٤١:٥٤٣) ، فقال : « الشيخ الكبير ، مسند وقته ، أبو الفوارس أحمد بن محمد بن الحسين بن السندى ، المصرى الصابونى ... » حتى قال : « وهو صدوق فى نفسه . وليس بحجة ، وقد أدخل عليه حديث باطل فرواه » . ثم روى بإسناده إليه عن محمد بن حماد الطهرانى عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عروة عن عائشة مرفوعا : « **النظر إلى وجه علِىٍّ عبادة** » .

وقال : « فهذا أدخل على أبى الفوارس » . وقال فى « الميزان » : « صدوق إن شاء الله ، إلا أنى رأيته قد تفرد بحديث باطل عن محمد بن حماد الطهرانى كأنه أدخل عليه ». وقال فى « العبر » (٢/٨٠): « وفيها – يعنى سنة ٣٤٩–: أبو الفوارس الصابونى ، ... الثقة المُعَمَّر ، مسند ديار مصر ... » .

وقال الحافظ فى « اللسان » (١/٢٩٦) : « وكان ينبغى ذكر ذلك الحديث ليُجتنب ، وسأبحث عنه إن شاء الله ، ثم رأيت عن المالينى أن ابن المنذر قال : هو كذاب . فأورد (كذا) له الدارقطنى فى « غرائب مالك » حديثاً رواه عن العباس بن العباس بن الفضل بن عون التنوخى عن سوادة بن إبراهيم الأنصارى عن مالك عن نافع عن ابن عمر فى تجاوز الله عن الخطأ والنسيان ، الحديث ، وقال عقبه : لا يصح ، ومن دون مالك ضعفاء . قلت : مات فى شوال سنة تسع وأربعين وثلاث مائة ، وقد جاوز المائة ... » إلخ .

قلت : فالرجل غير ثقة ، على أنه قد توبع عند ابن عساكر إلا أن اسم متابعه لم يأت كاملاً كما تقدم ، وقد ذكرالحافظ المزى فى « تهذيب الكمال » (٩/٨٨) ثلاثة من المحمدين يروون عن الربيع ما منهم إلا ثقة حافظ هم : أبو إسماعيل الترمذى – محمد بن إسماعيل – والأصم– محمد بن يعقوب –

والروياني – محمد بن هارون –، فأرجو أن يكون أحدهم . كذلك ذكر ابن عساكر (٣٤٠/٦) في ترجمة الزبير بن عبد الواحد جماعة من شيوخه المحمدين منهم : محمد بن إسحاق بن خزيمة ومحمد بن إسحاق السراج ومحمد بن الحسن ابن قتيبة العسقلاني وغيرهم ممن يحتمل أن يكون لهم رواية عن الربيع . وأياً كان الأمر ، فقد تابع الربيعَ : أحمد بن سنان – وهو الواسطي أحد الثقات الحفاظ – كما تقدم عن السخاوي رحمه الله .

وقد صحح الحافظ ابن حجر رحمه الله نسبة هذا الأثر إلى الإمام الشافعي رحمة الله عليه ، إذ عقد الفصل السابع من كتابه « توالي التأسيس » في سياق شيء من بليغ كلامه نظماً ونثراً . وقال : « ذكر شيء من منثور كلامه » . قال : « وهو كثير لو جمع لكان جزءاً كبيراً ، وقد اقتصرت منه على ما ساقه الآبري ، وأبو نعيم ، والبيهقي بأسانيدهم الثابتة إليه محذوف الأسانيد » ، فذكره (ص ١٣٦) .

أما رواية : « ومن استغضب فلم يغضب فهو جبان » ، فلم أقف عليها بعد ، ولا وجدت أحداً أشار إليها سوى الأمير المالكي ، فلعلها من تزيدات وتحريفات العامة في عصره بعد أن جعلوها حديثاً ، فَرَدَّ هو ذلك ، والله أعلى وأعلم .

الحديث التسعون :

« من صلى صلاة في جماعة ، فقد ملأ نحره عبادة » .

لا يعرف مرفوعا . ذكره الغزالي رحمه الله في « الإحياء » (١٤٨/١) كحديث ، قال العراقي : « لم أجده مرفوعا ، وإنما هو من قول سعيد بن المسيب ، رواه محمد بن نصر في كتاب « الصلاة » اهـ .

قال الزبيدي : « قلت : ووجدت في « العوارف » ما نصه : ومن أقام

الصلوات الخمس فى جماعة ، فقد ملأ البر والبحر عبادة . وقال ابن السبكى فى « طبقات الشافعية » (٢٩٤/٦) : « لم أجد له إسناداً » اهـ . كما فى « تخريج الإحياء » (٣٧٦) .

(أما) الموقوف على سعيد بن المسيب ، فقد رواه ابن نصر (٣٤٩) : « حدثنا يحيى بن يحيى ... » ، والحكيم الترمذى فى « أسرار الصلاة » (ص ٤٥) : « حدثنا صالح بن محمد ... » ، وأبو نعيم (١٦٢/٢) من طريق قتيبة بن سعيد ثلاثتهم قالوا : ثنا عطاف بن خالد عن (وعند الحكيم : حدثنا) عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد به ، واختلفت ألفاظهم ، فلفظ ابن نصر : « من حافظ على الصلوات الخمس ، فقد ملأ اليدين والنحر من عبادة الله » .

ولفظ الحكيم : « من صلى الخمس فى جماعة ، فقد ملأ البرين والبحرين عبادة » .

ولفظ « الحلية » : « من حافظ على الصلوات الخمس فى جماعة ، فقد ملأ البر والبحر عبادة » . وإسناده حسن ، رجاله كلهم موثقون ، وفى عطاف وابن حرملة كلام لا ينزل حديثهما عن مرتبة الحُسن سوى ما استنكر عليهما ، وسيأتى مزيد كلام عند الحديث التاسع والتسعين إن شاء الله . والله أعلم .

الحديث الحادى والتسعون :

« من فتح له باب خير فلينتهزه ، فإنه لا يدرى متى يغلق عنه » .

ضعيف . رواه ابن المبارك فى « الزهد والرقائق » (١١٧) وعنه الإمام أحمد فى « الزهد » أيضا (ص ٣٩٤) : أخبرنا أبو بكر بن أبى مريم الغسانى ، قال : حدثنا حكيم بن عمير ، أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : فذكره .

وهذا إسناد ضعيف له علتان :

الأولى : الإرسال ، فإن حكيم بن عمير - وهو أبو الأحوص الحمصى - تابعى . وهو صدوق كما قال الحافظ الذهبى فى « الكاشف » (٢٤٩/١) ، ومثله فى « التقريب » (١٤٧٦) ، وزاد : « يهم »[٣٣] .

الثانية : ضعف ابن أبى مريم واختلاطه . انظر الحديث المتقدم فى الرقم (٦٦) ، ووعدنا هناك بإيراد هذا الحديث له .

وله طريق أخرى موصولة عن حذيفة ، فقد عزاه المتقى الهندى رحمه الله فى « كنز العمال » (٩٧١/١٥) إلى ابن شاهين من طريق عبد الله بن أبان بن عثمان بن حليفة بن أوس عن أبيه عن جده عنه به . وعبد الله وأبوه وجده لم أجد لأحدهم ترجمة ولا ذكر ، والذين بين ابن شاهين وبينهم يحتاج إلى النظر فيهم ، لعل فيهم ضعيفاً أو متروكاً ، ولم أجد الحديث فى « الترغيب فى فضائل الأعمال » له ، فالله أعلم .

(والصحيح) أن هذا من كلام خالد بن معدان الكلاعى الحمصى - التابعى الجليل العابد - كما رواه الإمام أحمد فى « الزهد » (ص ٣٨٤) وعنه أبو نعيم (٢١١/٥) عن أبى المغيرة حدثنا حريز عنه به ، ولفظه : « إذا فتح لأحدكم باب خير ، فليسرع إليه ، فإنه لا يدرى متى يغلق عنه » . وإسناده صحيح . والله أعلى وأعلم .

الحديث الثانى والتسعون :

« من قتل حية ، فكأنما قتل كافراً » .

---

(٣٣) ولم أرَ من وصفه بضعف ولا وهم . فقد قال أبو حاتم : لا بأس به . وذكره ابن حبان فى « الثقات » . وكذلك ابن خلفون . وقال ابن سعد : « كان معروفا قليل الحديث » . وقال ابن عساكر : « بلغنى أن محمد بن عوف سئل عن الأحوص بن حكيم ، فقال : ضعيف ، وأبوه شيخ صالح » . انظر « الجرح » (٢٠٦/٣) و « تهذيب الكمال » (٢٠٠/٧) و « التهذيب » (٤٥٠/٢) .

ضعيف . رُوِى من أربعة أوجه عن ابن مسعود ، كلها ضعيف أو معلول .

الوجه الأول :

رواه الطيالسى (٣١٥) والإمام أحمد (٣٩٤/١-٣٩٥،٤٢١) وابن أبى شيبة (٤٠٥/٥) وأبو يعلى (٢٢١/٩) وعنه ابن حبان فى « المجروحين » (١٥٠/٣) - بإسناد آخر - والطبرانى (١٣٠/١٠) من طرق عن داود بن أبى الفرات عن محمد بن زيد عن أبى الأعين العبدى عن أبى الأحوص قال : بينما ابن مسعود يخطب ذات يوم فإذا هو بحية تمشى ، فقطع خطبته ثم ضربها بقضيبه حتى قتلها ، ثم قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من قتل حية ، فكأنما قتل رجلاً مشركاً قد حَلَّ دمه » . وإسناده ضعيف جداً ، أبو الأعين العبدى ، قال الحافظ فى « تعجيل المنفعة » (ص ٤٦٤-٤٦٥) : « ضعفه يحيى بن معين . وقال أبو حاتم : مجهول وقال ابن حبان : كان يأتى بأشياء مقلوبة ، لا يجوز الاحتجاج به » .

قلت : لفظه فى « المجروحين » : « كان ممن يأتى بأشياء مقلوبة وأوهام معمولة ، كأنه تعمدها ، لا يجوز الاحتجاج به ، وهو الذى روى عن أبى الأحوص ... » فذكر الحديث ، حتى قال : « فى نسخة كتبناها عنه بهذا الإسناد ، ما لشىء منها أصل يرجع إليه » . ومحمد بن زيد مختلف فيه ، قواه أبو حاتم وذكره ابن حبان فى « الثقات » . وذكره الدارقطنى فى « الضعفاء » (٤٦٩) ساكتا عنه ، فهو عنده متروك . وفى رواية ابن أبى خيثمة عن ابن معين ، قال - عن أبى الأعين -: « ضعيف ، ولا يعرف » كما فى « الجرح » (٣٣٥/٩) فالبلاء لا ينفك عن أحدهما . والله أعلم .

الوجه الثانى :

رواه البزار (١٢٢٩) من طريق شريك عن أبى إسحاق عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال :

« **من قتل حية ، فكأنما قتل كافراً** » . وفى إسناده شريك ، تقدم الكلام فيه فى الحديث السادس والثمانين . وهذا من رواية يزيد بن هارون عنه ، وهى متوقف فيها كما تقدم . ولو مُشِّيت ، فقد خالف شريكا رجل من أثبت الناس فى أبى إسحاق السبيعى ، وهو حفيده إسرائيل[٣٤] كما يأتى .

وقال البزار : « لا نعلم روى أبو إسحاق عن القاسم عن أبيه عن ابن مسعود إلا هذا » . ورواه أبو داود (٦٥٣/٢) والطبرانى (٤١٠/٩) من طريق إسحاق الأزرق عن شريك به ، بلفظ آخر ، وهو : « **اقتلوا الحيَّات كلهن ، فمن خاف ثأرهن فليس منى** » وإسحاق أصح حديثاً عن شريك من يزيد بن هارون ، ومن أعلمهم بشريك . وهذا إسناد رجاله ثقات – كما قال الهيثمى –، والمتن صحيح له طرق . ولكن سيأتى عن ابن عبد البر ما يقضى عليه بالنسخ .

الوجه الثالث :

رواه البزار (١٢٣٠) من طريق عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن منصور عن حبيب بن أبى ثابت عن عبدة – يعنى ابن أبى لبابة – عن زر عنه مرفوعا : « **من قتل حية أو عقرباً ، فقد قتل كافراً** ، أو : **فكأنما قتل كافراً** » . ورجاله ثقات لكن حبيباً كثير التدليس والإرسال ، وقد عنعنه . وقد تقدم شىء عنه فى الحديث الرابع والثمانين . وقد خولف عبيد الله بن موسى عن إسرائيل فى إسناده – مع الوقف – ، وخولف إسرائيل عن منصور أيضا كما يأتى وأجمل الهيثمى القول فى هذه الطرق ، فقال (٤٦/٤) : « رواه أحمد وأبو يعلى والبزار بنحوه والطبرانى فى « الكبير » مرفوعا وموقوفاً ، قال البزار فى حديثه ، وهو مرفوع : **من قتل حية أو عقرباً** ، وهو فى موقوف الطبرانى . ورجال البزار

---

(٣٤) اختلف فى تقديم إسرائيل على شريك فى أبى إسحاق ، فلم أشأ حكاية الخلاف لأن المقام لا يحتمله ،مع ملاحظة أن الذين قدموا شريكا راعوا قدم سماعه من أبى إسحاق – حسب – مع علمهم بتغير حفظ شريك ، فكأن إطلاقهم مقيد بما حدَّث به فى الصحة . والله أعلى وأعلم .

رجال الصحيح » .

الوجه الرابع :

رواه الخطيب (٢/٢٣٤) من طريق فضالة بن الفضل التميمى قال : نبأنا أبو داود الحفرى عن الثورى عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله مرفوعا : « **من قتل حية ، فكأنما قتل كافراً** » . وفى رواية بالإسناد : « **قتل كافراً** » وقال الخطيب : « هكذا روى فضالة بن الفضل عن أبى داود مرفوعا . ورواه سلم بن جنادة عن أبى داود موقوفا ، لم يذكر فيه النبى صلى الله عليه وآله وسلم » اهـ .

قلت : وفضالة ، قال أبو حاتم : صدوق . ووثقه النسائى وابن حبان ، ولكن قال : « ربما أخطأ » . وهذا مما أخطأ فيه ، فقد خالفه سلم بن جنادة ، وهو ثقة ربما خالف كما فى « التقريب » (٢٤٦٤) ، والإمام الحافظ الثبت أبو بكر بن أبى شيبة ، فأوقفاه على ابن مسعود رضى الله عنه .

(فالصحيح) فى هذا الحديث الوقف عليه ، وثبت أيضا عن علقمة ومجاهد . وله عن ابن مسعود خمس طرق :

الأولى : عند ابن أبى شيبة (٥/٤٠٣) عن أبى معاوية عن الأعمش عن إبراهيم[٣٥] عنه ، قال : « من قتل حية ، قتل كافراً » . وإسناده صحيح جداً

(٣٥) ورواه مغيرة عن إبراهيم عنه ، بلفظ : « اقتلوا الحيات كلها إلا الجان الأبيض الذى كأنه قضيب فضة » عند أبى داود (٢/٦٥٥) وعنه ابن عبد البر فى « التمهيد » (١٦/٣٠) . وإسناده ضعيف ، مغيرة ثقة ، لكنه كثير التدليس عن إبراهيم وقد عنعنه . ولذلك ضعفه الإمام أحمد فى إبراهيم خاصةً . وأعله الحافظ المنذرى رحمه الله بغير علته ، فقال فى « مختصر السنن » (٨/١١٠) : « هذا منقطع . إبراهيم لم يسمع من ابن مسعود » . وقال ابن عبد البر : « وقد روى عن ابن مسعود فى هذا الباب قول غريب حسن » فساقه بإسناده إلى أبى داود .

وإرسال إبراهيم عن ابن مسعود أصح من إسناده . وقد تعرضت لهذه المسألة فى الحديث الحادى والثلاثين من الكتاب .

الثانية : عنده أيضا (٤٠٥/٥) عن أبى داود الحفرى عن الثورى عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عنه قال : فذكره . وإسناده صحيح ، وقد أخرج مسلم لأبى داود الحفرى - واسمه : عمر بن سعد الكوفى - عن الثورى ، فإن كان احتجاجا فهو على شرطه . وهو الراجح عن أبى داود .

الثالثة : عند الطبرانى من طريق إسرائيل عن أبى إسحاق عن القاسم عن أبيه عنه ، قال : « من قتل حية أو عقربا ، قتل كافرا » . ورواه أيضا من طريق أبى نعيم ثنا المسعودى عن القاسم قال : قال عبد الله ، فذكره بنحوه . وأسقط : « عن أبيه » من إسناده .

الرابعة : عند عبد الرزاق (٤٣٦/١٠) عن معمر فى « جامعه » عن بعض الكوفيين أن ابن مسعود قال : « من قتل حية ، فكأنما قتل كافراً ، ومن قتل عقرباً فكأنما قتل كافرا » . وإسناده ضعيف ، فيه جهالة وانقطاع .

الخامسة : عند ابن عبد البر فى « التمهيد » (٢٣/١٦) من طريق ابن وضاح قال : ثنا محمد بن قدامة قال : ثنا جرير عن منصور عن حبيب بن أبى ثابت عن زر بن حبيش عنه ، قال : « من قتل حية أو عقرباً ، قتل كافرا » . وفيه عنعنة حبيب بن أبى ثابت . وقد رُوِى عن حبيب مرفوعا ، بإدخال عبدة بن أبى لبابة بينه وبين زر كما تقدم . وإسرائيل - فى غير أبى إسحاق - غيره أثبت منه . والله أعلم .

(وأما) عن علقمة ، فرواه ابن أبى شيبة (٤٠٤/٥) عن وكيع عن سفيان عن أبى قيس عنه قال : « ما يضر أحدكم قتل حية أو قتل كافراً ، إلا الذى كأنه مَيْل ، فإنه جِنُّها » وإسناده حسن .

(وأما) عن مجاهد ، فرواه أيضا عن ابن علية عن ابن أبى نجيح عنه ،

قال : « من قتل حية ، فقد قتل عدواً كافراً » . وإسناده صحيح . رجاله رجال الشيخين ، فإن كانا احتجا بهذا الإسناد ، فهو على شرطهما .

د **فائـدة :**

قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر رحمه الله فى « التمهيد » (٣٠:٢٣/١٦) : « اختلف العلماء فى قتل الحيات جملة ، فقال منهم قائلون : تقتل الحيات كلها فى البيوت والصحارى ، فى المدينة وغير المدينة – لم يستثنوا منها نوعا ولا جنسا ، ولا استثنوا فى قتلهن موضعاً ؛ وسنذكر اختلافهم فى إذنها بالمدينة وغيرها فى باب صيفى – إن شاء الله . ومن حجتهم حديث عبد الله ابن مسعود ، عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم – أنه قال : فذكره وغيره مرفوعا . قال : « ومن حجتهم أيضا ما مضى من الأحاديث فيما سلف فى هذا الباب فى قتل الحية فى الحل والحرم » ثم ذكر أثر ابن مسعود – مرفوعا وموقوفا – وأحاديث أخرى . قال : « قالوا : ففى هذه الأحاديث قتل الحيات جملة : ذى الطفتين وغيره وكذلك الأحاديث التى قبلها لم يخص شيئاً دون شىء . وقال آخرون : لا يقتل من الحيات ما كان فى البيوت بالمدينة خاصة إلا أن ينذر ثلاثا ، وما كان فى غيرها فيقتل فى البيوت وغير البيوت – ذا الطفتين كان أو غيره . ومن حجتهم حديث أبى سعيد الخدرى من رواية صيفى عن أبى السائب عن أبى سعيد عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : **إن نفراً من الجن بالمدينة أسلموا ، فإذا رأيتم أحداً منهم فحذروه ثلاثة أيام ، ثم إن بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه** . وروى أبو حازم عن سهل بن سعد عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم نحوه بمعناه . ومن حديث سهل بن سعد أيضا عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : **إن لهذه البيوت عوامر ، فإذا رأيتم منها شيئاً فتعوذوا منه ، فإن عاد فاقتلوه** . وهذا يحتمل أن يكون إشارة إلى بيوت المدينة – وهو الأظهر، ويحتمل أن يكون إلى جنس البيوت – والله أعلم ؛

وسيأتى ذكر حديث أبى سعيد الخدرى ، وحديث سهل بن سعد فى تخصيص حيات المدينة بالإذن فى باب صيفى من هذا الكتاب – إن شاء الله . وقال آخرون : لا تقتل حيات البيوت بالمدينة ولا بغيرها حتى تؤذن ، فإن عادت قتلت ، ومن حجتهم ... » فذكر حديث أبى ليلى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن حيات البيوت ، فقال : **إذا رأيتم منهن شيئاً فى مساكنكم فقولوا : أنشدكم**(٣٦) **العهد الذى أخذ عليكم سليمان أن تؤذونا ، فإن عدن فاقتلوهن** . قال : « فلم يخص فى هذا الحديث بيوت المدينة من غيرها، وهو – عندى – محتمل للتأويل ، والأظهر فيه العموم . وقال آخرون : لا تقتل ذوات البيوت من الحيات بالمدينة أو بغير المدينة ، واحتجوا بظاهر حديث أبى لبابة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى عن قتل الجنان التى فى البيوت – لم يخص بيتا من بيت ، ولا موضعا من موضع ، ولم يذكر الإذن فيهن . وقال الآخرون : يقتل من حيات البيوت ، ذو الطفتين والأبتر – خاصة بالمدينة وغيرها من المواضع دون إذن ولا إنذار ، ولا يقتل من ذوات البيوت غير هذين الجنسين من الحيات . واحتجوا بما حدثناه ... » فذكر بإسناده إلى الإمام مالك ، عن نافع عن أبى لبابة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قتل الجنان التى تكون فى البيوت ، إلا أن يكون ذا الطفتين والأبتر ، فإنهما يخطفان البصر ، ويطرحان ما فى بطون النساء . قال : « ومن حديث نافع عن سائبة – مثل هذا سواء ، وسيأتى فى موضعه من كتابنا هذا – إن شاء الله . وحدثنا ... » فذكر بإسناده إلى الإمام أحمد قال : محمد بن جعفر ، قال : حدثنا شعبة ، عن عبد ربه ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أنه كان يأمر بقتل الحيات كلها ، فقال له أبو لبابة : أما بلغك أن رسول الله

---

(٣٦) الحديث رواه من طريق أبى داود ، وهو عنده بلفظ : « أنشدكن العهد الذى أخذ عليكن نوح ، أنشدكن العهد ... » الحديث . وفى إسناده ابن أبى ليلى ، وهو صدوق سيء الحفظ جداً .

صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قتل ذوات البيوت ، وأمر بقتل ذى الطفتين والأبتر ؟ قال : « هذا نص رواية القعنبى فى المتن ، ورواية ابن وهب فى الإسناد ، وقد أجمع العلماء على جواز قتل حيات الصحارى صغارًا كن أو كباراً أى نوع كان الحيات ؛ وأما قتلهن فى الحرم فقد مضى فيما سلف من كتابنا هذا – وبالله توفيقنا » . قال : « ترتيب هذا الأحاديث كلها المذكورة فى هذا الباب وتهذيبها ، استعمال حديث أبى لبابة والاعتماد عليه ، فإن فيه بياناً لنسخ قتل حيات البيوت ، لأن ذلك كان بعد الأمر بقتلها جُملة ،وفيه استثناء ذى الطفتين والأبتر ، فهو حديث مفسر لا إشكال فيه لمن فهم وعلم – وبالله التوفيق . ومما يدلك على ذلك أن ابن عمر كان قد سمع من النبى – عليه السلام – الأمر بقتل الجنان جملة ، فكان يقتلهن حيث وجدهن حتى أخبره أبو لبابة أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم نهى بعد ذلك عن قتل عوامر البيوت منهن ، فانتهى عبد الله بن عمر ، ووقف عند الآخر من أمره صلى الله عليه وآله وسلم على حسبما أخبره أبو لبابة ، وقد بان ذلك فى رواية أسامة بن زيد وغيره عن نافع – على حسبما تقدم فى الباب . وحدثنا .. » فذكر بإسناده إلى أبى داود حديث سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : اقتلوا الحيات وذا الطفتين والأبتر ، فإنهما يلتمسان البصر ، ويسقطان الحبل . قال : وكان عبد الله يقتل كل حية وجدها ، فأبصره أبو لبابة أو زيد بن الخطاب – وهو يطارد حية – فقال : إنه قد نهى عن ذوات البيوت . وحدثنا ... » فذكر طريقا أخرى إلى سفيان عن الزهرى عن سالم به . قال : « قال سفيان : كان الزهرى يشك فيه زيد أو أبو لبابة » . قال : « هو أبو لبابة صحيح – لم يشك فيه نافع وغيره ، وقد رواه بكير (تصحف إلى بكر) ابن الأشج عن سالم ، فاستثنى من ذوات البيوت ذا الطفتين والأبتر ، وهو موافق لرواية عبد ربه بن سعيد ، عن نافع ، عن ابن عمر . ولرواية القعنبى ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ وهو الصواب فى هذا الباب ، وعليه يصيح

ترتيب الآثار فيه – والحمد لله . وقد روى عن ابن مسعود فى هذا الباب قول غريب حسن ... » فذكر ما تقدم من رواية مغيرة عن إبراهيم عنه . وانظر حديث صيفى الذى أشار إليه مراراً فى نفس الجزء (ص ٢٥٧ : ٢٧٠) ، ففيه فوائد طيبة وآثار عجيبة هذا ، وقد فسر – رحمه الله – ذا الطفتين والأبتر بقوله – قبل حكايته الخلاف فى المسألة رأسا – : « يقال إن ذا الطفتين حنش يكون على ظهره خطان أبيضان ، ويقال : إن الأبتر : أفعى . وقيل إنه حنش أبتر كأنه مقطوع الذنب ، وقال النضر بن شميل : الأبتر من الحيات : صنف أزرق مقطوع الذنب ، لا تنظر إليه حامل إلا ألقت ما فى بطنها – والله أعلم » .

الحديث الثالث والتسعون :

« من نسى شيئاً من نسكه أو تركه ، فليهرق دماً » .

ضعيف . رواه ابن حزم – كما فى « اللسان » (١/٢٢٢) و « التلخيص » (٢/٢٤٤) من طريق على بن الجعد عن ابن عيينة عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعا به . قال الحافظ : « وأعله بالراوى عن على بن الجعد : أحمد بن على بن سهل المروزى ، فقال : إنه مجهول ، وكذا الراوى عنه : على ابن أحمد المقدسى ، قال : هما مجهولان » اهـ . ثم إنه – رحمه الله – ذهل عن ذلك ، فأعاد الحديث فى « التلخيص » (٢/٢٧٥) ، وقال : « هذا لم أجده مرفوعا ، وقد تقدم من قول ابن عباس فى باب المواقيت » اهـ .

قلت : والحديث ليس فى « المحلى »، بل فى كتاب آخر لابن حزم ، وذلك ، لجملة أمور :

الأول : أننى تصفحت (كتاب الحج) من « المحلى » – من أوله إلى آخره – فلم أجده مرفوعا ، بل ذكره فى موضع واحد منه (٧/٢٥٦) موقوفا ، فقال :

« فإن ذكروا ما روى عن ابن عباس والنخعى أن من ترك من نسكه شيئاً فليرق دماً ، قلنا : أنتم أول من خالف ذلك لأنكم تجعلون فى أكثر ذلك صدقة لا دماً ، ولا عجب أعجب ممن يحتج بشىء يراه حقاً ، ثم هو أول مخالف له .. » إلخ .

الثانى : أن صَاحبَىْ كتاب « تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم ابن حزم جرحاً وتعديلاً » أوردا : « أحمد بن على بن سهل المروزى » (٦) ، فأحالا على « اللسان » (٢٢٢/١) ، ولم يذكرا موضع ذكره من « المحلى » ، وهذا يدل على أنهما لم يجداه فيه .

الثالث : أن فى إسناد الحديث أيضا : على بن الجعد – وهو الجوهرى أحد الحفاظ الأثبات – ، وقد لينه ابن حزم (٢٢٦/٥) ، فقال : « على بن الجعد ليس بالقوى » ، فلو كان الحديث فى « المحلى » لكان الظاهر أن يعله به ابن حزم أيضا فى غير الموضع الأول بطبيعة الحال .

(أما) إعلال ابن حزم الحديث بعلى بن أحمد المقدسى فلا غبار عليه ، فإنى لم أجد للمقدسى هذا ترجمة فيما بين يَدَىَّ من كتب الرجال ، وفات الحافظ إيراده فى « اللسان » مع أنه حكى تجهيل ابن حزم له كما تقدم . أما تجهيله لأحمد ابن على بن سهل ، فهو بناء على عادته فيمن لا يعرفهم – كما قال الحافظ فى بعض من جهلهم ابن حزم ، كابن حسنويه فى الحديث الرابع والسبعين – وإلا فالرجل ترجم له الخطيب فى « تاريخ بغداد » (٣٠٤/٤) ، وقال : « روى عنه عبد الله بن جعفر بن الورد المصرى ، و .. ، و ... ، و ... ، و ... أحاديث مستقيمة » . فالبلية – فى رفع هذا الحديث – ممن دون على بن الجعد ، فقد رواه عن سفيان الثورى – لا سفيان بن عيينة – موقوفا ، لا مرفوعا كما يأتى . ولعل هذا المقدسى – أو غيره – وجدا الأثر عن على عن سفيان ، فظنه ابن عيينة ، ثم رفعه وهماً أو عمداً ، فالله أعلم ، وهو – تعالى – حسبينا .

(والصحيح) إيقاف الحديث على ابن عباس رضى الله عنهما ، كما رواه جماعة من الثقات الأثبات - وغيرهم - عن أيوب عن سعيد بن جبير عنه به ، وهم :

١ - الإمام مالك رحمه الله فى « الموطأ » (٤١٩/١) ، ولفظه : « **من نسى من نسكه شيئاً أو تركه ، فليهرق دماً** » . قال أيوب : « لا أدرى ، قال : ترك ، أو : نسى » . ورواه البيهقى (١٥٢/٥) من طريق ابن بكير عن مالك ، وفيه : « قال مالك : لا أدرى قال : ترك أم نسى » .

قلت : إن كان ابن بكير تفرد بذلك ، فسماعه للموطأ مطعون فيه ، لأنه كان برواية حبيب كاتب مالك ، وهو كذاب مخلط ، وإنما هذا قول أيوب - شيخ الإمام مالك - كما تقدم من رواية يحيى بن يحى عن مالك .

٢ - ويحيى بن سعيد .

٣ - وإسماعيل بن أمية .

٤ - وابن جريج ، ثلاثتهم عند الدارقطنى (٢٤٤/٢) من طريق أبى صالح كاتب الليث نا يحيى بن أيوب عنهم به . وأبو صالح ضعيف - على تفصيل للحافظ فى أمره - ، ولا بأس به فى الشواهد .

٥ - وسفيان الثورى ، علقه عنه الدارقطنى والبيهقى فى « سننيهما » ، ووصله عنه على بن الجعد ، وعنه أبو القاسم البغوى فى « الجعديات » (١٨٢٥) .

٦ - وعبيد الله بن عمر العمرى ، الحافظ الثبت .

٧ - وأخوه عبد الله ، وهو لين الحديث - كلاهما عند الدارقطنى . والأثر - من رواية مالك والثورى - صحيح على شرط الشيخين . والله أعلى وأعلم .

الحديث الرابع والتسعون :

« **المؤذن أملك بالأذان ، والإمام أملك بالإقامة** » .

منكر . رُوِى من حديث أبى هريرة ، وابن عمر .

أولاً : حديث أبى هريرة :

رواه ابن عدى فى « الكامل » (١٣٢٧/٤) من طريق يحيى بن إسحاق ، ثنا شريك عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « **المؤذن أملك بالأذان ، والإمام أملك بالإقامة ، اللهم أرشد الأئمة ، واغفر للمؤذنين** » . وقال : « وهذا – بهذا اللفظ – لا يروى إلا عن شريك من رواية يحيى بن إسحاق عنه ، وإنما رواه الناس عن الأعمش بلفظ آخر هو قوله : « **الإمام ضامن ، والمؤذن مؤتمن ، اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين** » اهـ . قلت : فهو معدود فى مناكير شريك بهذا اللفظ ، وأومأ البيهقى إلى عدم صحته ، فقال فى « سننه » (١٩/٢) – عقب روايته موقوفا على على بن أبى طالب – : « ورُوى عن شريك عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعا ، وليس بمحفوظ » اهـ .

ثانياً : حديث ابن عمر : قال الحافظ رحمه الله فى « التلخيص » (٢٢٢/١) – بعد الإشارة إلى حديث أبى هريرة وقول البيهقى فيه –: « ورواه أبو الشيخ من حديث أبى الجوزاء عن ابن عمر ، وفيه معارك بن عباد وهو ضعيف ، ورواه البيهقى عن على موقوفاً ، وقد أخرج مسلم من حديث جابر ابن سمرة : « كان بلال يؤذن إذا دحضت الشمس ، ولا يقيم حتى يخرج النبى صلى الله عليه وآله وسلم » اهـ . وعزاه السيوطى فى « الجامع » (٩١٣٥) – وتبعه الهندى فى « الكنز » (٦٩٤/٧) – إلى أبى الشيخ فى كتاب « الأذان » عن أبى هريرة لكن زاد الهندى من « الإكمال » عزوه إلى أبى الشيخ عن ابن عمر بلفظ : « المؤذن أحق... » . وقال المناوى (٢٥٠/٦) : « رمز لحسنه .

ينظر فى قول الشيخ : « عن أبى هريرة » فإن الحافظ ابن حجر ذكر أن أبا الشيخ خرجه من طريق أبى الجوزاء عن ابن عمر ، قال : « وفيه معارك ابن عباد (تصحفت إلى : مبارك) ضعيف ، وذكر أن الذى رواه عن أبى هريرة ابن عدى ، ويحتمل أن أبا الشيخ خرجه عن صحابيين لكنى لم أره . ورواه البيهقى عن على موقوفا. قال: ورفعه غير محفوظ . وقال الذهبى : بل لا يصح ».

قلت : ومعارك[٣٧] ضعيف جداً . قال البخارى : منكر الحديث . وأورده الدارقطنى فى « الضعفاء » (٥٣٦) ساكتا عنه ، فهو متروك عنده وعند البرقانى وابن حمكان . وقال الإمام أحمد : لا أعرفه . وقال أبو زرعة : واهى الحديث . وقال أبو حاتم : أحاديثه منكرة . وحكى أحمد بن الحسن الترمذى أنه ذكر حديثه فى الجمعة ، فقال له أحمد بن حنبل : استغفر ربك . أما ابن حبان ، فخالف كل هؤلاء وأورده فى « الثقات » (١٩٨/٩) ، وقال : « يخطىء ويهم » والحديث ، قال الشيخ الألبانى فى « ضعيف الجامع » (٣/٦) : « ضعيف » .

(والصحيح) وقف الحديث على على رضى الله عنه ، فقد رواه ابن أبى شيبة (٤١٤/١) من طريق سفيان عن منصور عن هلال بن يساف عن أبى عبد الرحمن أو هلال عن سعد بن عبيدة عن أبى عبد الرحمن قال : قال على : فذكره . وإسناده صحيح ، وهذا التردد لا يضر ، فإن الإسناد صحيح متصل فى الحالتين ، لا سيما وقد رواه عبد الرزاق (٤٧٦/٢) عن الثورى عن منصور عن هلال عن أبى عبد الرحمن به - بغير تردد - ، وأفاد فائدة ليست عند ابن أبى شيبة ، فقال عقبه : « قال سفيان : يعنى : يقول الإمام للمؤذن : تأخر حتى أتوضأ أو أصلى ركعتين » . ووافق شعبة رحمه الله أيضا رواية عبد الرزاق عن الثورى ، فقد رواه البيهقى من طرق عنه عن منصور قال : سمعت هلال

---

(٣٧) سماه بعضهم : « معارك بن عبد الله » ، وهو القيسى البصرى .

ابن يساف يحدث عن أبى عبد الرحمٰن السلمى عن على رضى الله عنه : فذكره الله أعلى وأعلم .

الحديث الخامس والتسعون :

« النساء على ثلاثة أصناف : صنف كالعر – وهو الجرب – وصنف كالوعاء تحمل وتضع ، وصنف ودود ولود مسلمة تعين زوجها على إيمانه ، وهى خير له من الكنز » .

منكر . رواه الرامهرمزى فى « الأمثال » (١١١) ، وتمام فى « الفوائد » (٢/٢٠٦) – كما فى « الضعيفة » (٧١٤) – كلاهما من طريق عبد الله بن دينار عن عطاء بن أبى رباح عن جابر مرفوعا به ، وقال تمام : « عبد الله بن دينار هو الحمصى » . قال الشيخ الألبانى حفظه الله : « قلت : وهو ضعيف كما جزم به الحافظ فى « التقريب » تبعا لغير واحد من الأئمة ، ومنهم أبو حاتم ، فقد قال ابنه فى « العلل » (٢/٣١٠) بعد أن ساق الحديث : « وقال أبى : هذا حديث منكر ، عبد الله بن دينار منكر الحديث » . بل قال الدارقطنى : « ضعيف لا يعتبر به » اهـ . قلت : كلام أبى حاتم – بتمامه – : « هذا حديث منكر . قلت : (القائل ابنه عبد الرحمن) : ممن إنكاره ؟ قال : من عبد الله ابن دينار هو منكر الحديث يحدث عنه إسماعيل بن عياش أحاديث مسندة لا يعْرفها منكرة ومنقطع عن كعب لا يضبط » كذا ، والصواب – إن شاء الله – . « لا نعرفها » ، أما بقية العبارة فلا تخلو من خلل . والحديث أيضا ذكره الديلمى فى « فردوس الأخبار » (٧١٧٥) ، وعزاه لجابر رضى الله عنه .

(والصحيح) وقفه على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه – بأطول من هذا – كما رواه ابن أبى شيبة (٤/٣٠٩–٣١٠) – واللفظ له – من طريق شيبان بن عبد الرحمن ، وعمر بن شبة فى « أخبار المدينة » (٢/٧٧١–٧٧٢)

من طريق سفيان الثورى كلاهما عن عبد الملك بن عمير عن زيد بن عقبة عن سمرة بن جندب عنه قال : « النساء ثلاثة : امرأة هينة لينة عفيفة مسلمة ودود ولود ، تعين أهلها على الدهر ، ولا تعين الدهر على أهلها ، وقل ما يجدها ، ثانية : امرأة عفيفة مسلمة إنما هى وعاء للولد ليس عندها غير ذلك ، ثالثة : غلٌّ قَمِلٌ يجعلها الله فى عنق من يشاء ، ولا ينزعها غيره . الرجال ثلاثة : رجل عفيف مسلم عاقل يأتمر فى الأمور إذا أقبلت ويسهب ، فإذا وقعت فرج[٣٨] منها برأيه . ورجل عفيف مسلم ليس له رأى ، فإذا وقع الأمر أتى ذا الرأى والمشورة فشاوره واستأمره ، ثم نزل عند أمره ، ورجل حائر بائر لا يأتمر رشداً ، ولا يطيع مرشداً » (صوبها المحقق إلى : جائر حائر ، وذكر أنها (حائر) فى النسخة : س ، وفى الأصل . يابر ، وفى رواية ابن شبة وابن قتيبة : حائر بائر ، فهى الأشبه ، والله أعلم . وقال محقق « عيون الأخبار » : « يقال : رجل حائر بائر : ضال تائه لا يتجه لشيء » اهـ قلت : فهو تعبير معروف ، والله أعلم . وإسناده صحيح ، رجاله رجال الصحيح سوى زيد بن عقبة ، وهو ثقة من رجال الثلاثة . وقد وراه ابن أبى الدنيا فى « الأشراف » — كما فى « الكنز » (٢٦٣/١٦) وعنه — وعن البغوى أيضا — ابن عساكر (١٣٨/١٣) كلاهما عن أبى نصر التمار عن عبيد الله ابن عمرو — وهو الرقى — عن عبد الملك به ، بإسقاط سمرة من إسناده . والصحيح الراجح ما اجتمع عليه الثورى وشيبان .

نعم ، عبيد الله بن عمرو الرقى ثقة حافظ ، لكنه دون هذين . فقد جاء فى كلام بعض الحفاظ ما يفهم منه أنه قد يَهِمُ أحياناً. قال ابن سعد رحمه الله

(٣٨) قال محقق « المصنف » : « وقع فى الأصل : فرح ، وفى س : يخرج ، والصواب ما أثبتناه » . قلت : وفيه : « برائه » وصوبته من سائر الروايات إلى : « برأيه » . وهو كذلك بقرينة سائر السياق . والله أعلم .

فى « الطبقات الكبرى » (١٨٢/٢/٧) : « وكان ثقة صدوقاً كثير الحديث ، وربما أخطأ ، وكان أحفظ من روى عن عبد الكريم الجزرى ... » . والأثر ذكره ابن قتيبة فى « غريب الحديث » (٢٧٥/١) - بنحوه - ، وقال : « كان سفيان بن عيينة يروى هذا الحديث عن عبد الملك بن عمير . وحدثنيه عبد الرحمن عن عمه عن شيخ من بنى العنبر ، أنه قال : كان يقال ، وذكر الكلام كله ، ولم يروه عن عمر » اهـ .

قلت : وهذا أيضا لا يقدح فى ثبوته عن عمر ، ولعل هذا الشيخ المبهم قد بلغه هذا الأثر فرواه على ما بلغه . وعبد الرحمن هو ابن عبد الله بن قريب ، ذكره ابن حبان فى « الثقات » (٣٨١/٨) . وعمه هو عبد الملك بن قريب الأصمعى النحوى المشهور . وعنه علقه ابن قتيبة فى كتاب آخر له هو « عيون الأخبار » (٢/٤) . ولم أقف على أثر عمر عن ابن عيينة موصولاً ، فإن كان كرواية سفيان وشيبان ، فهو مما يؤكد أن الرقى رحمه الله قد قَصَّر فى إسناده . وممن رواه أيضا عن عمر : الخرائطى فى « مكارم الأخلاق » ، ولم أره فى « المنتقى منه » للحافظ السلفى رحمه الله ، والبيهقى فى « شعب الإيمان » كما فى « الكنز » . ولعل الله عز وجل ييسر لى إيراد هذا الأثر وتوضيح بعض من معانيه فى « فضل المرأة الصالحة » عما قريب بإذنه تعالى .

الحديث السادس والتسعون :

« نهى أن تلقى النواة على الطبق الذى يؤكل منه الرطب أو التمر » .

ضعيف على أحسن أحواله . رواه الشيرازى فى « الألقاب » عن على كما فى « الجامع الصغير » (٩٥٦١) مرموزاً له بالضعف ، وقال فى « ضعيف الجامع » (٢٢/٦-٢٣) : « ضعيف » . وأخشى أن يكون حال هذا الحديث أسوأ من ذلك ، فقد وضع غلاة الرافضة على على وآل بيته رضى الله عنهم

الآلاف المؤلفة من الأحاديث والآثار ، حتى أن أحد جهالهم ، واسمه : « محمد ابن محمد بن الأشعث أبو الحسن الكوفى » وضع كتاباً كاملاً سماه « السنن » ، وقد روى عنه ابن عدى ، وقال فيه (٦/٢٣٠٣) : « مقيم بمصر ، كتبت عنه بها ، حمله شدة ميله إلى التشيع إلى أن أخرج لنا نسخة قريباً من ألف حديث عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جده إلى أن ينتهى إلى على والنبى صلى الله عليه وآله وسلم كتاب كتاب (كذا ، ولعل الصواب : كتب كتابا) يخرجه إلينا بخط طرى على كاغد جديد فيها مقاطيع وعامتها مسندة مناكير كلها أو عامتها فذكرنا روايته هذه الأحاديث عن موسى هذا لأبى عبد الله الحسين بن على بن الحسن بن على بن عمر بن على ابن الحسين بن على بن أبى طالب – وكان شيخاً من أهل البيت بمصر ، وهو أخ الناصر وكان أكبر منه – ، فقال لنا : كان موسى هذا جارى بالمدينة أربعين سنة ما ذكر قط أن عنده شيئاً من الرواية لا عن أبيه ولا عن غيره » . وقد تقدمت الإشارة إلى هذا الرجل عند آخر الحديث السابع والثمانين ، فأخشى أن يكون قد أدخل هذا الحديث فى « سننه »!! أو يكون عن طريق أشباهه ونظرائه .

وقد بدأت دلالة هذا الحديث تشيع بين الشباب – خاصَّةً – ويكثر تساؤلهم عنه .

(وإنما) وقفت على معناه عن أنس رضى الله عنه – من قوله – كما رواه البيهقى فى « سننه » (٧/٢٨١) من طريق الحافظ أبى أمية الطرسوسى نا سعيد ابن سليمان نا عباد بن العوام عن حميد عنه : « أنه كان يكره أن يضع النوى مع التمر على الطبق » . وإسناده جيد ، رجاله كلهم ثقات محتج بهم فى « الصحيحين » ، سوى أبى أمية – واسمه : محمد بن إبراهيم بن مسلم – ، وهو صدوق حافظ حَدَّث بمصر بأحاديث من حفظه ، فوهم فيها . وراويه عنه هنا : هو الحافظ أبو العباس الأصم النيسابورى . نعم ، دخل الأصم مصر ، لكن لا دليل قاطع على أنه قد سمع أبا أمية فيها. وقد نص الحافظ الذهبى رحمه الله

فى « السير » (٤٥٣/١٥) على جماعة سمع منهم الأصم بمصر ، ليس فيهم أبو أمية الطرسوسى . فالله أعلى وأعلم . والأثر لم يعقب عليه البيهقى رحمه الله إلا بقوله : « هذا موقوف » .

فائدة : وروى أبو الشيخ فى « الأخلاق » (ص ١٧٧) من حديث شعبة عن يزيد بن خمير قال :سمعت عبد الله بن بسر يقول : دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأتاه أبى بتمر وسويق ، فجعل يأكل التمر ، ويلقى النوى على ظهر إصبعيه ، ثم يلقيه » . يعنى السبابة والوسطى . قلت : وهو حديث صحيح ، أصله عند مسلم وأبى داود والترمذى مطولا . انظر « جامع الأصول » (٣٩٧/٧-٣٩٨) و « تحفة الأشراف » (٥٢٠٥) .

الحديث السابع والتسعون :

« نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يشرب بنفس واحد ، وقال : ذاك شراب الشيطان » .

ضعيف جداً . رواه ابن عدى (٩٢٤/٣) من طريق خارجة بن مصعب السرخسى عن جهضم بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا به . وهذا إسناد ضعيف جداً ، خارجة متروك ، وكان يدلس عن الكذابين ، ويقال : إن ابن معين كذَّبه ، كما فى « التقريب » (١٦١٢) .

(وفى) الباب أيضا : ما رواه الترمذى (١٨٨٥) والطبرانى فى « الكبير » (١٦٦/١١) من طريق أبى فروة الرهاوى - يزيد بن سنان الجزرى - عن الزهرى عن ابن لعطاء بن أبى رباح (ولم يذكره الطبرانى) عن أبيه عن ابن عباس مرفوعا : « **لا تشربوا واحداً كشرب البعير ، ولكن اشربوا مثنى وثلاث ، وسموا إذا أنتم شربتم ، واحمدوا إذا أنتم رفعتم** » .

وقال محقق « المعجم » - الشيخ حمدى السلفى فك الله أسره - : « ورواه الترمذى ١٩٤٧ وقال : غريب . وضعَّفه الحافظ فى « الفتح » (٩٣/١٠) . قلت : لأن فى إسناده ابن أبى فروة وهو متروك » اهـ .

كذا قال ، وأنما هو : أبو فروة - واسمه يزيد بن سنان كما تقدم - وقد ضعَّفه الجمهور ، وقال النسائى : متروك . وقال البخارى - وحده -: مقارب الحديث . أما ابن أبى فروة المجمع على تركه ، فاسمه : إسحاق بن عبد الله بن أبى فروة الأموى المدنى

وصنيعه - عفا الله عنه - يدل على أنه لم ينظر فى كلام الترمذى بنفسه ، وإلا لوجده يقول : « حدثنا أبو كريب . حدثنا وكيع عن يزيد بن سنان الجزرى ... » حتى قال : « هذا حديث غريب ، ويزيد بن سنان الجزرى هو أبو فروة الرهاوى » ! يؤكد ذلك أنه ليس فى كلامه المتقدم أدنى إشارة إلى الاختلاف بين روايتى الترمذى والطبرانى فى إثبات ابن عطاء وحذفه . هذا ، ووكيع أثبت من الفضل بن موسى السينانى - راويه عند الطبرانى -، وعليه فعلته الثانية أن ابن عطاء لم يُسَمَّ ، فإن كان يعقوب فهو ضعيف . ولذلك قال الحافظ رحمه الله فى « التقريب » (٨٤٨٢) : « ابن عطاء ، شيخ لأبى فروة ، كأنه يعقوب ، وإلا فمجهول » .

وهذا الحديث من الأحاديث القليلة الضعيفة فى كتاب « رياض الصالحين » للإمام أبى زكريا النووى روَّح الله روحه . ومتنه أيضا منكر لمعارضته لحديث صحيح يجيز الشرب مرة واحدة ، وهو ما رواه الإمامان مالك وأحمد ، وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم - كلهم عن مالك - من طريق أبى المثنى الجهنى قال : « كنت عند مروان بن الحكم ، فدخل عليه أبو سعيد الخدرى ، فقال له مروان بن الحكم : أسمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى عن النفخ فى الشرب ؟ فقال له أبو سعيد : نعم ، فقال له رجل : يا رسول الله إنى لا أروى من نفس واحد ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : **فأبن القدح عن فيك ثم تنفس** ، قال : فإنى أرى القذاة فيه ، قال : **فأهرقها** » .

وقد خرجه الشيخ الألبانى فى « الصحيحة » (٣٨٥) واقتصر على تحسينه لأن أبا المثنى هذا جَهَّله ابن المدينى ، ووثقه ابن معين وابن حبان وروى عنه ثقتان . وصحح الحديث أيضا الذهبى والنووى والمناوى .

أقول : عدم معرفة ابن المدينى له - حيث قال : « مجهول ، لا أعرفه » - لا يعارض قول هؤلاء الذين عرفوه ووثقوه وصححوا حديثه - وفيهم إمام الجرح والتعديل أبو زكريا يحيى بن معين رحمه الله - ، ولا يُنزل حديثه من مرتبة الصحة - لو لم يقل ابن المدينى ما قال - إلى الحسن . ولا تندرج هذه الحالة - قطعاً - تحت قاعدة : « من طبيعة الراوى المختلف فيه أن يكون حسن الحديث » . بل إما أن يرجح جانب التوثيق باعتبار أن الموثقين عندهم زيادة علم خفيت على المُجَهِّل ، وإما أن تقوم قرينة على صحة اتصاف الراوى بالجهالة ، بأن يتفرد ابن حبان وحده - مثلاً - بإدخاله فى « الثقات » مع أنه لم يرو عنه سوى واحد ، ولم يظهر له سوى حديث أو حديثين يصعب على النقاد تبين مدى موافقته للثقات المعروفين من خلالهما . نعم ، لو قال المخالفون للمجهل : إن هذا الراوى : لا بأس به ، أو صالح الحديث ، أو صدوق يهم أحيانا ، ونحو هذه الصيغ المشعرة بخفة الضبط ، أو حسن حديثه إمام معتبر ، فلا مناص من القول بأنه : « حسن الحديث » حَسْب . والله أعلى وأعلم .

(ثم) إن الشيخ نفع الله به قد ذكر فائدتين لحديث أبى سعيد هذا ، ثانيهما : « جواز الشرب بنفس واحد ، لأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر على الرجل حين قال : « إنى لا أروى من نفس واحد » ، فلو كان الشرب بنفس واحد لا يجوز لبينه صلى الله عليه وآله وسلم له ، ولقال له مثلاً : « وهل يجوز الشرب من نفس واحد ؟! » . وكان هذا أولى من القول له : « **فأبن القدح ..** » ، لو لم يكن ذلك جائزاً ، فدل قوله هذا على جواز الشرب بنفس واحد ، وأنه إذا أراد أن يتنفس تنفس خارج الإناء . وهذا ما صرح به حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فذكر حديث : « **إذا شرب أحدكم فلا يتنفس فى الإناء ، فإذا أراد أن يعود ، فليُنَحِّ الإناء ، ثم ليعد ، إن كان يريد** » . خرجه فى الرقم (٣٨٦) وحَسَّنه . وأورد عن الحافظ رحمه الله فى « الفتح » كلاما متيناً جداً عمن جوَّز الشرب بنفس واحد ، فانظره هناك .

(وختاما) ، فقد صح حديث الترجمة من قول عكرمة أبى عبد الله البربرى

مولى ابن عباس رضى الله عنهما ، وهو تابعى إمام من أئمة التفسير والفقه رحمه الله . كما رواه عبد الرزاق (٤٢٦/١٠) عن معمر عن خالد الحذاء عنه ، قال : « لا تشربوا نفسا واحداً ، فإنه شراب الشيطان » . وإسناده صحيح . وهذا أمر لا يطلع الله عز وجل عليه إلا نبياً ، ولو كان الأمر كذلك لبينه رسولنا المعصوم صلى الله عليه وآله وسلم ، ولورد إلينا بإسناد مقبول إن شاء الله ، كيف وقد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم خلافه ، وهو ما ينبغى أن يدين به كل مسلم عقل عن الله أمره ونهيه و « إذا جاء نهر الله ، بطل نهر معقل » . وبالله التوفيق .

الحديث الثامن والتسعون :

« لا تكن أول من يدخل السوق ولا آخر من يخرج منها، فإنها معركة – أو قال : مربض الشيطان ، وبها رايته » . وفى رواية : **« لا تكن أول من يدخل السوق ولا آخر من يخرج منها ، ففيها باض الشيطان وفرخ »** .

ضعيف . رُوِى مرفوعا من ثلاث طرق عن أبى عثمان النهدى عن سلمان .

الأولى : عند ابن أبى عاصم فى « الأوائل » (١٧٤) – مختصراً – والطبرانى فى « الكبير » (٢٥٢/٦) وابن حبان فى المجروحين (١٠١/٣–١٠٢) من طريق أبى الربيع الحارثى ثنا يزيد بن سفيان بن عبد الله بن رواحة ثنا سليمان التيمى عن أبى عثمان به ، باللفظ الأول . وفى هذا الإسناد يزيد بن سفيان بن عبد الله ابن رواحة . قال فى « الميزان » (٤٢٦/٤) : « له نسخة منكرة . تكلم فيه ابن حبان . حدث عنه عبيد الله بن محمد الحارثى . فمن مناكيره : عن التيمى ، عن أبى عثمان النهدى ، عن سلمان : » فذكر حديثا قلت : ولفظ ابن حبان فى « المجروحين » (١٠١/٣) : « يروى عن سليمان التيمى بنسخة مقلوبة ، روى عنه عبد الله (والصواب : عبيد الله) بن محمد الحارثى ، لا يجوز الاحتجاج

به إذا انفرد لكثرة خطئه ومخالفته الثقات فى الروايات » ثم أورد له ثلاثة أحاديث هذا أولها .

وقال العقيلى (٣٨٤/٤) : « عن سليمان التيمى ، ولا يتابع على حديثه ، ولا يعرف بالنقل ، والحديث يروى من غير هذا الوجه بخلاف هذا اللفظ » فذكر له حديثا رابعا فى فضل أهل فارس . والحديث ، قال الهيثمى (٧٧/٤) : « رواه الطبرانى فى « الكبير » وفى الرواية الأولى (وهى الآتية) القاسم بن يزيد ، فإن كان الجرمى فهو ثقة ، وبقية رجاله رجال الصحيح ، وفى الثانية يزيد بن سفيان ، وهو ضعيف » . قلت : ليس هو الجرمى - كما يأتى - فالجرمى من طبقة ابن فضيل (التاسعة) ، بل توفى قبله بسنة .

الثانيه : عند الطبرانى (٢٤٨/٦) والخطيب (٤٢٦/١٢) من طريق القاسم ابن يزيد بن كليب ثنا محمد بن فضيل عن عاصم عن أبى عثمان به ، باللفظ الثانى . وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات سوى ابن كليب هذا ، وقد ترجم له الخطيب برواية جماعة عنه ، ولم يذكر سوى قول عبد الله بن أبى سعد - أحد الرواة عنه - : « كان شيخ صدق من الأخيار » . قلت : ولم أجد فيه توثيقا فى مكان آخر ، إلا أن ابن الجزرى رحمه الله ذكره فى « غاية النهاية » (٢٥/٢) ، وذكر كلاما يتعلق كله بالقراءات. فالقلب لا يطمئن لاعتماد الثناء المتقدم لأمور :

الأول : أن قوله : « كان شيخ صدق » ، لا يلزم منه أن يكون الرجل صدوقاً أو حتى : محله الصدق ، بالمعنى الاصطلاحى الذى يستوجب تحسين حديثه ، لجواز أن يكون المراد التصديق المتعلق بالعدالة وحدها .

الثانى : أن ابن أبى سعد هذا - وإن قال الخطيب (٢٦/١٠) : « وكان ثقة صاحب أخبار وآداب وملح » - لكنه لم يذكر ما يستدل به على كونه من أهل النقد للرجال ، ولا ذكره الحافظ الذهبى رحمه الله فى كتابه « ذكر من

يعتمد قوله فى الجرح والتعديل » . فتفرد مثله بذلك ، مع سكوت أئمة آخرين عن ابن كليب – وفيهم بغاددة – كصالح جزرة وابن حبان والنسائى والدارقطنى وغيرهم – يجعل فى القلب من ذلك شيء ، فالظاهر أن الرجل من أئمة القراءات ليس له كبير حديث يحكم به له أو عليه .

الثالث : وما هو – أيضا – من أصحاب ابن فضيل المعروفين به ، كالإمام أحمد وإسحاق بن راهويه وأبى خيثمة وابن أبى شيبة وأبى سعيد الأشج ونحوهم ، فأين كان هؤلاء من هذا الحديث المرفوع ، وهل يجوز أن يفوت جميعهم ، ويتفرد به سواهم مثل ابن كليب ؟

الرابع : ولو سلمنا أن ابن كليب حفظه عن محمد بن فضيل ، فقد خالف ابن فضيل عبدة بن سليمان – وهو أثبت منه أطلق جميع الأئمة توثيقه – فرواه عن عاصم الأحول به موقوفا . وهو الأولى والأوفق لرواية الحافظين الثبتين : سليمان التيمى ، وعوف الأعرابى . والله أعلم .

الثالثة : عند ابن ماجه (٢٢٣٤) من طريق عبيس بن ميمون ثنا عون العقيلى عن أبى عثمان به ، ولفظه : « من غدا إلى صلاة الصبح غدا براية الإيمان ، ومن غدا إلى السوق غدا براية إبليس ». وإسناده– على ما فيه من قصور واختلاف – ضعيف جداً ، عبيس[٣٩] بن ميمون واه . قال ابن معين : ضعيف . وقال مرة : ليس بشىء . وقال الفلاس : صدوق كثير الخطأ والوهم ، متروك . وقال أبو داود : ضعيف . وقال أيضا : ترك حديثه . وقال النسائى : ليس بثقة . وقال أبو أحمد الحاكم : متروك الحديث . وقال أبو نعيم : روى المناكير ، لا شىء وعون العقيلى – وهو ابن أبى شداد مختلف فيه . فوثقه ابن معين

(٣٩) تصحف اسمه فى « التقريب » و « تهذيب التهذيب » إلى « عبيدة بن ميمون » ، وجاء فى « تهذيب الكمال » على الصواب ، وكذا « الميزان » و « المغنى » و « الكاشف » و « السير ».

وابن حبان وأبو داود مرة ، وضعفه أخرى . والأشبه توثيقه ، والله أعلم .

والحديث قال البوصيرى رحمه الله فى « مصباح الزجاجة » (١٨٧/٢) : « هذا إسناد فيه عبيس بن ميمون ، وهو متفق على تضعيفه » . (إلى عيسى ، تصحف وجاء على الصواب فى طبعة أخرى) . وهو منكر ، فقد أورد الحافظ المزى رحمه الله فى « تهذيب الكمال » (ق ٩٠٠) عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : « سألت أبى عن حديث حدثناه خلف بن هشام البزار قال : حدثنا عبيس بن ميمون عن ثابت البنانى عن أنس ... وعن عبيس بن ميمون عن عون بن أبى شداد عن أبى عثمان النهدى عن سلمان ... فذكره . قال أبى : هذه كلها مناكير » . ورواه المزى بإسناده من طريق البغوى عن خلف بن هشام البزار عنه به ، بلفظ : « من غدا إلى صلاة الصبح أعطى ربع الإيمان ، ومن غدا إلى السوق أعطى راية إبليس ، وهو أول من يغدو وأول من يروح » . وقال الحافظ المناوى (١٨٣/٦) : « وفيه عبيس بن ميمون . قال فى « الكاشف » . ضعفه ابن معين وغيره » . (تصحفت عبيس إلى : عنبس) .

وقال الشيخ الألبانى فى « ضعيف الجامع » (٢٢٢/٥) : « ضعيف » ، وعزاه إلى تحقيق « المشكاة »[٤٠] (٦٤٠) . وباللفظ الثانى رواه الطبرانى أيضا (٢٥٥/٦) من طريق خلف بن هشام البزار ثنا عبيس به ، بلفظ : « وهو مع أول من يغدو .. » الحديث . وقال الهيثمى : « قلت : روى ابن ماجه بعضه — رواه الطبرانى فى « الكبير » ، وفيه عبيس بن ميمون وهو ضعيف متروك » .

(والصحيح) وقف الحديث — باللفظين الأولين — على سلمان رضى الله عنه . وله ثلاث طرق عن أبى عثمان عنه أيضا :

(٤٠) وقال هناك : « وإسناده واه جدا ، فيه عبيس بن ميمون ، قال البخارى وغيره : منكر الحديث . وقال ابن حبان : يروى عن الثقات الموضوعات توهماً . فمن العجائب قوله فى « المرقاة » (٤١٤/١) : وسنده حسن اهـ .

الأولى : عند هناد (٦٧٥) : « حدثنا عبدة عن عاصم عن أبى عثمان ... » فذكره بلفظ : « لا تكن أول أهلها دخولا ، ولا آخرهم منها خروجا ، فإنها حيث باض الشيطان وفرخ » يعنى السوق .

الثانية : عند الإمام أحمد فى « الزهد » (ص ١٥٠) ومسلم فى « صحيحه » (١٤٤/٧) والبيهقى فى « الشعب » (٨٤/٣/٣أ-ب) من طرق عن سليمان التيمى حدثنا أبو عثمان به ، ولفظه : « لا تكونن إن استطعت أول داخل السوق ولا آخر من يخرج منها ، فإنها معركة الشيطان ، وبها يركز رايته » .

ملحوظة : ووهم العلامة الشبلى الحنفى رحمه الله ، فقال فى « آكام المرجان » (ص ٢١٠) : « روى مسلم من حديث سلمان ، قال صلى الله عليه وآله وسلم: » فذكره ، وإنما هو عنده موقوف ، ولذلك أورده الحافظ رحمه الله فى كتابه : « الوقوف على ما فى صحيح مسلم من الموقوف » (١٥٨) .

الثالثة : عند ابن أبى شيبة (٣٣٨/١٣) عن أبى أسامة ، ورواه عباس الدورى عن سعيد بن عامر الضبعى - كما فى « الآكام » - كلاهما عن عوف - وهو ابن أبى جميلة الأعرابى - عن أبى عثمان به ، ولفظه : « إن السوق مبيض الشيطان ومفرخه ، فإن استطعت أن لا تكون أول من يدخلها ولا آخر من يخرج منها فافعل » .

فهذا صحيح ثابت عن سلمان رضى الله عنه بلا ريب ، ولا يلزم من ذلك أن يكون مرفوعا حكماً ، فلم يزل - رضى الله عنه - يحدث عن الإسرائيليات ، فالله أعلم عمن تلقاه . وقوله هذا لعله يعارض بقول النبى صلى الله عليه وآله وسلم : « **اللهم بارك لأمتى فى بكورها** » ، وغيره من الأحاديث والآثار التى تحث على التبكير فى طلب الرزق والكد فى تحصيله طلباً للعفاف وصون ماء الوجه عن السؤال وامتثالاً لأمره تعالى بالانتشار فى الأرض والمشى فى مناكبها والأكل من رزقه سبحانه ، وهذا كان واقع النبى صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه معه ومن بعده فى ممارستهم التجارة والاحتراف ،

وما قصة سعد رضى الله عنه – فى نزول المهاجرين على إخوانهم الأنصار وقوله : « دلونى على السوق » – من أحدٍ ببعيد . ولم يزل المحدثون والفقهاء وغيرهم يباشرون هذه المهن والتجارات ، فنجد منهم : البزاز ، والبزار ، واللحام ، والحداد ، والصيرفى ، والقفال ، والطيالسى ، والعطار ، والجمَّال ، والصواف ، والفَرَّاء ، والقواريرى ، والنقاش ، والقنَّاد ، والكحَّال ، والنبال ، والنحاس ، والنخاس ، والورَّاق ، والوزَّان والسراج ... إلخ . ومن آثارهم فى ذلك قول أبى قلابة لأيوب السختيانى – رحمهما الله – : « الزم السوق ، فإن الغنى من العافية » . وفى رواية : « فإن أعظم العافية الغنى عن الناس » . وفى رواية : « كان أبو قلابة يحثنى على السوق والضيعة والطلب من فضل الله – عز وجل – وكان محمد (يعنى ابن سيرين) يحثنى على التزويج » .

وعن إسحاق بن يسار (والد محمد بن إسحاق رحمهما الله) أنه كان يمر بالبزازين ، فيقول : « الزموا تجارتكم ، فإن أباكم إبراهيم عليه السلام كان بزازاً » . وقال أبو بكر المروزى : سمعت رجلاً يقول لأبى عبد الله (يعنى الإمام أحمد رحمه الله) : إنى فى كفاية ، فقال : « الزم السوق تصل به الرحم وتعود به » . وقال : وسمعت أبا عبد الله يقول : قد أمرتهم – يعنى ولده – أن يختلفوا إلى السوق ، وأن يتعرضوا للتجارة . وقال : قد روى عن عائشة رضى الله عنها عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم – أنه قال : « **إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه** »[41]. وقال الفضل بن زياد : سمعت أبا عبد الله يأمر بالسوق ، ويقول : « ما أحسن الاستغناء عن الناس » . انظر « الحث على التجارة والصناعة والعمل » للحافظ أبى بكر الخلال الحنبلى رحمه الله (ص ٢٥ : ص ٢٩) . وقد تعمدت إيراد ما فيه الحث على لزوم السوق خاصة ، من أجل هذا الحديث المنكر . والله أعلم .

---

(٤١) الحديث صحيح ، انظر « صحيح الجامع » (١٥٦٦) و « الإرواء » (١٦٢٦) ، فالإمام أحمد لم يقصد تضعيفه بقوله : « روى » ، كيف وهو يستدل به لكلامه ؟ .

الحديث التاسع والتسعون :

« يا ابن عمر : دينك دينك ، إنما هو لحمك ودمك ، فانظر عمن تأخذ ، خذ عن الذين استقاموا ولا تأخذ عن الذين مالوا » .

منكر . رواه ابن عدى (١٥٥/١) ، وعنه – وعن غيره – الخطيب فى « الكفاية » (ص ١٩٥) – وهذا لفظه – من طريقين عن المبارك مولى إبراهيم ابن هشام المرابطى قال : ثنا العطاف بن خالد عن نافع عن ابن عمر مرفوعا به ، ولفظ ابن عدى عنه ، قال : « خرجت يوما ، فإذا أنا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائماً ، فدنوت منه ودنا منى ، ووضع يده على عاتقى وغمزنى غمزة وقلت : هوهو (كذا) ، قال : **يا ابن عمر لا يغرنك ما سبق لأبويك من قبل ، فإن العبد لو جاء يوم القيامة بالحسنات كأمثال الجبال الرواسى يظن أنه لا ينجو من أهوال ذلك اليوم ، يا ابن عمر دينك دينك إنما هو لحمك ودمك ، وانظر** ... » الحديث .

وكان شيخى المطيعى رحمة الله عليه يذكره بلفظ : « يا ابن عباس ، دينك دينك ، فإنه (أو : فإنما هو ، لا أتذكر جيداً) لحمك ودمك » . وكان يثبته فى مجلة « الاعتصام » عند مقاله النافع : « ليس حديثا » و : « ليس صحيحا » . ولم أقف عليه بهذا اللفظ ، فالله أعلم .

والحديث أورده الشيخ الألبانى حفظه الله فى « الضعيفة » (١١٢٦) ، وقال – عقب عزوه للخطيب – : « قلت : وهذا إسناد ضعيف ، العطاف هذا مختلف فيه ، وقد أورده الذهبى فى « الضعفاء » وقال : « وثقه أحمد وغيره ، وقال أبو حاتم : ليس بذاك » . وقال الحافظ فى « التقريب » : « صدوق يهم » . والمبارك مولى إبراهيم بن هشام المرابطى لم أجد له ترجمة » اهـ .

قلت : عطَّاف وثقه وقواه كثير من الأئمة ، وغمزه الإمام مالك ، ولينه أبو حاتم – كما تقدم عنه – وأخذ بعضهم عليه أحاديث عن نافع عن ابن عمر

لم يتابع عليها ، أحدها البلاء فيه من غيره . وليست فيها هذه الغرابة والنكارة التى فى متن هذا الحديث ، فالرجل صدوق يهم كما قال الحافظ رحمه الله لكنه لا يحتمل هذا المتن ، والبلاء — عندى — من راويه عنه ، وقد أعيانى البحث عنه دون جدوى . ويغلب على الظن أن لو كان هذا من صحيح حديث العطاف ، ما فات مشاهير كبار أصحابه كقتيبة بن سعيد ، وسعيد بن منصور ، وأبى اليمان الحمصى ، وأبى عامر العقدى ، وسعيد بن أبى مريم ، ونحوهم . ولخرجه الأئمة المشهورون فى مسانيدهم وسننهم ومعاجمهم ، ولما تفرد به مثل ابن عدى — رحمه الله — عن هذا النكرة . والله أعلى وأعلم .

(أما) عبارة : « دينك دينك ، فإنما هو لحمك ودمك » فثابته عن الحسن البصرى رحمه الله من وجوه عنه ، بعضها صحيح أو جيد .

١ — فقد روى الفريابى فى « صفة النفاق » (٤٩) من طريق وهب بن جرير حدثنا أبى أنه سمع الحسن يقول : « إنما كان الناس ثلاثة نفر : مؤمن ، ومنافق ، وكافر ... » الأثر بطوله ، وفيه : « يا ابن آدم ، دينك دينك ، فإنما هو لحمك ودمك ، فإن تسلم فيالها من راحة ، ويالها من نعمة . وإن كانت الأخرى فنعوذ بالله ، فإنما هى نار لا تطفأ ، وحجر لا يبرد ، ونفس لا تموت » . وإسناده صحيح .

٢ — وروى الإمام أحمد فى « الزهد » (ص ٢٨٢ — ٢٨٣) من طريق القاسم بن فائد عن الحسن قال : « ابن آدم ، دينك دينك ، فإنما هو لحمك ودمك ، فإن يسلم لك دينك يسلم لك جسمك ودمك ، وإن تكن الأخرى ... » فذكره بنحوه . والقاسم روى عنه جمع ، ولم أرَ فيه جرحا ولا تعديلاً .

٣ — وروى أبو نعيم (١٤٣/٢) من طريق طالوت بن عباد قال : ثنا عبد المؤمن بن عبيد الله عن الحسن قال : يا ابن آدم عملك عملك ، فإنما هو لحمك

ودمك ، فانظر على أى حال تلقى عملك ، إن لأهل التقوى علامات يعرفون بها ، صدق الحديث ، والوفاء بالعهد ، وصلة الرحم ، ورحمة الضعفاء ... » حتى قال : « يا ابن آدم ، بع دنياك بآخرتك تربحهما جميعاً ، ولا تبيعن آخرتك بدنياك فتخسرهما جميعاً » . وإسناده جيد .

٤ - وروى أيضا (١٤٥/٢) من طريق يزيد بن هارون قال : قال أبو عبيدة : قال الحسن : رحم الله امرأً عرف ثم صبر ثم أبصر فبصر ... » حتى قال : « يا ابن آدم ، دينك دينك ، فإنه هو لحمك ودمك . إن يسلم لك دينك يسلم لك لحمك ودمك ، وإن تكن الأخرى فنعوذ بالله ... » فذكر نحواً من الطريقين الأوليين . وأبو عبيدة هو الناجى بكر بن الأسود العابد ، وهو واهٍ .

(ووالله) لوددت أن أنقل ما صح من هذه الألفاظ بتمامها لولا مخافة التطويل والمشقة المترتبة عليه ، فإن كلمات ومواعظ الحسن البصرى - خاصةً - لها جلالة وعليها إشراق ، بحيث تستحق الاعتناء بها ، والتفرغ لجمعها ، وبالله التوفيق .

الحديث المتمم مائة :

« يا جامع الناس ليوم لا ريب فيه ، إن الله لا يُخلف الميعاد ، اجمع بينى وبين كذا وكذا » .

واه جداً ، **أحسبه موضوعاً** . رواه ابن النجار فى « ذيل تاريخ بغداد » (١٧/٣-١٨) من طريق أبى العز أحمد بن عبيد الله بن كادش أنبأ أبو على الحسن ابن أحمد بن البناء بقراءتى عليه ، قال : سمعت أبا الحسن على بن إبراهيم المالكى يقول : سمعت شيخنا أبا الحسين بن شمعون وأبا إسحاق الطبرى يقولان : سمعنا جعفر بن محمد الخلدى يقول : « كان لى خاتم قد ورثته عن أبى ، فعبرت

دجلة فمددت يدى لأغرف من الماء ، فسقط الفص فغمنى ، فذكرت حديثاً روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه من قرأ هذه الآية على شيء ضاع منه رده الله عليه ، فقرأتها ويدى فى الماء ، فإذا الفص بين أصابعى ، والآية : ﴿ **ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه . إن الله لا يُخلِفُ الميعاد** ﴾ . اللهم يا جامع الناس ليوم لا ريب فيه ، إنك لا تخلف الميعاد ، اجمع بينى وبين خاتمى ، إنك على كل شيء قدير » . وأورده السيوطى رحمه الله عند تفسير الآية من « الدر » (٢/٩) – بمعناه – وعزاه إلى ابن النجار . وهذا إسناد فيه علل :

الأولى : الإعضال ، فإن جعفراً الخلدى بينه وبين النبى صلى الله عليه وآله وسلم مفاوز تنقطع فيها أعناق المطى .

الثانية : عدم تبين حال على بن إبراهيم المالكى – الذى ذكر ابن النجار الحديث فى ترجمته – ولم يبين من حاله فى الحديث شيئاً ، ولم أجده فى مكان آخر .

الثالثة : اتهام أبى العز[٤٢] بن كادش ، واسمه : أحمد بن عبيد الله بن محمد ابن عبيد الله السلمى العكبرى . قال ابن النجار : كان ضعيفاً فى الرواية ، مخلطاً كذابا لا يحتج به ، وللأئمة فيه مقال . وقال السمعانى : كان ابن ناصر يسيء القول فيه . وقال عبد الوهاب الأنماطى : كان مخلطاً . وقال السمعانى – أيضا – : سمعت ابن ناصر يقول : سمعت إبراهيم بن سليمان يقول : سمعت أبا العز ابن كادش يقول : وضعتُ حديثاً على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأقر عندى بذلك . وقال عمر بن على القرشى : سمعت أبا القاسم على بن الحسن الحافظ يقول : قال لى ابن كادش : وضع فلان حديثاً فى حق

(٤٢) انظر ترجمته فى « الميزان » (١/١١٨) و « اللسان » (١/٢١٨) و « السير » (١٩/٥٥٨ : ٥٦٠) و « المنتظم » (١٠/٢٨) .

على ، ووضعت أنا فى حق أبى بكر حديثاً ، بالله أليس فعلت جيدا ؟ . قال الذهبى : « قلت : هذا يدل على جهله ، يفتخر بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » . وأورد قول ابن النجار : رأيت له كتابا سماه : « الانتصار لرتم القحاب » فيه أشعار ، فيقول : أنشدتنى المغنية فلانة ، وأنشدتنى ستوت المغنية بأوانا[٤٣]، وقد قرأه عليه ابن الخشاب » : هذا ، وقول الحافظ الذهبى رحمه الله فى « الميزان » : « أقر بوضع حديث وتاب وأناب » ، لا يلزم منه قبول حديثه – بعد التوبة – وإنما أمره إلى الله عز وجل ، وحديثه كله مردود كما هو مقرر فى كتب « المصطلح » – بخلاف الكاذب فى كلام الناس . ثم ما يؤمننا أنه لم يضع أحاديث أخرى لم يبح بها لأحد ، وأن هذا ليس منها ؟ فهذا لا ينفك من وضعه عمداً ، أو تخليطا وسهوا .

(فالثابت) عن جعفر الخلدى إيقافه على بعض مشايخه من الصوفية ، فقد روى الخطيب (٧/٢٢٨–٢٢٩) من طريق إبراهيم بن أحمد الطبرى (يلاحظ أنه هو أبو إسحاق الطبرى راويه عن الخلدى فى الحديث مقرونا بغيره) حدثنا جعفر الخلدى قال : ودعت فى بعض حجاتى المزين[٤٤]الكبير الصوفى، فقلت : زودنى شيئاً . فقال : إن ضاع منك شيء ، أو أردت أن يجمع الله بينك وبين إنسان فقل : يا جامع الناس ليوم لا ريب فيه ، إن الله لا يخلف الميعاد ، اجمع بينى وبين كذا وكذا ، فإن الله يجمع بينك وبين ذلك الشىء ، أو ذلك الإنسان بتلك . فجئت إلى الكتانى الكبير الصوفى فودعته ، وقلت : زودنى شيئاً ، فأعطانى فصاً عليه نقش كأنه طلسم ، وقال : إذا اغتممت فانظر إلى هذا ، فإنه يزول غمك ، قال : فانصرفت فما دعوت الله بتلك الدعوة فى شىء إلا استجيب ، ولا رأيت الفص وقد اغتممت إلا زال غمى ، فأنا ذات يوم قد

---

(٤٣) قال مُحشى « السير » : « أوانا : بليدة كثيرة البساتين والشجر نزهة من نواحى دجيل بغداد ، قال ياقوت : وكثيراً ما يذكرها الشعراء الخلعاء فى أشعارهم » اهـ .

(٤٤) فى « تاريخ بغداد » : « المرينى » ، وهو خطأ صححته من « الأنساب » وغيره .

توجهت أعبر إلى الجانب الشرق من بغداد ، حتى هاجت ريح عظيمة وأنا فى السميرية ، والفص فى جيبى ، فأخرجته لأنظر إليه ، فلا أدرى كيف ذهب منى ، فى الماء أو فى السفينة ، أو ثيابى ؟ فأغتممت لذهابه غماً عظيماً ، فدعوت بالدعوة وعبرت ، فمازلت أدعو الله بها يومى وليلتى ومن غدٍ وأياما . فلما كان بعد ذلك أخرجت صندُوقاً فيه ثيابى لأغير منها شيئاً ، ففرغت الصندوق فإذا بالفص فى أسفل الصندوق ، فأخذته وحمدت الله على رجوعه » اهـ .
وإسناده إلى جعفر الخلدى جيد . وذكره السهروردى فى « عوارف المعارف » (ص ١٢٦) بمعناه مختصراً جداً . والمزين الكبير الصوفى – الذى علم جعفراً الدعاء – ذكره الحافظ السمعانى – رحمه الله – فى نسبة : « المزين » من « الأنساب » (٥/٢٨١) ، فقال : « واشتهر بهذا الاسم أبو الحسن على بن محمد الصوفى المعروف بالمزين ، من أهل بغداد ، صحب سهل بن عبد الله التسترى والجنيد بن محمد وبنان الحمال ، وكان يقال له : المزين الكبير ، وكان صاحب عبادة واجتهاد وتعبد . وكان يقول : (الكلام من غير ضرورة مقت من الله للعبد) . أقام بمكة مدة مجاوراً إلى أن مات فيها فى سنة ثمان وعشرين وثلاث مائة » . وترجم له أيضا الخطيب (١٢/٧٣) والسلمى فى « طبقات الصوفية » (ص ٣٨٢:٣٨٥) والذهبى فى « السير » (١٥/٢٣٢) وغيرهم ، فلم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلا .

أما الكتانى الكبير الصوفى ، فترجم له أيضا السمعانى (٥/٣٢) والخطيب (٣/٧٤:٧٦) وأبو نعيم فى « الحلية » (١٠/٣٥٧) والسلمى (ص ٣٧٣:٣٧٧) والذهبى (١٤/٥٣٣:٥٣٥) وغيرهم ، فلم يذكروا أيضا ما يدل على حاله .

(وفى) القصة المتقدمة أمور يجب على المسلم المعتصم بحبل ربه ، المستمسك بسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ألا يمر عليها مر الكرام ، منها :

١ – أن الأذكار المخصوصة فى مناسبات مخصوصة ، لا تتلقى إلا

بتوقيف[٤٥] من معصوم وهو النبى صلى الله عليه وآله وسلم وغيره من الأنبياء صلوات الله عليهم ، وهذا أمر مفتقد فى هذه الحكاية ، أما الحديث فهيهات أن يصح مثله ! .

٢ – أن الخاتم الذى أعطاه الكتانى للخلدى – وعليه نقش كأنه طلسم –، أشبه ما يكون بالأحجبة والرقى الشركية غير الشرعية ، ولذلك حرم العلماء الرقيا بما يتضمن ألفاظاً غير مفهومة المعنى لاحتمال أن تكون شركاً أو كفراً كسَبِّ الله عز وجل أو الاستغاثة بالجن والشياطين ووصفهم بما لا يجوز إلا لله تعالى .

٣ – وكذلك إرشاده إلى أن يفزع إلى هذا الخاتم المطلسم إذا أصابه غم ، من الأمور التى لا يخفى فسادها وعدم مشروعيتها ، فإن النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يدع صغيرة ولا كبيرة مما يُصلح دين المسلم ودنياه إلا وأمر بها حتى : « الخراءة » كما قال اليهود لعنة الله عليهم لسلمان الفارسى رضى الله عنه ، وصح عنه صلى الله عليه وآله وسلم غير حديث يتضمن أذكار الكرب والهم والغم وما شاكل ذلك . وعلمنا صلى الله عليه وآله وسلم ألا نفزع فى جميع ما يعترينا إلا إلى الكبير المتعال ، فلا أدرى أين كانت عقول هؤلاء القوم ، وكيف يقبل جعفر بن محمد بن نصير الخلدى المحدث الثقة مثل هذه التُّرهات ، فيا سبحان الله !!، فالعداوة والنفرة بين التصوف وطلب العلم قديمة ، ولبعض القوم عبارات يذمون فيها طلب العلم والتزوج ، ويلحقونهما بالدنيا المنهى عن حُبها والحرص عليها ، ومن طالع كتب الرجال والتراجم وجد فلاناً دفن كتبه ، وآخر أحرق أحاديثه ، وثالثاً أغرقها فى الماء ، بدعوى أنها تشغل عن الله عز وجل، وتصد عن عبادته زعموا ، ومع ذلك لم يصبر كثير منهم على تحديث الناس بكلام

---

(٤٥) أو محمول على أنه أُخِذَ بتوقيف كدعاء ابن مسعود وابن عباس عند خوف السلطان ، المتقدم فى الحديث الثالث والخمسين . والله أعلم .

سيد الناس صلى الله عليه وآله وسلم حتى وقعوا فى الغلط والوهم ، بل والكذب عليه صلى الله عليه وآله وسلم ، ففتحوا على أنفسهم باب شر وفتنة كانوا فى غنى عنه . نعوذ بالله أن يحكمنا غير هدى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن يكون هوانا تبعا لغير ما جاء به المعصوم صلى الله عليه وآله وسلم ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

تنبيه هام : كنت قد أوردت نحواً من حديث الترجمة فى القسم الأول من كتاب « إيدائل المستحسنة » (٢٤) ونفيت وقوفى له على أصل ، سوى قول الإمام ابن القيم رحمه الله فى « الوابل الصيب » : « وقد قيل .. » فذكره بنحوه ، دون عزوه لقائل . لكن بمضى الأيام والليالى وجدته موقوفا فى ترجمة جعفر الخلدى من « تاريخ بغداد » ، ثم مرفوعا فى « ذيله » ، فأستغفر العفو الغفور من تقصير لم أتعمده ، وخطأ لم أقصده ، وأسأله أن يرزقنى الأناة والتثبت وحسن البحث والتنقيب ، ويهدينى إلى الصواب الذى فيه ما يحبه ويرضاه . إنه سميع عليم .

تم بحمد الله القسم الثانى من
« تبييض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة »
فالحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

محتويات الكتاب

الصفحة **الموضوع**

واستدراك قول أبى حاتم فى رواية محمد بن ثابت وترجيح وقفه .

* **الحديث الثانى والخمسون : –**

« **احترسوا من الناس بسوء الظن** » .

٠١٢ – بيان إعلاله من الطريق الأولى بعنعنة بقية والانقطاع – حَسْبُ – ، وأن إعلاله بمعاوية بن يحيى الصدفى وهم وقع فيه غير واحد . وأن الذى فى الإسناد هو أبو مطيع الأطرابلسى – من وجوه –، وبيان شدة ضعفه من طريق أبان عن أنس .

٠١٤ – تصحيح وقفه على مطرف بن عبد الله بن الشخير ، وعدم ثبوته عن عمر بن الخطاب والحسن البصرى ، والإشارة إلى سقوط حديث « **الحزم سوء الظن** » **مرفوعا وموقوفا ، وبيان أنه محكى من كلام العرب** .

٠١٦ – استنكار الشيخ الألبانى لمعنى حديث الترجمة ، وتوجيه معناه عن جمع من الأئمة كابن حبان والخطابى وابن حجر والمناوى ، وتعقيب أخير للعبد الفقير .

* **الحديث الثالث والخمسون : –**

« **إذا تخوف أحدكم السلطان فليقل : اللهم رب السموات السبع ، ورب العرش العظيم ، كن لى جاراً من شر فلان** ... » الحديث .

٠٢٠ – بيان ضعفه من وجهين عن ابن مسعود مرفوعا ، وصحة وقفه عليه وكذا ابن عباس بنحوه ، والتعليق على كلام للشيخ الجيلانى فى « شرح الأدب المفرد » .

٠٢٣ – تنبيه على حديث آخر فى دعاء خوف السلطان عن ابن عمر ، وبيان شدة ضعفه من وجوه .

* *الحديث الرابع والخمسون :* –

« إذا سألتم الله فسلوه الفردوس ، فإنه سِرُّ الجنة ، يقول الرجل منكم لراعيه : عليك بسر الوادى ، فإنه أمرعه وأعشبه » .

٢٤٠ – بيان شدة ضعفه ، واعتماد الألبانى فى تصحيحه على قول الهيثمى : « رجاله ثقات » ، وتصحيح المناوى بناءً عليه . ووهائه أيضا من حديث أبى أمامة ، وتصويب وقفه عليه – باختصار –، وعلى الحارث الغامدى بنحو اللفظ الأول ، وتحقيق حال : « الفرج بن فضالة الحمصى » عن جماعة من الأئمة تصريحاً أو إيماءً .

* *الحديث الخامس والخمسون :* –

« أعِزَّ أمر الله يعزك الله » .

٢٩٠ – بيان وضعه من أجل مأمون بن أحمد الهروى ، وخطأ اعتماد المناوى القول بأن السلمى وضّاع ، وتحقيق ضعفه فقط عن الحافظ الذهبى .

٣٠٠ – تصحيح وقف الحديث على الحسن البصرى ، وإيراده عنه من ثلاث طرق .

* *الحديث السادس والخمسون :* –

« اعمل لوجه واحد ، يكفك الوجوه كلها » .

٣١٠ – بيان شدة ضعفه من أجل نافع أبى هرمز ، وإعلال المناوى الحديث بعلتين سواه اقتصار على إسناد الديلمى ، وبيان ما فيه .

٣٢٠ – تصحيح معناه عن أبى حازم سلمة بن دينار ، ووروده بنحوه عن أبى عثمان الزاهد بإسناد واه .

* *الحديث السابع والخمسون :* –

« الذين لا تزال ألسنتهم رطبة من ذكر الله ، يدخل أحدهم الجنة وهو يضحك » .

٣٣٠ – جزم الألبانى بضعفه مرفوعا من حديث أبى الدرداء وأبى ذر ، واستظهار أنه وهم من بعض الرواة ، وتصحيح إيقافه على أبى الدرداء رضى الله عنه .

الحديث الثامن والخمسون : —

« إن الله لا يهتك ستر عبد فيه مثقال ذرة من خير » .

٠٣٤ — بيان شدة ضعفه من أجل الربيع بن بدر ، وتعقب المناوى على السيوطى بما لا يلزمه ، وعزو السخاوى الحديث للديلمى مما لم يسنده ولدهَ ، وهو مُسنَدٌ فى « الكامل » وبيان صحة وقفه على أبى إدريس الخولانى .

* *الحديث التاسع والخمسون : —*

« إن الله عز وجل يقول : أنا الله لا إله إلا أنا ، ملك الملوك ، ومالك الملك ، قلوب الملوك بيدى ... » الحديث .

٠٣٥ — بيان شدة ضعفه من وجهين عن الألبانى ، واستظهار علة ثالثة له . وتصحيح وقفه على مالك بن دينار ومالك بن مغول حكاية عن الإسرائيليات .

* *الحديث الستون : —*

« إن من معادن التقوى تعلمك إلى ما قد علمت علم ما لم تعلم ، والنقص فيما قد علمت قلة الزيادة فيه ... » الحديث .

٠٣٧ — بيان شدة ضعفه بياسين الزيات ، واستدراك علتين أخريين على ابن الجوزى والهيثمى . وتنبيه هام على تدليس ابن جريج عن أبى الزبير ، وأن بينهما ياسين هذا .

٠٣٨ — استنكار أن يكون هذا المتن من كلام النبوة ، وتصحيح وقفه على عون ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود رحمه الله . والإشارة إلى أن ملكة تذوق الحديث تنال بالجد والممارسة ، لا بالتمنى والتحلى .

* *الحديث الحادى والستون : —*

« إياكم وهاتين الكعبتين الموسومتين اللتين تزجران زجراً ، فإنهما من الميسر ».

٠٣٩ — بيان عدم ثبوت رفعه من حديث ابن مسعود وأبى موسى وسمرة وابن عباس ، وأنها ما بين ضعيف معلول ، أو واهٍ ساقط .

٤١٠ – إيراد شاهد قاصر عن بلاغات قتادة ، وبيان ما فى مراسيل الزهرى وقتادة من المقال ، ورواية موصولة عن أنس فى إسنادها لين .

٤٣٠ – تصحيح وقف الحديث على ابن مسعود – كما رجح الدار قطنى ثم البيهقى وبيان طرقه سوى ما تقدم .

٤٣٠ – بيان ما فى استشكال الأعظمى للفظة فى رواية عبد الرزاق لا تخفى على أحد ، وما فى تقوية الألبانى للحديث فى « الحجاب » استناداً إلى بعض الوسائط وإطلاقات الأئمة .

٤٥٠ – الإشارة إلى شماتة بعض الناقمين على الألبانى لمخالفة بعض محبيه من طلبة العلم له ، وتوضيح حقيقة هذا الأمر ، وبيان منزلة الشيخ فى القلوب ، وأياديه على هذا العلم وأهله .

* ***الحديث الثانى والستون :*** –

« **أيمن امرىء وأشأمه بين لحييه** » .

٤٦٠ – بيان إعلاله بالوقف – مع ثقة رجاله – ، وأن ابن عدى استنكره – مرفوعا – على وهب بن جرير بن حازم ، وأن الرواة اختلفوا عليه رفعا ووقفا .

٤٦٠ – تصحيح وقفه على عدى بن حاتم رضى الله عنه ، وتعقيب على تعليق لمحقق « الصمت » حفظه الله .

* ***الحديث الثالث والستون :*** –

« **تم نورك فهديت فلك الحمد ، عظم حلمك فعفوت فلك الحمد ...** » الدعاء بطوله .

٤٧٠ – بيان شدة ضعفه من وجهين ، وعدم معرفة محقق « مسند أبى يعلى » للفرات ابن سلمان ، وهو ثقة معروف .

٤٨٠ – ثبوت هذا الدعاء موقوفا على على رضى الله عنه – بعد الصلاة – لا فيها كما يقرر هذا الحديث ، وذكر حديث آخر لا يصح ، فيه عبارة : « تطاع فتشكر ، وتعصى فتغفر » .

* **الحديث الرابع والستون : —**

« **ثمن الجنة لا إله إلا الله** » .

٥٠ . — بيان شدة ضعفه عن أنس وعلى ، واقتصار الألبانى على تضعيفه من أجل مرسل الحسن فى « تفسير عبد بن حميد » .

٥١ . — تصحيح وقفه على الحسن نفسه ، والإشارة إلى أن المقصود ضعفه بلفظ مخصوص ، لا عموم الأحاديث فى استحقاق دخول الجنة بكلمة التوحيد .

* **الحديث الخامس والستون : —**

« **جنتان من ذهب للمقربين ، أو قال : للسابقين ، وجنتان من ورق لأصحاب اليمين** » .

٥٢ . — بيان ضعفه بمؤمل بن إسماعيل ، وأنه من أوهامه التى يطول ذكرها ، وتصحيح وقفه على أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه . وإشارة الحاكم إلى اتفاق الشيخين على حديث آخر له بغير هذا اللفظ .

* **الحديث السادس والستون : —**

« **حببوا الله إلى عباده ، يحبكم الله** » .

٥٣ . — بيان ضعفه بعنعنة بقية وحدها ، وإعلال المناوى الحديث بعبد الوهاب بن الضحاك مع أنه تابعه عن بقية ثقتان عند الطبرانى نفسه .

٥٤ . — تنبيه الألبانى على ذلك فى « الضعيفة » مع ذكر أمرين يتعلقان بكلامه عن الحديث .

٥٥ . — تصحيح وقفه على أبى أمامة عن الألبانى ، وذكر طريق أخرى مرسلة فيها أبو بكر بن أبى مريم ، وذكر أمثلة لتخليطه ورفعه كثيراً من الموقوفات والمقاطيع بنفس المَخْرَج أو بغيره .

* **الحديث السابع والستون : —**

« **حسن السؤال نصف العلم** » .

٥٧ . — بيان نكارته من حديث ابن عمر ، وحكم أبى حاتم الرازى ببطلانه ،

والكلام على طريقيه عن أنس وأبى أمامة الباهلى .

٠٦٠ – تصحيح وقفه على ميمون بن مهران ، ووروده أيضا عن جماعة من التابعين وبيان ما فى أسانيده إليهم . وذكر الدافع على إيراد هذا الحديث ، وأن التخريج يخص هذه اللفظة دون سائره . واستدراكه أيضا من قول سليمان ابن موسى الأشدق .

* *الحديث الثامن والستون* : –

« حلوة الدنيا مرة الآخرة ، ومرة الدنيا حلوة الآخرة » .

٠٦٢ – تصحيح جماعة من الأئمة للحديث ، وتفطن محقق « زهد ابن أبى عاصم » – وحده – لإعلاله بالانقطاع بين شريح بن عبيد وأبى مالك الأشعرى .

٠٦٣ – إيراد كلام العلماء حول هذا الانقطاع ، وبيان أن الألبانى – حفظه الله – كان أحيانا يتفطن له ، والظروف الدافعة لإيراد هذا الحديث هنا . وبيان صحة وقفه على طاووس .

* *الحديث التاسع والستون* : –

« خذوا للرأس ماءً جديداً » .

٠٦٦ – بيان شدة ضعفه عن الألبانى ، وإيراد حديث فعلى صحيح فى معناه ، ورواية شاذة له ، واشتباه الأمر على الشيخ بعد تقريرهما ، وما بناه على ذلك .

٠٦٧ – بيان صحة وقفه على مصعب بن سعد بن أبى وقاص ، والإشارة إلى آثار فى معناه ، وأثر لعطاء فى ذلك .

* *الحديث السبعون* : –

« رُبَّ معلم حروف أبى جاد ، دارس فى النجوم ، ليس له عند الله خلاق يوم القيامة » .

٠٦٨ – بيان وهائه جداً ومقاربته للوضع ، وجزم الألبانى بوضعه ،والإشارة فى الحاشية إلى حديث مثله يعارضه ! .

٠٦٨ – تصحيح وقف الحديث على ابن عباس عند الخرائطى والبيهقى .

* *الحديث الحادى والسبعون :* –

« **الزهادة فى الدنيا ليست بتحريم الحلال ، ولا إضاعة المال ، ولكن الزهادة فى الدنيا** ... » الحديث » .

٠٦٩ – بيان شدة ضعفه من حديث أبى ذر وأبى الدرداء ، وأن مدارهما على عمرو ابن واقد أحد الهلكى وبيان ما فيه .

٠٧٠ – تصحيح وقفه على أبى مسلم الخولانى ويونس بن حلبس التابعيين الشاميين . واستدراك طريق مرفوعة معضلة عن العتبى ؛ وبيان ما فيها .

* *الحديث الثانى والسبعون :* –

« **الساكت عن الحق شيطان أخرس** » .

٠٧١ – نفى الوقوف له على أصل صحيح أو ضعيف مرفوع أو موقوف عن أحد من متقدمى السلف مع اشتهاره جداً .

٠٦١ – بيان أنه من كلام أبى على الدقاق الزاهد – من مشايخ الصوفية –، ونبذة عن ترجمته من بعض الكتب .

٠٧٢ – الإشارة إلى ما افترى على النبى صلى الله عليه وآله وسلم من كلام لم يوقف له على أصل ولا قائل مع التمثيل . واستدراك ذكر ابن القيم له فى « الجواب الكافى » على لسان الشيطان يخاطب أتباعه .

* *الحديث الثالث والسبعون :* –

« **الصائم فى عبادة ما لم يغتب** » .

٠٧٤ – بيان وهائه من حديث أبى هريرة وأنس ، وبيان ما فى رواية ابن عباس ، وضعفه من حديث سلمان بن عامر من « الضعيفة » مع التعقيب على بعض الأمور .

٠٧٨ – بيان صحته من قول أبى العالية الرياحى ، وو روده عن كعب الأحبار بإسناد منقطع ، والإشارة فى الحاشية إلى ضعف حديث : « نوم الصائم عبادة » .

* **الحديث الرابع والسبعون :** -

« **الصلاة خدمة الله فى الأرض ، فمن صلى ولم يرفع يديه فهى خداج** ... » الحديث .

٠٧٩ - بيان شدة ضعفه من رواية الديلمى عن ابن عباس ، وأهم ما قيل فى : « ابن حسنويه » شيخ الحاكم ، وما فى إعلال المناوى الحديث أيضا بشبابة وورقاء الثقتين الحافظين ! .

٠٨٠ - نقد لمتن الحديث ، وأنه يشبه بعض ما وضعه المتعصبة للمذاهب فى مسألة رفع اليدين فى الصلاة ، وبيان أنها سنة لا يجوز إنكارها .

٠٨٠ - بيان ثبوت الشطر الأول للحديث عن ثابت البنانى ، ومعنى الثانى عن عقبة ابن عامر ، واستدلال الإمام أحمد به ، والاحالة على « التمهيد » .

* **الحديث الخامس والسبعون :** -

« **طوبى لمن مات فى النأنأة** » .

٠٨١ - بيان أن الديلمى الأب - جعله حديثا فى « الفردوس » ، وعزو ابنه الحديث إلى ابن ماجه موقوفا على الصديق ، وتعليق المتقى الهندى فى « الكنز » على هذا العزو .

٠٨٢ - بيان صحة وقفه على الصديق رضى الله عنه من عدة طرق عن إسماعيل ابن أبى خالد عن طارق بن شهاب عنه ، وشرح الإمام أبى عبيد للفظه : « النأنأة » ، فى « غريب الحديث » له .

* **الحديث السادس والسبعون :** -

« **غزوة فى البحر خير من عشر غزوات فى البر ، ومن أجاز البحر فكأنما أجاز الأودية كلها ، والمائد فيه كالمتشحط فى دمه** » .

٠٨٤ - بيان ضعف الحديث بعبد الله بن صالح المصرى ، وإيراد ابن الجوزى له فى « الواهيات » من طريق أخرى فيها كذاب ، وتبعه المناوى . وتصحيح الألبانى للحديث فى تخريج « فقه السيرة » ، ورجوعه عن ذلك فى « الضعيفة » .

٠٨٠ – بيان ضعف حديث أبي الدرداء ، وإعلال البوصيري والألباني له بغير علته ، وسكوتهما عن هشام بن عمار في إسناده .

٠٨٧ – وهاء حديث أبي أمامة ، وتحقيق جيد له من « الإرواء » .

٠٨٧ – ضعف حديث عائشة من ثلاثة وجوه ، ووهاء مرسل علقمة بن شهاب القشيري جداً ، لتفرد عبد القدوس بن حبيب بلفظه .

٠٨٨ – ثبوت الحديث موقوفا على ابن عمرو – بأخصر منه – وكعب الأحبار ، ووروده عن مجاهد بسند منقطع .

٠٩٠ – تنبيهان يتعلق أحدهما بلفظ الترجمة ، والثاني بحديث آخر في الباب لا يصح إسناده لانقطاعه ، ومخالفته لفظ « الصحيحين » عن أم حرام .

* ***الحديث السابع والسبعون : –***

« قنت في صلاة الصبح ، قال : فسمعته يدعو في قنوته على الكفرة . قال : وسمعته يقول : واجعل قلوبهم كقلوب نساء كوافر » .

٠٩١ – بيان أنه من مناكير حنظلة السدوسي ، ورجحان قول الجمهور في تضعيفه واختلاف قولي ابن حبان فيه .

٠٩٢ – إيراد لفظة أخرى أوهى إسناداً من « مسند الحارث » . وثالثة صحيحة المتن ، لكن في إسنادها الكديمي .

٠٩٢ – تصحيح وقفه على يحيى بن وثاب – أحد التابعين –، وإيراد روايتين لقنوت عمر رضي الله عنه ، وضعفه مرفوعا مرسلا ، وإيراد الثابت في نزول آية : ﴿ **ليس لك من الأمر شيء** ﴾ ، مع ملاحظات مختصرة تتعلق بقنوت النوازل . وخاتمة في استحثاث المسلمين على الدعاء والقنوت من أجل إخوانهم المستضعفين في بقاع الأرض .

* ***الحديث الثامن والسبعون : –***

« كان يدهن بالزيت غير المقتت عند الإحرام » .

٠٩٩ – بيان أن رفعه من مناكير فرقد السنجي ، واختلاف الأسانيد عليه في تسمية الصحابي .

١٠٠ – تصحيح وقفه على ابن عمر عند البخارى وابن أبى شيبة ، وأن ترك التطيب عند الإحرام كان مذهبا له أنكرته عليه عائشة وحاجَّته بالسنة ، وكذلك خالفه ابنه سالم ، من « الفتح » . والإحالة على شرح حديث عائشة فيه ، وإلى رواياته فى « جامع الأصول » . والخلاف فى المسألة أيضا فى « التمهيد » .

* *الحديث التاسع والسبعون :* –

« لأن أمشى على جمرة أو سيف ، أو أخصف نعلى برجلى ، أحبُّ إلَىَّ من أن أمشى على قبر مسلم ، وما أبالى أوسط القبور قضيت حاجتى أو وسط السوق » .

١٠١ – بيان ضعفه بعنعنة المحاربى – فإنه يدلس –، واستبعاد أن يتفرد ابن ماجه – دون الأئمة – بإسناد من أصح الأسانيد ، ويرغب عنه سائرهم أو يفوت جميعهم .

١٠٢ – إيراد أقوال من صحح الحديث أو قواه من الأئمة ، وتحقيق أن المحاربى ليس من شرط « الصحيح » ، وما فى كلام الألبانى فى « أحكام الجنائز » و « الإرواء » من النظر من وجوه .

١٠٦ – تصحيح وقف المتن على عقبة بن عامر نفسه بإسناد كالشمس ، وترجيح شبابة بن سوار على المحاربى فى الحفظ والإتقان .

* *الحديث الثمانون :* –

« للمؤمن أربعة أعداء : مؤمن يحسده ، ومنافق يبغضه ، وشيطان يضله ، وكافر يقاتله » .

١٠٧ – بيان وضعه من طريقيه عن أبى هريرة ، وبيان ما فى إعلال المناوى إحداهما بخالد الواسطى وحصين بن عبد الرحمن .

١٠٨ – بطلانه أيضا من حديث ابن عمر عن الدارقطنى .

١٠٩ – بيان ضعفه جداً من حديث أنس ، وما فى اقتصار الحافظ العراق على تضعيفه .

١٠٩ – ثبوت وقفه على أبى أمامة الباهلى ، وروده عن هشام بن يزيد ، وعدم الوقوف على ترجمة له .

* **الحديث الحادى والثمانون : –**

« لم يزل أمر بنى إسرائيل معتدلاً حتى نشأ فيهم المولدون أبناء سبايا الأمم ، فقالوا بالرأى فضلوا وأضلوا » .

١١٠ – بيان ضعف طرقه الثلاث عن ابن عمرو ، ووهاء ثالثهما . ووهائه أيضا من حديث واثلة وأبى هريرة بجبارة بن المغلس فيهما – واختلف عليه –، وطريق أخرى عن أبى هريرة فيها متهمان ووهائه أيضا عن عائشة ، وروده عن الزبير ، وسكوت محقق « الإبانة » عنه ، واستظهار ما فيه .

١١٤ – وروده عن ابن عمرو موقوفا بإسناد على شرطهما ، وبيان ما يخشى منه ، وتصحيح وقفه على عروة من وجهين عنه ، وروده عن عمر بن عبد العزيز والحسن وما فى إسناديهما . وخاتمة فى إرجاع الفضل فى تجميع هذه الطرق إلى الله وحده ، والتحذير من ظن السوء بالمسلمين .

* **الحديث الثانى والثمانون : –**

« ليس بحكيم من لم يعاشر بالمعروف من لابد له من معاشرته حتى يجعل الله عز وجل له من ذلك مخرجاً » .

١١٦ – بيان ضعفه الشديد من حديث أبى فاطمة الإيادى ، وكلام الأئمة وغيرهم حوله .

١١٨ – ضعفه من مرسل ابن الحنفية وبيان أنه وهم على ابن المبارك وإيراد تسع روايات عنه بالإسناد موقوف على ابن الحنفية من قوله ، وترجيح بعض الأئمة لذلك .

* **الحديث الثالث والثمانون : –**

« ليس على المرأة إحرام إلا فى وجهها » .

١١٩ – بيان أنه من مناكير أيوب أبى الجمل ، وإعلال العقيلى وابن عدى والدارقطنى

والبيهقى والهيثمى الحديث به .

١٢٠ – تصحيح وقفه على ابن عمر من طريق نافع وابن المنكدر عنه ، وسوق ألفاظهما . وبيان أن ابن عمر تفرد – أيضا – بهذه المسألة وخالفه عثمان وعائشة وأسماء وابن عباس ، من « المحلى » ، وبيان أن المنهى عنه إنما هو النقاب وما فى حكمه .

* *الحديث الرابع والثمانون* : –

« ليس من مات فاستراح بميت ، إنما الميت ميت الأحياء » .

١٢١ – بيان ضعفه جداً من وجوه ثلاثة ، واستظهار أن : « محمد بن على بن خلف البلخى » – فى إسناد الطوسى – هو هو : « محمد بن على بن الحسين الجباخانى » عند الديلمى . وبيان أن هذا بيت شعر لعدى بن الرعلاء الغسانى عن محقق « فوائد ابن الصواف » .

١٢٣ – تصحيح ثبوته عن الحسن البصرى ، وأنه هو الذى كان يتمثل به ، وبيان الطرق إليه فى ذلك . وفائدة جليلة عن حذيفة فى معنى : « ميت الأحياء » ، وفيه مراتب إنكار المنكر ، ومراحل ما بعد النبوة ، والكلام عن تدليس حبيب بن أبى ثابت وأنه ليس مردوداً بإطلاق .

* *الحديث الخامس والثمانون* : –

« ما أدركت الصفقة حياً مجموعاً ، فهو من مال المشترى » .

١٢٥ – بيان ضعفه وإعلاله بالوقف والمخالفة فى الإسناد ، وأن حاتم بن إسماعيل ثقة حافظ لكن فى حفظه بعض اللين . وسرد روايات الحفاظ الذين خالفوه بإيقافه على ابن عمر ، وثبوته أيضا عن غير الأوزاعى عن الزهرى موقوفا ، عن « تغليق التعليق » للحافظ مع الزيادة فى تخريجه ، والإحالة – فى الخلاف فى المسألة – على « فتح البارى » .

* *الحديث السادس والثمانون* : –

« ما أمعر حاجٌ قط » .

١٢٧ – تضعيفه جداً من حديث ابن المنكدر عن جابر ، والاختلاف فيه على شيخ

شريك النخعي عن ابن المنكدر ، وإيراد بعض طرقه من « الضعيفة » .

١٢٨ – بيان أن شريكاً ليس ضعيفاً بإطلاق ، بل لبعض الأئمة تفصيل فى أمره ، مع بعض ملاحظات على ما فى « الضعيفة » .

١٣٠ – تضعيفه جداً أيضا من مرسل ابن المنكدر لنفس العلة المتقدمة ، وتصحيح إيقافه على ابن المنكدر نفسه بإسناد على شرطهما ، وإيراد بعض عبارات الثناء على ابن عيينة ومحمد بن المنكدر .

* *الحديث السابع والثمانون* : –

« ما بر أباه من شد إليه الطرف » .

١٣١ – بيان ضعفه الشديد بصالح بن موسى الطلحى ، وتصحيح وقفه على عروة ابن الزبير ، وإيقاف بعضهم الأثر على الثورى ، راويه عن معاوية بن إسحاق عن عروة .

١٣٢ – أثر صحيح عن الحسن فى معناه ، وتنبيه على بطلان حديث : « من أحزن والديه فقد عقهما » واقتصار الألبانى على تضعيفه أخذاً بعزو السيوطى إياه للخطيب فى « جامعه » .

* *الحديث الثامن والثمانون* : –

« من اقتراب الساعة أن ترفع الأشرار ، وتوضع الأخيار ، ويفتح القول ، ويخزن العمل ، ويقرأ بالقوم المثناة ليس فيهم أحد ينكرها . قيل : وما المثناة ؟ قال : **ما اكتتبت سوى كتاب الله عز وجل »** .

١٣٣ – بيان ضعفه بهشام بن عمار – على تفصيل فى أمره –، ومخالفة جماعة من الثقات له أوقفوه على ابن عمرو . وفائدة عن الإمام أبى عبيد فى معنى : « المثناة » .

* *الحديث التاسع والثمانون* : –

« من استرضى فلم يرض فهو شيطان ، ومن استغضب فلم يغضب فهو حمار » .

١٣٥ – بيان أنه لا أصل له فى المرفوع عن جماعة من الأئمة ، وأنه من قول الإمام

الشافعي رحمه الله ، والأسانيد فى ذلك .

١٣٦ – خفاء حال أبى الفوارس الصابونى المصرى على الحافظ الذهبى ، واستدراك الحافظ عليه فى « اللسان » وجزمه فى « توالى التأسيس » بثبوت الأثر عن الشافعي .

* **الحديث التسعون : –**

« من صلى صلاة فى جماعة ، فقد ملأ نحره عبادة » .

١٣٧ – نفى العراق وابن السبكي الوقوف عليه مرفوعا ، وجزم الأول بأنه من قول سعيد بن المسيب . وبيان حُسنه موقوفا على ابن المسيب عند ابن نصر وغيره بألفاظ متفاوتة .

* **الحديث الحادى والتسعون : –**

« من فتح له باب خير فلينتهزه ، فإنه لا يدرى متى يغلق عنه » .

١٣٨ – بيان ضعفه بالإرسال ، وبابن أبى مريم ، وذكر طريق أخرى عن حذيفة فيها جماعة لا تعرف لهم تراجم .

١٣٩ – تصحيح وقفه على خالد بن معدان التابعى الشامى العابد .

* **الحديث الثانى والتسعون : –**

« من قتل حية ، فكأنما قتل كافراً » .

١٤٠ – تضعيفه مرفوعا من أربعة وجوه عن ابن مسعود ، ما بين ضعيف ومعلول .

١٤٢ – تصحيح وقفه على ابن مسعود ، وإيراد خمس طرق فى ذلك ، وثبوته أيضا عن علقمة ومجاهد .

١٤٤ – اختلاف العلماء فى قتل الحيات كلها عن « التمهيد » .

* **الحديث الثالث والتسعون : –**

« من نسى شيئاً من نسكه أو تركه ، فليهرق دما » .

١٤٧ – بيان ضعفه مرفوعا فيما حكاه الحافظ عن ابن حزم ، وبيان أن الحديث فى كتاب آخر له سوى « المحلى » ، وتعقب ابن حزم فى تجهيل أحد رواته بما ذكره الخطيب عنه .

١٤٩ – تصحيح وقفه على ابن عباس رضى الله عنهما ، وسرد رواته عن أيوب عن ابن جبير عنه بذلك .

* *الحديث الرابع والتسعون* : –

« المؤذن أملك بالأذان ، والإمام أملك بالإقامة » .

١٥٠ – بيان ضعفه من حديث أبى هريرة ، وإنكاره على شريك القاضى بهذا اللفظ عن ابن عدى وإيماء البيهقى أيضا إلى عدم صحته .

١٥٠ – بيان وهائه من حديث ابن عمر ، وكلام الأئمة فى : « معارك بن عباد القيسى » ، وما قاله الحافظ والمناوى عن الحديث .

١٥١ – تصحيح وقفه على علي رضى الله عنه ، وإيراد فائدة عند عبد الرزاق فى تفسير شيخه الثورى للأثر .

* *الحديث الخامس والتسعون* : –

« النساء على ثلاثة أصناف : صنف كالعر – وهو الجرب –، وصنف كالوعاء تحمل وتضع ، وصنف ودود ولود مسلمة تعين زوجها على إيمانه ، وهى خير له من الكنز » .

١٥٢ – بيان نكارته عن « الضعيفة » نقلاً عن أبى حاتم الرازى ، وإعلاله بعبد الله ابن دينار الحمصى .

١٥٢ – تصحيح وقفه على عمر رضى الله عنه بنحوه ، بزيادة فى المتن . وذكر علة للأثر غير قادحة فى اتصال إسناده ، وكلام لابن قتيبة لا يقدح فى ثبوته .

* *الحديث السادس والتسعون* : –

« نهى أن تلقى النواة على الطبق الذى يؤكل منه الرطب أو التمر » .

١٥٤ – بيان تضعيف الألبانى له تبعا لرمز السيوطى له بالضعف ، واحتمال أن يكون إسناده أسوأ من مجرد الضعف لكثرة ما وضعه الرافضة على علي وآل بيته – خاصة – مع التمثيل بأحدهم .

صدر حديثاً من مطبوعات مكتبة التوعية الإسلامية بالطالبية
هرم – ت : ٨٦٨٦٠٥

١ – بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن تأليف « أبو إسحق الحويني » .
٢ – تبييض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة الجزء الثاني تأليف « محمد عمرو عبد اللطيف » .
٣ – تكميل النفع بما لم يثبت به وقف ولا رفع تأليف « محمد عمرو عبد اللطيف » .
٤ – حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية بقلم « بكر بن عبد الله أبو زيد » .
٥ – حلية طالب العلم . بقلم « بكر بن عبد الله أبو زيد » .
٦ – التعالم وأثره على الفكر والكتاب بقلم « بكر بن عبد الله أبو زيد » .
٧ – التحذير من مختصرات محمد علي الصابوني في التفسير بقلم « بكر بن عبد الله أبو زيد » .
٨ – براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة بقلم « بكر بن عبد الله أبو زيد » .
٩ – سمط اللآلي في الرد على محمد الغزالي تأليف أبي إسحق الحويني .
١٠– بغية الكمال شرح تحفة الأطفال [لتعليم تجويد القرآن] تأليف أسامة بن عبد الوهاب .
١١– الإسراء والمعراج تأليف علي محمد شاكر تحقيق حسين بن إسماعيل الجمل .
١٢– مقامع الشيطان في الكتاب والسنة الصحيحة تأليف سليم بن عيد الهلالي .
١٣– الحياء في الكتاب والسنة الصحيحة تأليف سليم بن عيد الهلالي .
١٤– الاستيعاب لأدلة الحجاب والنقاب تأليف حسن بن عبد الحميد .
١٥– الرجال الذين تكلم عليهم الحافظ المنذري في كتابه الترغيب والترهيب جرحا وتعديلاً ومعه :
أ – الرواة المختلف فيهم المشار إليهم في نفس الكتاب] جمع وترتيب وتعليق
ب – رسالة في الجرح والتعديل للحافظ المنذري .] « أبو سماء » ماجد بن محمد أبي الليل .
١٦– الثمرات الزكية في العقائد السلفية جمع وترتيب أحمد فريد .
١٧– جامع أحكام النساء تأليف مصطفى بن العدوي أحمد .
١٨– استقلال الفقه الإسلامي عن القانون الروماني والرد على شبه المستشرقين تأليف الدسوقي بن السيد عيد .
١٩– رسالة في القواعد الفقهية تأليف الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي .
٢٠– البيان المفيد عن حكم التمثيل والأناشيد تأليف عبد الله بن عبد الرحمٰن السليماني .
٢١– الحجاب لماذا ؟؟ تأليف محمد بن أحمد إسماعيل .
٢٢– كيف تنجو من عذاب القبر ومن عذاب جهنم تأليف ساعد بن عمر غازي .
٢٣– الحسبة في الإسلام [أو وظيفة الحكومة الإسلامية] لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق أبي المنذر سامي أنور
٢٤– البيان والإشهار للشيخ العلامة فوزان السابق [وهو كتاب في الذب عن الدعوة السلفية ورد شبهات المخالفين] .
٢٥– الغرباء الأولون أسباب غربتهم – ومظاهرها – وكيفية مواجهتها تأليف سلمان بن فهد العودة .
٢٦– تطهير المجتمعات من أرجاس الموبقات [وهو من أجمع ما كتب في الكبائر] للشيخ ابن حجر آل بوطامي.
٢٧– الصحيح المسند من أذكار اليوم والليلة تأليف مصطفى العدوي .
٢٨– هل الكتاب المقدس كلام الله ؟؟ تأليف الشيخ أحمد ديدات .

٢٩- فضائل شهر شعبان تأليف حسن عبد الدايم .
٣٠- مختصر التحفة الإثنى عشرية في الرد على الشيعة الإثنى عشرية للشيخ العلامة الألوسي .
٣١- قرة عيون الموحدين على كتاب التوحيد للعلامة عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ .
٣٢- كتاب التوحيد للإمام محمد بن عبد الوهاب ومعه القول السديد للعلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي .
٣٣- الكوثري وتعليقاته للشيخ محمد بهجة البيطار .
٣٤- حقوق دعت إليها الفطرة وقررتها الشريعة للشيخ محمد بن صالح العثيمين .
٣٥- العذر بالجهل والرد على بدعة التكفير تأليف أحمد فريد .
٣٦- تزكية النفوس وتربيتها كما يقرره علماء السلف جمع وترتيب أحمد فريد .
٣٧- الحيدة [وانتصار المنهج السلفي] للإمام عبد العزيز بن يحيى الكناني .
٣٨- رسالة في التوبة لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق حسين الجمل .
٣٩- أولياء الله عقلاء ليسوا مجانين لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق محمد شاكر .
٤٠- الرد على من أجاز تهذيب اللحية تأليف حمود بن عبد الله التويجري .

* وسيصدر قريبا بحول الله وقوته :

١ - ردع الجاني المتعدي على الشيخ الألباني تأليف أبي زرعة الدرعمي .
٢ - المهدي حقيقة لا خرافة جمع وترتيب محمد بن أحمد بن إسماعيل .
٣ - الفرقان بين الحق والباطل لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق أبي الأشبال حسن المندوه .
٤ - تنبيه الأعلام على تفسير المشتبهات بين الحلال والحرام ، للإمام الشوكاني تحقيق أبو الأشبال حسن المندوه .
٥ - الجرح والتعديل من كلام الإمام الترمذي جمع وترتيب أبي محمد عصام بن مرعي .
٦ - الزواج في الشريعة الإسلامية للشيخ محمد بن صالح العثيمين والشيخ عبد العزيز بن محمد بن داود .
٧ - الفتاوى النافعة لأهل العصر [وهو مختصر فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية] تحقيق حسين الجمل .
٨ - فضائل فاطمة الزهراء رضي الله عنها للحافظ أبي حفص ابن شاهين تحقيق أبي إسحق الحويني .
٩ - الثبات عند الممات للإمام ابن الجوزي تحقيق خالد علي .
١٠- الكبائر للإمام الذهبي تحقيق محي الدين مستو .
١١- مختصر شعب الإيمان للحافظ البيهقي اختصار القزويني تحقيق عبد القادر الأرناؤوط .
١٢- وقفات مع كتاب للدعاة فقط بقلم محمد بن سيف العجمي .
١٣- الحافظ أبو بكر البيهقي وأثره في علوم الحديث تأليف الدكتور أحمد يوسف سليمان .
١٤- منهاج الإمام ابن تيمية في الرد على الديانة النصرانية تأليف عبد الراضي محمد عبد المحسن .

تم بحمد الله صف وتجهيز هذا القسم في دار الحرمين
٧٢ شارع مصر والسودان القاهرة مصر ت : ٨٢٠٣٩٢